

حد النحو كما رسمه النحاة

يقول النحاة في تحديد علم النحو — إنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءاً. ^(١) — فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة ؛ بل على خاصة من خواصه ، وهي الإعراب والبناء . ثم هم لا يعنون كثيراً بالبناء ولا يطيلون البحث في أحكامه ، وإنما يجعلون همهم منه بيان أسبابه وعمله .

فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه ، حتى سماه بعضهم علم الإعراب ^(٢) ؛ وفي هذا التحديد تضيق شديد لدائرة البحث النحوي ، وتقصير لمداه ، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله ، فإن النحو — كما نرى ، وكما يجب أن يكون — هو قانون تأليف الكلام ، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها .

(١) انظر كتاب الحدود في النحو للفاكهى ، وحاشية الصبان على الأشموني عند تعريف النحو
(٢) انظر مقدمة الفصل

وذلك أن لكل كلمة وهي منفردة معنى خاصاً تتكفل اللغة
ببيانه، ولل كلمات مركبة معنى؛ هو صورة لما في أنفسنا، ولما نقصد
أن نعبر عنه ونؤديه إلى الناس. وتأليف الكلمات في كل لغة
يجرى على نظام خاص بها، لا تكون العبارات مفهومة ولا مصورة
لما يراد حتى تجرى عليه، ولا ترغ عنه.

والقوانين التي تمثل هذا النظام وتحدده تستقر في نفوس
المتكلمين وملكاتهم، وغنها يصدر الكلام، فإذا كشفت
ووضعت ودونت فهي علم النحو.

ولو عُرِضت عليك جملة من لغة لا تعرفها، وبُيِّنَتْ لك
مفرداتها كلمة كلمة، ما كان ذلك كافياً في فهمك معنى الجملة،
وإحاطتك بمدلولها، حتى تعرف نظام هذه اللغة في تأليف
كلماتها، وبناء جملها، وذلك هو نحوها.

وكثير من اللغات لا إعراب فيها، ولا تبديل لآخر كلماتها،
ولها مع ذلك نحو وقواعد مفصلة تبين نظام العبارة، وقوانين
تأليف الكلم.

فالنحاة حين قصرُوا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف

أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة ، وسلكوا به طريقاً منحرفاً ، إلى غاية قاصرة ، وضعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة .

فطرق الإثبات ، والنفي ، والتأكيد ، والتوقيف ، والتقديم ، والتأخير ، وغيرها من صور الكلام قد مروا بها من غير درس ، إلا ما كان منها ماساً بالإعراب ، أو متصلاً بأحكامه ، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية ، وتقدير أساليبها .

نعم : ربما تعرضوا لشيء من هذه الأحكام حين يضطرون إليها لبيان الإعراب وتكميل أحكامه ؛ فقد تكلموا في وجوب الصدارة لأسماء الاستفهام وبعض أدوات النفي ، حين أرادوا شرح التعليق وبيان مواضعه ، ولزمهم أن يخصصوا من الأدوات ما يحجب ما قبله عن العمل فيما بعده . وينتوا بعض الأدوات التي يجب أن يليها فعل ، والتي لا يليها إلا اسم ، حين أرادوا تفصيل أحكام الاشتغال . ولكن هذه المباحث جاءت متفرقة على الأبواب ، تابعة لغيرها ، فلم يُستوفَ درسها ولا أحيط بأحكامها . فالنفي مثلاً كثير الدوران في الكلام ، يختلف الأساليب

في العربية ، متعدد الأدوات . يُنفى بالحرف ، وبالفعل ، وبالاسم .
 وكان جديراً أن يدرس منفرداً لتُعرف خصائصه ، وتميز أنواعه
 وأساليبه ، ولكنه دُرس مفترقاً على أبواب الإعراب ممزقاً
 كما ترى :

١ - « ليس » درست في باب كان لأنها تعمل عملها ، على
 أن « كان » للإثبات و « ليس » للنفي ، وعلى أن « كان » للمضي
 و « ليس » للحال ، ولكن العمل وحده - وهو الحكم
 اللفظي - كان سبب التبويب والتصنيف .

ب - « ما ، وإن » درست في باب ألحق بكان لأنهما يماثلانها
 في العمل أحياناً .

ح - « لا » درست ملحقة بكان ، ثم تابعة لإن ، إذ كانت
 تماثل الأولى في العمل مرة ، وتماثل الثانية فيه مرة أخرى . وهذا
 الحرف أكثر استعماله أن يكون مُهملاً ، ويتصرف إذا في النفي
 تصرفاً واسعاً ، ولكن النحاة لا يعنون به إلا أن يكون عاملاً ،
 وأن يكون ذا أثر في الإعراب .

د - « غير ، وإلا ، وليس » تدرس في باب الاستثناء .

هـ - « لن » في نصب الفعل .

و - « لم ولما » في جزمه .

درست هذه الأدوات كما ترى متفرقة ، ووجهت العناية كلها إلى بيان ما تحدث من أثر في الإعراب ، وأغفل شرّاً إغفال درس معانيها ، وخاصة كل أداة في النفي . وفرق ما بينها وبين غيرها في الاستعمال . ولو أنها جمعت في باب وقرنت أساليبها ، ثم ووزن بينها ، وبين منها ما ينفي الحال وما ينفي الاستقبال وما ينفي الماضي ، وما يكون نفيًا لمفرد ، وما يكون نفيًا لجملة ، وما يخص الاسم ، وما يخص الفعل ، وما يتكرر ؛ لأحطنا بأحكام النفي وفقهنا أساليبها ، ولظهر لنا من خصائص العربية ودقتها في الأداء شيء كثير أغفله النحاة ، وكان علينا أن نتتبعه ونبيّنه .

ومثل النفي في ذلك التأكيد يدرسونه في « باب إن » ، ويقرنون « يان » المؤكدة « أن » الواصلة ، « وليت » المتمنية ، لأنها أدوات تتماثل في العمل ، وإن تباعد ما بينها في المعنى والقرض . وفي باب الفعل يذكرون نوني التوكيد وأحكامهما لأثرهما في إعرابه . وفي بحث التوابع يجعلون للتوكيد باباً خاصاً

يذكرون فيه عدداً من الكلمات ، حكمها في الإعراب حكم ما قبلها .
ولو جُمعت أساليب التوكيد في العريضة - ما ذكر هنا
وما لم يذكر - ويُنَّ ما يكون تنبيهاً للسامع ، وما يكون تأكيداً
للخبر ، وما يكون تقوية لرغبة ، لكان أقرب إلى أن تدرس كل
أنواع التوكيد ، ويُنَّ لكل نوع موضعه ؛ ولكان أدنى
إلى توضيح أساليب العريضة وسرّها في التعبير .

والزمن جعله النحاة ثلاثة أنواع : الماضي ، والحال ،
والمستقبل ، وجعلوا للدلالة عليها صيغتين ^(١) فقط : الفعل الماضي ،

(١) من الواضح أن الأمر طلب فليس مما يبين به أزمان الخبر . ومن
النحاة من يقول : إنه لما كانت الأزمنة ثلاثة ، الماضي والحال والمستقبل ،
كان الأفعال ثلاثة ، الماضي والمضارع والأمر .

قال ابن يعيش في شرح المفصل ص ٤ ج ٧ طبع مصر :
« لما كانت الأفعال مساوقة للزمان ، والزمان من مقومات الأفعال توجد
عند وجوده وتنعدم عند عدمه ، انقسمت بأقسام الزمان ؛ ولما كان الزمان
ثلاثة : ماضٍ وحاضر ومستقبل ، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك ،
فمنها حركة مضت ، ومنها حركة لم تأت ، ومنها حركة تفصل بين الماضية
والآتية ، كانت الأفعال كذلك : ماضٍ ومستقبل وحاضر ، فالماضي
ما عدم بعد وجوده فيقع الاخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده .
والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد ؛ بل يكون زمان الاخبار قبل زمان
وجوده . أما الحاضر فيكون زمان الاخبار عنه هو زمان وجوده »

والفعل المضارع . وكفاهم ذلك ، لأن أحكام الإعراب لا تكلفهم أكثر منه . ولم يحيطوا بشيء من أنواع الزمن وأساليب الدلالة عليه ، وهي في العربية أوسع من هذا وأدق . يُدَلَّ على الزمن بالفعل ، وبالاسم ، وبالفعل والفعل ، وبالفعل والاسم ، وبالحرف . ولكل أسلوب من هذه جزء من الزمن محدود يدل عليه .

وليس لهذه الأبحاث من موضع يجب أن تُفَصِّل فيه وتبين أحكامها إلا علم النحو .

وقد ذكرنا هذه الأمثلة لتبين أن النحاة حين قَصَرُوا النحو على البحث في أواخر الكلم قد أخطأوا إلى العربية من وجهين :

الاول : إنهم حين حددوا النحو وضيّقوا بحثه ، حرموا أنفسهم وحرّمونا إذ اتبعناهم من الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة ، ومقدرتها في التعبير ؛ فبقيت هذه الأسرار مجهولة ، ولم نزل نقرأ العربية ونحفظها ونرويها ، ونزعم أننا نفهمها ونحيط بما فيها من إشارة ، وما لأساليبها من دلالة ، والحق أنه يخفى علينا كثير من فقه أساليبها ومن دقائق التصوير بها .

الثاني : إنهم رسموا للنحو طريقاً لفظية ، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع أو نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى . يحيزون في الكلام وجهين أو أكثر من أوجه الإعراب ، ولا يشيرون إلى ما يتبع كل وجه من أثر في رسم المعنى وتصويره . وبهذا يشتد جدلهم ويطول احتجاجهم ، ثم لا ينتهون إلى كلمة فاصلة .

على أن هذا السبيل المحدود ، وتلك الغاية القاصرة ، لم يصِر إليها النحاة عرضاً ، ولكن كان في مساق التاريخ ما رسم الطريق وحدده .

وسنشير إلى شيء من هذا التاريخ لا لنعتذر عن النحاة فحسب ، ولكن لتهتدي به ولنسلك في درس النحو أهدي سبيل وأجداه .

وجّهات البحث النحوى

كان العرب شديدي العناية بالإعراب ، وكان حسهم به دقيقاً يقظاً ، يعدّونه عنوان الثقافة التامة ، والأدب الرفيع ، والخلق المهذب . قالوا : اللحن هجئة على الشريف . وكان الرجل منهم إذا تكلم فلحن سقط من أعينهم . وكان خالد بن صفوان يحسن الكلام ويلحن في الإعراب ، فقال له مرة بلال بن أبي بردة : « تحدثني حديث الخلفاء وتلحن لحن السقاعات » .

وكان العرب يرقبون ذلك من أنفسهم ، ويتعمدون الإعراب ويحرصون عليه أن يخطئوه . يروون لعبد الملك ابن مروان أنه قال : « شينى ارتقاء المنابر وتوقع اللحن » .

ويروون عن الحجاج بن يوسف - وهو ما تعلم من الفصاحة وقوة البيان - أنه كان يسأل يحيى بن يعمر النحوى « أترانى ألحن » ؟ ويشدد عليه أن يبين له ما يسمعه منه من لحن .

أما أبو الأسود الدؤلى الكنانى فكان يقول : « إني لأجد للحن غمراً ^(١) كغمّر اللحم » .

(١) الغمر ربح اللحم إذا فسد

فأما وقع اللحن في القرآن كان أثره عليهم أشد ، وكان إليهم أبغض ، فبادروا إلى إعراب القرآن وضبط كلماته بنقط يكتبونها عند آخر الكلمات تدل على حركاتها - وكان ذلك عمل أبي الأسود في النحو ، وعمل طبقتين من النحاة بعده ؛ يُعربون المصحف ، أى يضبطون أواخر كلماته بالنقط ، ويرسلون المصاحف في الناس يهتدون في القراءة بها وتكون لهم إماماً .

وقد أطالوا بذلك مراقبة أواخر الكلمات ، وربما اختلفوا فيها ، وتجادلوا عندها . وطول هذه المراقبة ودأبهم عليها هدام إلى كشف سر من أسرار العربية عظيم ؛ وهو أن هذه الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطرد حكمها في الكلام ، ويمكن الرجوع إليها والاحتجاج بها .

وقد أعجبوا بهذا الكشف إعجاباً عظيماً فألحوا في الدرس وفي تتبع الأواخر والكشف عن أسرار تبديلها ؛ وسموا ما كشفوا أول الأمر - علل الإعراب - أو علل النحو ، ثم لم يلبثوا أن أوجزوا فسموها علم النحو أو الإعراب . ولم يعض عليهم زمن طويل مذ هدوا إلى علل الإعراب حتى كانوا قد أحاطوا بها

ودونوها ، وجمعها سيبويه في كتابه الذي لم يزل من بعده إمام النحاة وإذا كانت فتنة النحاة بما كشفوا قد دفعتهم إلى التسابق في الكشف ، وإلى التعمق في البحث حتى أحاطوا بقواعد الإعراب في سرعة معجزة ؛ فإنها صرقتهم عن درس ما سوى الإعراب مما في العربية من قواعد لربط الكلام وتأليف الجمل . وقد بدا لبعض النحاة مسلك آخر في درس العربية يتجاوز الإعراب إلى غيره من القواعد العربية ؛ فألف أبو عبيدة معمر ابن المثنى المتوفى سنة ٢٠٨ كتاباً في « مجاز القرآن » ، حاول أن يبين ما في الجملة العربية من تقديم أو تأخير أو حذف أو غيرها ، وكان باباً من النحو جديراً أن يفتح ، وخطوة في درس العربية حرة أن تتبع الخطوة الأولى في الكشف عن علل الإعراب ، ولكن النحاة - والناس من ورأيهم - كانوا قد شغلوا بسيبويه ونحوه ، وفُتِنُوا به كل الفتنة ، حتى كان الإمام أبو عثمان المازني المتوفى سنة ٢٤٧ يقول : « من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي » ^(١) ؛ فلم تتجه عنايتهم إلى شيء مما

(١) ٧٥ من طبقات الأدباء لابن الانباري طبع مصر ، ٣٨٨ من الجزء الثاني من معجم الأدباء طبع أوربا .

كشف عنه أبو عبيدة في كتابه مجاز القرآن ، وأهمل الكتاب ونُسى . ووقع بعض الباحثين في أيامنا على اسمه فظنوه كتاباً في البلاغة . وما كانت كلمة المجاز إلى ذلك العهد قد خصصت بمعناها الاصطلاحى في البلاغة وما كان استعمال أبى عبيدة لها إلا مناظرة لكلمة النحو في عبارة غيره من علماء العربية فإنهم سموا بحثهم «النحو» أى سبيل^(١) العرب في القول ، واقتصروا منه على ما عيس آخر الكلمة . وسمى بحثه المجاز ، أى طريق التعبير ، وتناول غير الإعراب من قوانين العبارة العربية ، ولم يكثر ما أكثر سيبويه وجماعته ، ولم يتعمق ما تعمقوا ، ولا أحاط إحاطتهم ، ولكنه دل على سبيل تبصرة انصرف الناس عنها غافلين ، وقد بقى لنا من هذا الكتاب جزء يسير ننقل منه ما يبين أسلوب بحثه ، ويصدق ما ذهبنا إليه من رأى في تقديره .

بدأ كتابه بمقدمة ذكر فيها كثيراً من أنواع المجاز التى يقصد إلى درسها ، ثم أخذ في تفسير القرآن الكريم كله ،

(١) انظر لسان العرب مادة نحا . وكتاب الخصائص لابن جنى

يبين ما في آياته من مجاز على المعنى الذى أراد .

فمن المقدمة قوله : « ومن مجاز ما خبر عن اثنين مشتركين أو عن أكثر من ذلك فجعل الخبر لبعض دون بعض ، وكفى عن خبر الباقي ، قال « الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله » . ومن مجاز ما جعل في هذا الباب الخبر للأول منهما أو منهم ، قال « وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها » . ومن مجاز ما جعل في هذا الباب الخبر للآخر منهما أو منهم ، قال « ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرحمها به بريئاً » . ومن مجاز ما جاءت مخاطبته مخاطبة الغائب ومعناه الشاهد ، قال « ألم ذلك الكتاب » مجازه هذا القرآن ^(١) . ومن مجاز ما جاءت مخاطبته مخاطبة الشاهد ثم تركت وحولت مخاطبته هذه إلى مخاطبة الغائب ، قال الله تعالى « حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم » أى بكم . ومن مجاز ما جاء خبراً عن غائب ثم خوطب الشاهد ، قال

(١) المحققون من النحاة والمفسرين يجعلون « هذا » إشارة للحاضر و « ذلك » إشارة للغائب ، وما في حكمه من الأمور المعنوية — وقد بينه أتم بيان الأمام الفراء في معاني القرآن عند الآية الكريمة (ذلك الكتاب) ، وفي مواضع أخرى من المعاني .

« ثم ذهب إلى أهله يتمطى أُولَى لك فأُولَى » .

ثم قال : ومن مجاز المكرر للتأكيد ، قال « إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين » أعاد الرؤية ، وقال « أُولَى لك فأُولَى » أعاد اللفظ ، وقال « فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة » وقال « تبت يدا أبي لهب وتب » . ومن مجاز المقدم والمؤخر ، قال « فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت » أراد ربت واهتزت . ومن مجاز ما يُحول خبره إلى شيء من سببه ويترك خبره ، قال « فظلت أعناقهم لها خاضعين » حوّل الخبر إلى الكناية التي في آخر الأعناق .

ثم قال : وكل هذا جائز معروف قد يكلمون به .

فهذا مثال مما جاء في مقدمة الكتاب . ومن التفسير قوله : « مالك يوم الدين » نصب على النداء وقد تحذف ياء النداء مجازه « مالك يوم الدين » إنه يخاطب شاهداً ، ألا تراه يقول « إياك نعبد » فهذه حجة لمن نصب ، ومن جرّ قال : هما كلامان مجازه مالك يوم الدين إنه حدّث عن غائب ثم رجع فخاطب شاهداً

قال « إياك نعبد وإياك نستعين » . قال عنتره :

شطت مَزَارُ العاشقين فأصبحت

عسراً عَلَى طِلَابُكَ ابنة مخرم

قال أبو كبير الهذلي :

يا لهف نفسي كان حُرَّةً وجهه وياضُ وجهك للتراب الأعفر

« غير المغضوب عليهم ولا الضالين » مجازه غير المغضوب

عليهم والضالين ، ولا من حروف الزوائد والمعنى إلغاؤها .

قال العجاج :

في بئرٍ لا حُورٍ سَرَى ولا شعرٍ : —

أى فى بئر حورٍ : أى هلكه .

وقال أبو النجم :

فما ألوم البينَ ألاَّ تسخرَا لما رأين الشَّمَطَ القَفْنَدَرَا

والقفندر : القبيح الفاحش ، أى ما ألومُ البين أن يسخرن .

وقال :

وَيَلْحِنَنِي فِي اللّهُوْ أَلَّا أَحِبَّهُ وَلِلّهُوْ دَائِعٍ دَائِبٌ غَيْرِ غَافِلٍ

والمعنى ويلحيننى فى اللّهُ أن أحبه . وفى القرآن آية أخرى :
« ما منعك ألاّ تسجد » مجازه أن تسجد^(١) اهـ .

ولقد نكون أطلنا الاقتباس ولكنه مثل من البحث النحوى
نريد أن نجليه للناس ، وأن ندعوهم إليه ونستزيدهم منه — لعلهم
يدوقون من سر العريضة ونظم تأليفها ما يتجاوز آخر الكلمة
وحكم إعرابه .

وجاء بعد ذلك بآماد الشيخ عبد القاهر الجرجانى ، المتوفى
سنة ٤٧١ ، ورسم فى كتابه دلائل الإعجاز طريقاً جديداً للبحث
النحوى ، تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب ، ويّين أن
للّكلام « نظماً » وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هى السبيل
إلى الإبانة والإفهام — وأنه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظم
لم يكن مفهوماً معناه ، ولا دالاً على ما يراد منه ، وضرب المثل
لذلك بالمطلع المشهور ، وهو :

(١) بالمكتبة الملكية بمصر قطعة من أوله تحت رقم ٥٨٦ سجلت
بعنوان « تفسير غريب القرآن » وخطها مغربى حديث ولم أجد منه غير
هذه القطعة . وأسأل من عرف منه نسخة أخرى أن يهدينى إليها مشكوراً .

« قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل »

لو خولف فيه « النظم » وعدل به عن سننه وقواعده فقليل :

نيك قفا حبيب من ومنزل ذكرى

لكان لغواً من الكلام وعبثاً . ثم بين أن هذا النظم يشمل ما في الكلام من تقديم وتأخير ، وتعريف وكبير ، وفصل ووصل ، وعدول عن اسم إلى فعل ، أو عن صيغة إلى أخرى ، وغير هذا من سائر أحوال الكلمة إذا ألفت مع غيرها لتفهم .

ثم بين أنه ليس شيء من هذا « النظم » إلا وبيانه إلى علم النحو . قال في صفحة ٦١ من دلائل الإعجاز^(١) : « واعلم أنه ليس

النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تريغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها ؛ وذلك أنا لا نعلم شيئاً يتبعه الناظم بنظمه ، غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ،

(١) طبع مجلة النار بمصر سنة ١٣٢١ وهي الطبعة الأولى .

والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق . وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه
 التي تراها في قولك : إن تخرج أخرج ، وإن خرجت خرجت ،
 وإن تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج إن خرجت ، وأنا إن خرجت
 خارج وينظر في التعريف والتنكير ، والتقديم
 والتأخير ، وفي الكلام كله ، وفي الحذف والتكرار ، والإضمار
 والإظهار ، فيضع كلاً من ذلك مكانه ، ويستعمله على الصحة ،
 وعلى ما ينبغي له . هذا هو السبيل فليست بواجب شيئاً يرجع
صوابه إن كان صواباً وخطأه إن كان خطأ إلى النظم ، ويدخل
تحت هذا الاسم ، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به
موضعه ، ووضع في حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل
عن موضعه ، واستعمل في غير ما ينبغي له . » اهـ

وكرر عبد القاهر بيان هذا المعنى في مواضع من كتابه ،
 وبالغ في الاستدلال له ، وكأنه أحسّ ذلك من صنيعه ، فقال :
 « واعلم أنه وإن كانت الصورة في الذي أعدنا وأبدأنا فيه من أنه
لا معنى للنظم غير توخى معاني النحو فيما بين الكلم ، قد بلغت من
الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى الغاية ، وإلى أن

تكون الزيادة عليه ، كالتكلف لما لا يُحتاج إليه ، فإن النفس تنازع إلى تتبع كل ضرب من الشبهة^(١) . الخ .

وفي الحق أن الإمام أبا بكر قد بلغ أقصى الجهد في تصوير رأيه وتوضيحه ، وفي الاستدلال له وتأنيده ، وأنه تركه بعد في غموض ، وخلّى العلماء منه في اضطراب .

فجمهور النحاة لم يزدوا به في أبحاثهم النحوية حرفاً ، ولا اهتموا منه بشيء ، وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبد القاهر بياناً لرأيه ، وتأيداً لمذهبه ، وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة سموه : « علم المعاني » وفصلوه عن النحو فصلاً أزهد روح الفكرة ، وذهب بنورها ؛ وقد كان أبو بكر يبدى ويعيد في أنها معاني النحو ، فسموا علمهم : « المعاني » ، وبتروا الاسم هذا البتر المضلل .

كان الذي صرف النحاة عن « مجاز » أبي عبيدة فتنهم بنحو سيبويه ، وقرب عهدهم بكشفه ، أما « نظم » عبد القاهر ، فقد كان نصيبه أجنس ، وشغل الناس عن فهمه أمران :

(١) ٢٦٤ من الطبعة الأولى للمناد بمصر .

الأول : عام يتصل بحال العلم في القرن الخامس ، عصر أبي بكر ، إذ كانت العقول قد همدت وقيدت بسلاسل من التقليد حرمت عليها تقبل أى ابتداع أو تجديد .

الثانى : خاص يعود إلى طبيعة المذهب ، وأن أساسه الذوق وتنبيه الحسّ اللغوى لزنة الأساليب ودرك خصائصها ؛ وقد كانت العجمة إذ ذاك غالبية بغلبة الأعاجم ، والعلماء واقفون من علم العربية عند ظاهر لفظها ، لا يبلغ بهم الحسّ اللغوى أن يذوقوا ما ذاق عبد القاهر ، ولا أن يدركوا ما أدرك ، فاضطر إلى مضاعفة الجهد فى الكشف عن رأيه والاحتجاج له ، ثم كتب له أن يخلى رأيه - على وضوحه - غامضاً يعرض عنه قوم ويحرفه آخرون .

ولقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا ، وأن يكون هو سبيل البحث النحوى ، فإن من العقول ما أفاق لحظه من التفكير والتحرر ، وأن الحسّ اللغوى أخذ ينتعش ويتذوق الأساليب ، ويزنها بقدرتها على رسم المعانى ، والتأثير بها ، من بعد ما عاف الصناعات اللفظية ، وسئم زخارفها .

وإجمال ما فى هذا الفصل أن حسّ العرب بالإعراب

وإكرامهم له دعاهم أن يضبطوا بالنقط آخر الكلمات في القرآن الكريم حين يكتبونه ، وأن ممارسة النحاة لهذا الضبط هدتهم إلى كشف علل الإعراب ، فكان علم النحو ؛ وأن اتجاههم إلى أواخر الكلمات وضبط قواعدها قد صرفهم عما كان ينبغي لهم أن يدرسوه من سائر نحو اللغة ؛ وإنه قد كان من أئمتهم من دهم على أهذى مما بأيديهم من قواعد الإعراب فأغفلوه وأعرضوا عنه ، موفرين جهدهم على درس الإعراب .

وننظر الآن مبلغ ما كشفوه من سرّ الإعراب .

أصل الإعراب

أكبر النحاة على درس الإعراب وقواعده فوق ألف عام ، لا يعدلون به شيئاً ، ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغي أن يشغلهم دونه ، وألقوا فيه الأسفار الطوال ، وأكثروا من الجدل والمناقشة في تعليقه وفلسفته ، حتى تركوا نحو العربية أوسع الأنحاء أسفاراً وتأليفاً وفلسفة وجدلاً . فماذا بلغوا من كشف سر الإعراب وبيان حقيقته ؟

أساس كل بحثهم فيه أن « الإعراب أثر يجلبه العامل » ، فكل حركة من حركاته ، وكل علامة من علاماته ، إنما تجيء تبعاً للعامل في الجملة — إن لم يكن مذكوراً ملفوظاً ، فهو مقدّر ملحوظ — ويطلقون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله ، حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله .

أليس النحو هو الإعراب ، والإعراب أثر العامل ؟ ! فلم يبق إذاً للنحو إلا أن يتبع هذه العوامل ، يستقرئها ويبين مواضع عملها ، وشرط هذا العمل ؛ فذلك كل النحو .

وعلى هذا ألفت كتب تجمع قواعد النحو بعنوان
« العوامل » ؛ فآلف الإمام أبو علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧
كتاب العوامل ومختصره ؛ وآلف الشيخ عبد القاهر الجرجاني
المتوفى سنة ٤٧١ كتاب « العوامل المائة » ، وهو باق بأيدينا ،
محيط بقواعد النحو ، جعل منهاجاً للتعليم زمنًا ، وتوفّر الناس
على درسه وشرحه ، كما جعلت ألفية ابن مالك إلى هذا العهد .

ودوّنوا للعامل شروطاً وأحكاماً هي عندهم فلسفة النحو ،
وسرّ العربية ، سنجمع هنا من كلامهم ومن ثنايا أدلّتهم وحججهم
ما يشرح لك أصول نظرياتهم في العامل . قالوا :

(١) كل علامة من علامات الإعراب فهي أثر لعامل ،
إن لم تجده في الجملة وجب تقديره ، وقد يكون هذا العامل
واجب الحذف لا يصح أن يُنطق به في كلام ، ولكنه من المحتوم
أن يقدر ، وقد يقدر في الجملة عاملان مختلفان كما في إِيَّاكَ
والأُسْدَ^(١) ، وسَقِيًّا^(٢) لك .

(١) يقدرّون احذرْك واحذرْ الأسد ، لا يكتفون بفعل واحد .

(٢) يقولون . إسقِ اللهم سَقِيًّا دعائي لك . وانظر لهذين باب البتداء
والفعل المطلق ، والتحذير .

(٢) لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فإذا وُجد ما ظاهره أنه سلط عاملان على معمول ، جعلوا لأحد العاملين التأثير في اللفظ ، وللآخر التأثير في الموضع ، كما في « بحسبك هذا » و « ربّ رجل لا يحمل قلب رجل » ؛ فلربّ والباء العمل في اللفظ ، والكلمتان بعدهما مرفوعتان محلاً للابتداء .

ولرفضهم أن يعمل عاملان في معمول واحد خلقوا باب التنازع في العمل ، وما فيه من قواعد وأحكام ليس يخفى ما بها من اعتساف وتعقيد .

(٣) الأصل في العمل للأفعال ، وهي تعمل في الأسماء فقط ، فترفعها وتنصبها ، ولكنها لا تجر ، ولا ترفع إلا اسماً واحداً ، وتنصب اسماً أو أكثر ؛ وتعمل الرفع والنصب معاً .

(٤) كلما كان الفعل أمكن في باب الفعلية كان أوفر من العمل حظاً . فالفعل الجامد عامل ضعيف ، لا يعمل فيما يتقدمه ، وقد لا يعمل إلا بشروط تحدّ عمله ، كفعل التعجب ، ونعم وبئس ؛ لا يرفع الأول إلا ضميراً مستتراً واجب الاستتار ؛ ولمرفوع نعم وبئس من الشروط ما هو مبين في بابه ، كذلك

الفعل الناقص محدود العمل لا يعمل إلا في المبتدأ والخبر ،
وقد يشترط لعمله شروط ، كسبق النفي أو غيره .

(٥) يكون الاسم عاملاً - ويحمل في ذلك على الفعل ،
فيجب أن يتحقق له شبهة بالفعل يقرّبه منه ويؤهله لحكمه ،
كما ترى في اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر . ويناط نصيبه
من العمل بحظه من شبه الفعل ، فيكون أقوى عملاً إذا اتصل
به ما يقرّبه من الفعل ويتم شبهه به ، كاعتماد اسم الفاعل على نفي
أو استفهام ، أو وقوعه صلة لأل ، ويكون أضعف إذا طرأ له
ما يبعده عن الفعل ، كاسم التفضيل فإنه لما قرّن بمن كان بمنزلة
المضاف فضعف شبهه بالفعل وقلّ عمله ، واقتصر على رفع الضمير
وامتنع أن يرفع الظاهر ؛ وكالمصدر إذا صغر أبعده التصغير
عن شبه الفعل فحرم العمل . والاسم يعمل في الاسم وفي الفعل ،
فيرفع الاسم وينصبه ، ويجزم الفعل ولكن لا ينصبه .

(٦) وللحرف طريقتان في العمل :

الأولى - أن يكون أصلاً فيه غير محمول على الفعل .

الثانية - أن يعمل حملاً على الفعل ؛ وهو أبعد في العمل

مسلكاً ، يعمل في الاسم وفي الفعل ، فيرفع الاسم وينصبه ويجزه ، ويجزم الفعل وينصبه ، ويعمل الجزمين معاً كما في أدوات الشرط ، ولا يعمل الرفع إلا إذا عمل النصب معه . يقول النحاة : « ليس لنا حرف يعمل الرفع إلا وهو يعمل النصب معاً » .

وإذا عمل الحرف حملاً على الفعل كان نصيبه من العمل بمقدار ما فيه من مشابهة الفعل معنى ولفظاً ؛ فإنّ تعمل لأنها تدلّ على التأكيد فأشبهت الفعل معنى ، ولأنها ثلاثية فأشبهته صورة ؛ فإذا خففت ضعف شبهها به فقلّ عملها . قال ابن مالك : « وخففت إنّ فقلّ العمل » .

قال الشراح : وذلك لبعدها عن شبه الفعل في اللفظ بتخفيفها .

(٧) إنّ الحرف لا يعمل في نوع من الكلمات حتى يكون مختصاً به ؛ « فلم ولن » عاملتان في المضارع لاختصاصهما به ، و « قد » لم تعمل لدخولها على الماضي والمضارع ، و « هل » الاستفهامية حُرمت العمل لأنها قد تدخل على الاسم كما تدخل على الفعل .

(٨) يعمل الحرف في موضع عملاً وفي غيره عملاً آخر ،
مثل « لا » تُحمل على « ليس » فتعمل عملها ، وعلى « إن »
فتكون مثلها .

(٩) مرتبة العامل التقدم ، وإذا كان العامل قوياً أمكن
أن يعمل متقدماً ومتأخراً ، فإذا كان ضعيفاً لم يعمل إلا متقدماً .
(١٠) الأصل ألاّ يفصل العامل من معموله ، ويمكن تجاوز
هذا في الفعل لقوته ، وفي الاسم حملاً عليه ؛ أما الحرف فلا يجوز
الفصل بينه وبين معموله .

(١١) العوامل في الأفعال أضعف من العوامل في الأسماء ،
فعوامل الأسماء متى توفرت شروطها وجب إعمالها ؛ أما عوامل
الأفعال فقد تلغى وكلّ شروطها مستوفاة ، كأدوات الشرط ،
وواو المعية ، وفاء السببية .

(١٢) يمكن أن تكون الكلمة عاملة ومعمولة معاً ،
ولكن الكلمتين لا تتبادلان العمل فتكون كل منهما عاملة
في الأخرى معمولة له .

(١٣) جزء الكلمة لا يكون عاملاً فيها .

(١٤) قد يعترض العامل ما يلغى عمله أو يكفه عنه ،
وقد يعترضه ما يعلقه عن العمل فيكون عاملاً في الحل وليس له
من أثر في اللفظ . فللعامل ثلاث حالات :

الإعمال ، والتعليق ، والإلغاء ، ولكل موضع .

(١٥) كل جماعة من العوامل تشابهت في العمل تكون
أسرة واحدة ، كباب إن ، وباب كان ، وتكون أداة من هذه
الأدوات أوسع عملاً فتسمى « أم الباب » ، ولها من الحقوق
في العمل والتصرف في الباب ما ليس لغيرها من أدواته . فكان
أم الأفعال الناقصة ، وإن أم الأدوات التي تنصب الأول وترفع
الثاني ، وإن تباعد ما بينها في المعنى ، لأن اتفاق العمل وحده
هو الأصل في تقسيم هذه الأسر ، وتحديد أبوابها .

ولما تكونت للنحاة هذه الفلسفة حكموها في اللغة ،
وجعلوها ميزان ما بينهم من جدل في المذاهب ، ومناقشة
في الآراء . والبصريون أحرص على هذه الفلسفة وأمر فيها ؛
على أن الكوفيين لا يغلونها ولا يابون الاحتجاج بها .
فهي دستور النحاة جميعاً .

(١) يؤيدون بها مذهباً على مذهب ؛ فإذا قال الكسائي :
 إن عامل الرفع في الفعل المضارع حرف المضارعة ، قالوا : إن
 حرف المضارعة صار كالجزء من الفعل ؛ وإن جزء الكلمة لا يعمل
 فيها ، ويرفضون بذلك مذهبه . ويقول الكوفيون : إن المبتدأ
 رُفع بالخبر ، والخبر رُفع بالمبتدأ ، فيقول البصريون إن الكلمتين
 لا تتبادلان العمل حتى يكون كل منهما عاملاً معمولاً . فذلك
 مثل من حوارهم واحتكامهم إلى فلسفتهم في العامل .

(٢) بل هم يتجاوزون ذلك إلى تفضيل لغة من لغات
 العرب على أخرى بأصول فلسفتهم هذه ؛ فيفضلون لغة تميم
 على لغة أهل الحجاز في « ما » ، وذلك أن الحجازيين يُعملون
 « ما » عمل « ليس » كما تعلم ، ومنه في القرآن الكريم « ما هذا
 بشراً » ، وبنو تميم يهملونها ويرفعون جزءي الجملة بعدها ؛
 فيقول النحاة : إن لغة تميم أقيس ، لأن « ما » لا تختص بالدخول
 على الاسم ، فليس من قياسها أن تكون عاملة فيه . ويرون أن
 هذه الفلسفة جعلتهم أفقه بالعربية من العرب .

(٣) ويرفضون بهذه القواعد بعض الأساليب العربية ،

يسمعون من العرب « ربّ والله رجل » فيردونه على قائله ،
 محتجين بأن حرف الجر عامل ضعيف لا يفصل بينه وبين
 معموله . وكذلك يرفضون الفصل بين المضاف والمضاف إليه ،
 ثم يروى هذا الفصل كثيراً في الشعر ، ويقرأ به قارئ من السبعة
 آية من القرآن الكريم ، فيصرّ النحاة على الإخلاص لفلسفتهم
 النحوية وقبول حكمها ورفض ما ورد من هذا الفصل في الشعر ،
 وتضعيف رواية القارئ في القرآن .

(٤) يشرعون بها أساليب في العريضة لم يسمعوها
 من العرب ، يقيسونها على ما سمعوا . وآلة القياس من هذه
 الفلسفة . مثلاً : يختلفون في خبر « ليس » أيقدم عليها ، فيجيب
 قوم « لا » لأن « ليس » فعل غير متصرف ؛ فهو عامل ضعيف
 لا يتقدم عليه معموله نظير نعم وبئس وعسى وفعل التعجب ،
 ويقول آخرون بل يصح لأنه قد ورد في القرآن الكريم
 « ألا يوم يأتيتهم ليس مصروفاً عنهم » وقد تقدم في هذه الآية
 معمول الخبر ، وهو دليل على جواز تقدم الخبر نفسه ، لأن
المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل ، وهذا أصل الممارك

المؤججة بين النحاة ، ومنشأ الجدل الذي يعلأ كتب النحو ،
ويثور غباره عند كل باب من أبوابها .

منشأ هذه الفلسفة :

والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة
الكلامية التي كانت شائعة بينهم ، غالبية على تفكيرهم ، آخذة
حكم الحقائق المقررة لديها .

رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل
بتبدل التركيب ، على نظام فيه شيء من الاضطراب ؛ فقالوا
عرض حادث لابد له من مُحدث ، وأثر لابد له من مؤثر ، ولم
يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر لأنه ليس حراً فيه يحدثه
متى شاء ؛ وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً ، وعلة موجبة ،
وبحثوا عنها في الكلام فعدّوا هذه العوامل ، ورسموا قوانينها .

ومن تأثرهم بالفلسفة الكلامية رفضهم أن يجتمع عاملان
على معمول واحد ، واحتجاجهم لذلك بأنه إذا اتفق العاملان
في العمل لزم تحصيل الحاصل وهو محال ، وإذا اختلفا لزم

أن يكون الاسم مرفوعاً منصوباً مثلاً ، ولا يجتمع الضدان في محل ، ومنه تحريمهم أن تتبادل الكلمتان العمل ، واحتجاجهم بأن العامل حقه التقديم ، والمعمول حقه التأخير ، فتكون الكلمة متقدمة متأخرة ، وهو محال .

فانظر كيف تصوّروا « عوامل » الإعراب كأنّها هي موجودات فاعلة مؤثرة ، وأجروا لها أحكامها على هذا الوجه . قال الإمام الرضى : « والنحاة يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية » .

ولعلّ المناقشة الآتية تبين لك كيف كانوا يتصوّرون العامل :
اجتمع أبو عبد الله الجرمي المتوفى سنة ٢٢٥ بأبي زياد الفراء سنة ٢٠٦ ، فقال الفراء : أخبرني عن « زيد منطلق » لم رُفِع زيد ؟ فقال الجرمي : رُفِع بالابتداء ؛ قال الفراء : فأظهره ، قال : هو معنى لا يظهر ، قال : فثله ، قال : لا يمثل ، قال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يمثل !! ونعلم أن أصحاب الفراء يرفعون المبتدأ بالخبر ، فراراً من عامل لا يظهر ولا يمثل .

ومثل آخر مما يبين تصوّرهم للعامل - يقول جمهور النحاة : إن المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ؛ فيقول المعارضون : إن التجرد عدمى والرفع وجودى ، ولا يحدث العدم الوجود : فيجيب الأولون : إن التجرد عدم محدود فهو وجود مقيد ، ولا مانع أن يعمل مثله . وأمثلة هذه المناقشات تفيض بها كتب النحاة .

وليس من عيب فى أن ينتفع النحاة بما بين أيديهم من الفلسفة ومن العلوم التى يدرسونها ، ولا فى أن يصطنعوا فى تفكيرهم النمط المألوف فى زمنهم ، والسبيل المرسومة للجدل أيامهم ؛ فإن للتفكير فى كل زمان مناهج متبعة ومبادئ مسامة قد لا يخلص منها إلا من تعلق بوحى . وإذا نحن جهلناها لم نستطع أن نقدر منشأ كل رأى وغايته ، ومتسرب الخطأ إليه ، أو إحاطة الصواب به .

من أجل ذلك نرى طريق النحاة فى استخدام فلسفة أيامهم - أو استخدامها أيامهم - أمراً طبيعياً ، لا مأخذ فيه ؛ بل لا مندوحة عنه لمن أراد أن يفكر . ولكن علينا أن ننظر

مبلغ توفيقهم في نظرهم ، وإصابتهم للغاية التي سمعوا إليها ،
وهي الكشف عن أحكام الإعراب وأسراره .

نقد مذهبهم :

(١) لقد اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم ، وطرده
قواعدهم إلى « التقدير » وأكثروا منه ، يبحثون عن العامل
في الجملة فلا يجدونه فيقدم التقدير بما أرادوا .
ومن أمثلة ما يقدرون :

- ا - زيدا رأيت : يقولون هو - رأيت زيدا رأيت .
- ب - إن أحد من المشركين استجارك : - إن استجارك
أحد من المشركين استجارك .
- ج - لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربّي : - لو تملكون
تملكون خزائن رحمة ربّي .
- د - وأما ثمود فهديناهم : - وأما ثمود فهدينا هديناهم .
- هـ - إياك والأسد : - أحذرك واحذر الأسد .
- و - ويقطع النعت في مثل : الحمد لله رب العالمين ،

فتنصب كلمة رب ، وترفع ؛ فيقدرون هو رب ،
أو أمدح رب .

هذه أمثلة لها نظائر كثيرة متعددة تملأ أبواب النحو ،
ولولا طول إلفنا لها في دراسة النحو لما استسغناها ولرايناها
لغواً وعبثاً ، ولكن عليها بُنى النحو ، وأُقيمت فصوله ،
إذا أُقيمت على نظرية العامل .

والمقدّر في الكلام نوعان : ما يكون قد فهم من الكلام ،
ودلّ عليه سياق القول ، فترى المحذوف جزءاً من المعنى ،
كأنك نطقته به ، وإنما تحققت بحذفه ، وآثرت الإيجاز
بتركه ، وهذا أمر سائع في كل لغة ، بل هو في العربية أكثر
لميلها إلى الإيجاز وإلى التخفيف بحذف ما يفهم .

ولكن التقدير الذي نعييه هو نظير ما قدمنا لك من
الأمثلة : كلمات تجتلب لتصحيح الإعراب ، ولتكمّل نظرية
العامل ؛ ويسمى النحاة هذا النوع من التقدير ، بالتقدير
الصناعي ، وهو ما يراد به تسوية صناعة الإعراب .

(٢) بهذا التقدير والتوسع فيه أضاع النحاة حكم النحو ،

ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولاً باتاً ، وكثروا من أوجه الكلام ، ومن احتماله لأنواع من الإعراب ، يقدرون العامل رافعاً فيرفعون ، ويقدرونه ناصباً فينصبون ، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ولا تبديل في المفهوم .

كان الكسائي^(١) يقرأ يوماً بحضرة الرشيد أبيات أفنون

التغاي ومنها :

أبلغ حُبباً وخَلَّلَ في سراتهم

أَنْ الفؤاد انطوى منهم على حَزَن

أَنْنى جزوا عامراً سوءى بفعلهم

أَمْ كيف يجزوننى السوءى من الحسن

أَمْ كيف ينفع ما تعطى العَلوقُ به

رُئْمان أنف إذا ما ضَنَّ بالآبَن

ففتح نون رُئْمان ، وكان الأصمعى حاضراً فقال : هى رُئْمانُ

بضم النون ؛ فأقبل عليه الكسائي وقال له : أسكت ، ما أنت

(١) ص ٢٤٤ من الجزء الثالث من الأشباه والنظائر للسيوطى طبع

وهذا ، يجوز رُئْمَانُ ورُئْمَانٍ ورُئْمَانٍ . قالوا : ولم يكن الأصمى صاحب نظر في النحو ولا معرفة بالعريية . وما دام التقدير يعدم بما شاءوا فلهم أن يوجهوا الكلام كل وجه ، ثم لا تعجزهم الحجة ، ولا يعوزهم التقدير .

سأل يوماً عضد الدولة فتناً خُسر البويهى الإمامَ أبا عليٍّ الفارسي ، لماذا ينصب المستثنى في نحو قام القوم إلا زيداً ؟ قال : بتقدير أَسْتثنى زيداً ، فقال عضد الدولة — وكان فاضلاً — لمَ قَدَرْت أَسْتثنى ؟ هَلَّا قَدَرْت امتنع زيد فرفعت ! فلم يُجِرِ الفارسي جواباً ، وقال : هذا الذى ذكرته لك جواب ميداني ، فإذا رجعت ذكرت الجواب الصحيح ^(١) .

(٣) إن النجاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضاعوا العناية بمعانى الكلام فى أوضاعه المختلفة ؛ من ذلك قولهم فى باب المفعول معه : إن مثل : كيف أنت وأخوك ، يجوز فيه النصب على المفعولية ، والرفع على العطف ، ثم يرون الوجه الثانى أولى ، وَيُضَعَّفُونَ الأول ، لأن الواو لم يسبقها فعل ،

(١) صفحة ٣٨٨ من نزهة الألباء فى طبقات الأدباء طبع مصر .

يكون عاملاً في المفعول معه ، والحقيقة أن لكل من التركيبين معنى لا يغنى عنه الآخر . تقول : كيف أنت وأخوك ؟ أى كيف أنت ؟ وكيف أخوك ؟ فإذا قلت كيف أنت وأخاك ؟ فإنما تسأل عن صلة ما بينهما ^(١) .

فالعبارتان صحيحتان ، ولكل منهما موضع خاص ، ولكن النحاة قد نسوا المعنى بالحرص على نظرية العامل .

ويقولون فى مثل صدق وآمن المسلمون أن الصحيح صدقوا وآمن المسلمون ، أو صدق وآمنوا المسلمون ، ولا يقبلون صدق وآمن المسلمون . وهو عربى سائغ مقبول ، سمع من العرب فى مثل :

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا

رجال فبَزَّتْ نبلهم وكَلِيبُ ^(٢)

(١) صوّبه بعض النحاة ونقله الخضرى عن الدمامينى ، ونقله الصبان أيضاً ، وشرحناه بأوسع من هذا ، وروينا شواهد فى بحثنا هذا عند الكلام على ما يرى النحاة فيه وجهين من الاعراب .

(٢) من قصيدة علقمة بن عبده المشهورة التى مطلعها :

« طحا بك قلب فى الحسان طروب »

ورواه سيبويه والنحاة من شواهدهم وقبيله الكسائى وتأوله البصريون

ولكن جمهور النحاة لا يقبلون هذا خشية أن يجتمع مؤثران على أثر واحد ، وهو محال^(١) .

(٤) كثر الخلاف بينهم في كل عامل يتصدون لبيانه ، فلا تقرأ باباً من أبواب النحو إلا وجدتة قد بدئ بخصومة منكرة في عامل هذا الباب ما هو ؟

١ - فالمفعول ما عامل النصب فيه ؟

الفعل أو شبهه ، وهو رأى جمهور البصريين .

أو الفاعل وحده ، وهو رأى هشام الكوفي .

أو الفعل والفاعل ، وهو رأى الفرّاء .

أو معنى المفعولية ، وهو مذهب خلف .

ب - وعامل المفعول معه ما هو ؟

ما تقدمه من فعل ونحوه ، وهو رأى الجمهور .

أو ناصبه الواو ، وهو رأى الجرجاني .

أو فعل مضمر بعد الواو ، وهو رأى الزجاج .

أو الخلاف ، وهو رأى الكوفيين .

(١) انظر باب الاشتغال من الأشئوني ، أو سواء من الوسعات

في النحو .

ح - واختلفوا في عامل النصب للمفعول المطلق على
ثلاثة عشر قولاً!!

حتى صار أكثر الخلاف بين النحويين ، وأشد جدالهم ،
هو في العامل ما هو ؟ ولو أنهم وضعوا نظريتهم على أصل
صحيح لقلّ خلافهم وتقاربت آراؤهم ^(١) .

(٥) إن النجاة بعد ذلك كله لم يفوا بمذهبهم ، أو لم
تف نظريتهم بكل حاجاتهم في الإعراب ، لأنهم بعد ما شرطوا
أن يكون العامل متكلماً به أو مقدراً في الكلام ، اضطروا
إلى الاعتراف بالعامل المعنوي .

فالبصريون يجعلون الرفع للمبتدأ هو الابتداء ، وهو
عامل معنوي . والكوفيون يثبتون عاملاً معنوياً آخر
يسمونه الخلاف ، يجعلونه عامل النصب في الظرف إذا كان
خبراً ، نحو زيدٌ عندك ، وفي الفعل المضارع بعد فاء السببية

(١) ترى أكثر هذه الآراء في كتاب الجمع للسيوطي ، وفي كتاب
الانصاف لابن الأنباري ، وإن شئت الإحاطة فارجع إلى شرح التسهيل
لأبي حيان ففيه أضعاف ما أشرنا إليه من أوجه الخلاف في العامل ؛
ومع كل رأى مناقشته وتقده .

أو واو المية . والأخفش يعد التبعية عاملاً معنوياً . أمّا في باب التمييز فقالوا : إن الاسم نصب عن تمام الكلام ، ولم يذكروا عاملاً لفظياً ولا معنوياً .

فهذه الأوجه تنقض نظرية النحاة في العامل ، أو تنقصها على الأقل . وهي مناقشة لكلامهم بمثل أصولهم ، وبحكم قواعدهم التي التزموا .

على أن أكبر ما يعنيننا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره ، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ، ولا أثراً في تصوير المفهوم ، أو إلقاء ظل على صورته . فقد رأيت الكسائي يحرك نون رثمان بالحركات الثلاث من غير أن يشير إلى ما يصير إليه المعنى عن كل حركة .

ونحن نحاول أن نبحت عن معاني هذه العلامات الإعرابية ، وعن أثرها في تصوير المعنى . فإذا تمت لنا الهداية إلى هذا ، وجدنا عاصماً يقيناً من اضطراب النحاة ، وحكماً يفصل في خصوماتهم العديدة المتشعبة ، ولم يكن لنا أن نسأل

عن كل حركة ما عاملها ، ولكن ماذا تشير إليه من معنى .

ومعاني هذه العلامات الإعرابية ستكون بحثنا في
الفصل التالي ؛ ولكننا من قبل أن نأخذ في شرحه ، يجب
أن نعرض لرأى فى أصول الإعراب رآه المستشرقون ،
واستعانوا فيه بدرسهم علم اللغات ومقارناتها .

رأى المستشرقين فى أصل الإعراب

وللمستشرقين فى أصل الإعراب آراء لا يجدر بنا أن نذكرها جميعاً ، فإنما هى فروض لم تستقر ، ولم يجز بها الدليل إلى ساحة العلم المؤيد ؛ وإنما نذكر الفرض الذى يراه المستشرقون أنفسهم أقربها إلى الصواب وأولها بالدرس .

هذا رأى كتبه العالم (ريت)^(١) فى محاضراته : «مقارنة نحو اللغات السامية» ويئنه الأستاذ (بروكلان)^(٢) فى كتابه : «مقارنة اللغات السامية» . وهو أن أصل لواحق الإعراب لا تعرف معرفة يقين ، ولكن يمكن أن يرى أن الفتحة أصلها ha وهى ضمير إشارة مستعمل فى اللغات السامية ،

(١) Lectures of the comparative grammar of the Semitic languages=Wright. Cambridg. 1890.

(٢) وتفضل بترجمته المستشرق العظيم الأستاذ «برجستراس» أحسن الله اليه .

ولم يزل في الحبشية يلحق بالأعلام في حالة النصب إذا وقع عليها فعل ذو اتجاه مثل : أقبل ، وقصد ؛ وأصل معناها في هذا الاستعمال الاتجاه إلى شيء أو شخص معين .

وإذا صح هذا جاز أن نرى أن الضمة مشتقة من ho أى هو . أما علامة الجر فظاهر مشابهتها بياء النسب ، وهي تفيد الكلمة معنى الوصفية .

وفي اللغات الهندية الغربية نرى لواحق الخفض مشتقة من لواحق دالة على الوصفية ، ويساعد على هذا في العربية أن الصفة تبنى بعد الموصوف ، فيقال : البيت الملكي . وباتحاد الموصوف بالصفة في المعنى ، واللفظ بهما مرة واحدة استغنى عن إعراب التالى ، وخففت الياء فنشأ الخفض ، وهو إعراب جديد .

نقد مذهبهم :

وكل ما ذهب إليه المستشرقون في هذا الموضوع فروض ، أساسها أن علامات الإعراب أثر لزوائد كانت تلحق الكلمات ، ثم حذفت وبقى منها أثرها دالا عليها ، وهو الإعراب .

وهم في هذا متأثرون بنظام لغاتهم ، وسبيل الإعراب والتصريف فيها . فقد يكون ذلك عندهم بمقاطع لا بحركات ، وربما خففت هذه المقاطع واختزلت بتأثير النبر واختلاف النطق ، أو بغيره من الأسباب ، فبقيت منه حركة . هذا واضح في لغتهم ، مقرر في علمها ؛ ولكن العربية لها منهج آخر يخالف لمناهج اللغات الغربية في الإعراب وفي التصريف . فإن العربية تدل بالحركات على المعاني المختلفة من غير أن تكون تلك الحركات أثراً لقطع ، أو بقية من أداة . ويكون ذلك في وسط الكلمة وأولها وآخرها .

١ - فهم يفرقون بالحركة بين اسم الفاعل واسم المفعول في مثل : مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ ، ومستخرجٌ ومستخرَجٌ .

ب - وبين فعل المعلوم وفعل المجهول ، نحو : كَتَبَ ،
وَكُتِبَ ؛ واستفهم واستفهم عنه .

ح - وبين الفعل والمصدر ، في مثل : عَلِمَ وَعِلْمٌ ، وتَعَلَّمَ
وتَعَلَّمَ .

د - وبين الوصف والمصدر ، في مثل : فَرِحَ وَفَرَحٌ ،
وفهم وفهم ، وحسن وحسن .

ه - وبين المفرد والجمع ، في مثل أَسَدٌ وَأُسْدٌ .

و - وبين الفعل والفعل ، مثل قَدِمَ وَقَدِمٌ ؛ لكل
معنى ولا فارق إلا الحركة .

ز - وبين الاسم والاسم ، في مثل سُحُورٌ وَسَحُورٌ ،
وَوُضُوءٌ وَوُضُوءٌ .

وهذا من الشيوخ والكثرة في اللغة العربية بحيث
لا نستطيع جمعه ، وبحيث نراه أصلاً من أصولها ، سارياً
في كثير من تصرفاتها ، ظاهراً في سبيل الأداء وتصوير
المعاني ؛ ومن العناء الضائع ، والتكلف المبعد عن الحق أن
نتلمس لكل حركة من هذه الحركات أصلاً ، لأننا نحاول

أن نكلفها نظام غيرها من اللغات . وإنما هي صورة ألفها
الباحثون في اللغات الأجنبية فغلبت عليهم حين يفكرون في
فقه العربية .

وكما أن الفلسفة الكلامية قد خدعت النحاة عن فهم
الإعراب ، إذ مزجوها بالنحو مزجاً ، حتى كأنهم إنما
يدرسون فلسفة نظرية ؛ كذلك المستشرقون غلبت عليهم
مناهج بحثهم في لغتهم ، أو الصور التي استخرجوها من درس
كلامهم ، فصرقهم عن الحقيقة إلى شعاب من البحث متكلفة .

معانى الاعراب

فى مناقشتنا لرأى المستشرقين بينا أن من أصول العربية
الدلالة بالحركات على المعانى ، فإذا استهدينا بهذا الأصل
— ومن الحق أن نستهدي به — وجب أن نرى فى هذه
العلامات الإعرابية إشارة إلى معان يقصد إليها ، فتجعل
تلك الحركات دوالاً عليها .

وما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا
عليها ذلك الحرص كله . وهى لا تعمل فى تصوير المعنى
شيئاً . وأنت تعلم أن العربية لغة الإيجاز . وأن العرب
كانوا يتخففون فى القول ما وجدوا السبيل : يحذفون الكلمة
إذا فهمت ، والجملة إذا ظهر الدليل عليها ، والأداة إذا لم تكن
الحاجة ملجئة إليها ، كالتاء — علم التأنيث — ياحقونها بالوصف
لتدل على تأنيث الموصوف ، مثل مؤمنة وصابرة ، فإذا كان
الوصف خاصاً بالمؤنث تركوها استغناء عنها كما فى أيم ،
وظئر ، ومرصع .

وحركة الإعراب قد يعاملونها هذه المعاملة فلا يلتزمونها
إذا أمن اللبس ، قال ابن مالك^(١) :

ورفع مفعول به لا يلتبس ونصب فاعل ، أجز ، ولا تقس

قال ابن الطراوة ، من علماء الأندلس : بل هو مقيس ،
ومنه في القرآن الكريم : « فتلقى آدم من ربه كلمات » ،
(٣٧ من البقرة) . فابن كثير وهو القارئ المكي من القراء
السبعة ، ينصب آدم ويرفع كلمات .

وإذاً وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوالٌ

على معاني ، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل
علامة منها ، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع
الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات ، فأحرى أن
تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم ؛
وهو ما نراه .

ولا بأس أن أبادر إليك بتقرير ما رأيته في ذلك جملة

(١) هو من الكافية الشافية لا من الخلاصة .

لنحسن تصويره معا ، ثم نأخذ في تفصيله ومناقشته في أبواب النحو باباً باباً .

فأما الضمة فإنها عَلمُ الأسناد ، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها .

وأما الكسرة فإنها عَلمُ الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة ، كما في كتاب محمد ، وكتابُ محمد .

ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه ، إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتيان .

أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ؛ بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك ؛ فهي بمثابة السكون في لغة العامة .

فللإعراب الضمة والكسرة فقط ، وليستا بقية من مقطع ، ولا أثراً لعامل من اللفظ ؛ بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام .

فهذا جوهر الرأى عندنا ، وخلاصة ما نسمى بعد في
تفصيله وتأنيده ، ونستعين الله .

ومن قبل أن نفضله ونسوق أدلته ، نقدم إليك عبارات
لأئمة النحاة المتقدمين ، تشير إلى هذا المعنى ، وتؤنسك به ،
وتبين أنا نهتدى في أكثر ما قررناه بأئمة النحاة ، وخاصة
المتقدمين منهم .

كان^(١) الإمام محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، تلميذ
سيبويه ، المتوفى سنة ٢٠٦ ، يقول : إنما أعربت العرب كلامها
لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون ، فجعلوه في الوصل
محركاً حتى لا يبطئوا في الإدراج ، وعاقبوا بين الحركة
والسكون ، وجعلوا لكل واحد أليق الأحوال به ؛ ولم
يلتزموا حركة واحدة لأنهم أرادوا الاتساع ، فلم يضيّقوا على
أنفسهم وعلى المتكلم بحظر الحركات إلا حركة واحدة . اهـ .
وهو رأى يشرح ما بين الحركة والسكون ، ولكنه

(١) انظر في هذا وما بعده كتاب الأشباه والنظائر للسيوطى عند
الكلام على العامل ص ٢٦١ ج أول وما بعدها .

يُفَضَّى إلى إبطال الإعراب ، وإلى التوسيع على كل قائل أن يحرك
آخر الكلمة كما شاء في كل موضع ، وذلك ما لم يقبله أحد من
النحاة ، وما أظن قطرباً كان وفيّاً لرأيه هذا إلى آخر ما يقتضيه .

وكان أبو إسحق إبراهيم بن السري الزجاج (سنة
٣١١ هـ) يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من إرادة
الإخبار عنه .

وكان تلميذه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي
(سنة ٣٣٩ هـ) يقول : إن الأسماء لما كانت تعترها المعاني ،
وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ، ولم يكن في صورها
وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، جعلت حركات الإعراب تنبئ
عن هذه المعاني وتدل عليها ، ليتسع لهم في اللغة ما يريدون من
تقديم وتأخير عند الحاجة . اهـ .

وهذا الرأي كالأصل لما ذهبنا إليه ، وقد بينه الزجاجي
في كتاب له يسمى « إيضاح علل الإعراب » لم يقع لنا منه
إلا ما نقلناه هنا ، وأخذناه من كتاب الأشباه والنظائر
للإمام السيوطي .

وإذ رأيت أن أصل رأينا من كلام المتقدمين ، فإننا نرجو
أن تسيرنا في درسه ، غير مستنكر له ، ولا ضائق به .

الضمة علم الاسناد

الأصل الأول أن الضمة علم الإسناد ، وأن موضعها هو
المسند إليه المتحدث عنه . ونريد هنا أن نتحرى المرفوعات عند
النحاة ونستقرئ أبوابها ، ونعتبرها بهذا الأصل لنرى كيف
يتم اضطراده فيها ، وانسجامه معها .

المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل :

كل واحد من هذه المرفوعات « مُسند إليه » كما تعلم
— وهو اصطلاح آثره من قبل علماء البيان واستعملوه في
كتبهم ، وجعلوا الأنواع الثلاثة نوعاً واحداً في العنوان ،
وفيما أجروا من الأحكام — بل إن سيبويه قد سبقهم إلى هذا
الاصطلاح ، واستعمل « المسند إليه »^(١) فيما يشمل هذه

(١) ومن كتاب سيبويه في ص ٧ من الجزء الأول من طبع مصر

مانصه — :

الأقسام ، وكرره في مواضع من كتابه .

وإذا تتبعنا أحكام هذه الأبواب لم نر ما يدعو إلى
تفريقها ، ورأينا في أحكامها من الاتفاق والتماثل ما يوجب أن
تكون باباً واحداً يعقينا من تشقيق الكلام وتكثير الأقسام .
فأما نائب الفاعل فإن النحاة أنفسهم لا يفرقون بينه
وبين الفاعل في الأحكام ؛ ومنهم من يرسم لهما باباً واحداً .
وما الفرق بين كُسِرَ الإِناء وانكسر الإِناء إلا ما ترى بين
صِغَتَي كسر وانكسر ، وما لكل صيغة من خاصة في تصوير
المعنى ، أما لفظ الإِناء فإنه في المثالين « مسند إليه » وإن
اختلف المسند .

وأما الفاعل والمبتدأ ، فإن النحاة يجعلون بينهما فوارق
ماثلة ظاهرة ، ويجعلون لكل باب أحكاماً خاصة ؛ ونكن
شيئاً من الإيمان في درسها ينتهي إلى توحيد البابين

(هذا باب السند والمسند إليه) وهما ما لا يستغنى واحد منهما عن
الآخر ، ولا يجحد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ واليحيى عليه ،
وهو قولك : عبد الله أخوك وهذا أخوك ، ومثل ذلك قولك : يذهب زيد
فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء اهـ .

واتفاقهما في الأحكام ، وإلى أن هذا التفريق قد يكون منسجماً مع صناعة النحاة في الإعراب ، ولكنه مبعد عن فهم الأساليب العربية .

فأول ذلك : أنهم يقولون إن الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل ، لا يتقدمه بحال . أما المبتدأ فإن أصله التقديم ، وربما جاء متأخراً ، فللمبتدأ من الحرية في الجملة ما ليس للفاعل .

هذا حكم النحاة أو جمهورهم ؛ أما الأسلوب العربي فإنك تقول : « ظهر الحق » « والحق ظهر » تقدم المسند إليه أو تؤخره ، وكلاً الكلامين عربي سائغ مقبول عند النحاة جميعاً . ولكن النحاة ، والبصريين خاصة يحرّمون أن يتقدم لفظ « الحق » في « ظهر الحق » وهو فاعل ، كما يحرّمون أن يتأخر المبتدأ من « الحق ظهر » وهو مبتدأ . فالحكم إذاً نحوي صناعي لا أثر له في الكلام ، وليس مما يُصحّح به أسلوب أو يزيف ؛ وإنما هو وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة لا يعنيننا أن نلتزمه ، بل نحب أن نتحرر منه .

والعربية في هذا ، أن الاسم المتحدث عنه أو « المسند إليه »

يتقدم على المسند ويتأخر عنه ، سواء كان المسند اسماً أو فعلاً . وهذا أصل من أصول العربية في حرية الجملة والسعة في تأليفها .

الحكم الثاني : مما يفرقون به بين المبتدأ والفاعل : أن المبتدأ قد يحذف ولا يجوز حذف الفاعل ؛ وذلك فرق صنعه الاصطلاح النحوى أيضاً . فإن المبتدأ لا يذكر في الجملة فيقولون هو محذوف ، والفاعل لا يذكر فيقولون هو مستتر . ومثال ابن مالك لحذف المبتدأ أن يقال في جواب كيف زيد ؟ « دَنِفَ » أى عليل . فإذا قيل في الجواب دَنِفَ أى اعتل جعلوا الفاعل مستتراً ، ولم يقولوا محذوف . وهو اصطلاح نحوى لا أثر له في القول ، فلا وجه لالتزامه والتفرقة به .

الحكم الثالث : أن الفعل يُوحَّد والفاعل جمع أو مثنى ، فلا مطابقة في العدد بين الفعل والفاعل ، تقول : فاز الشهيد ، وفاز الشهداء . أما المبتدأ فالمطابقة بينه وبين الخبر واجبة ، تقول : الشهيد فائز ، والشهداء فائزون . وهذه التفرقة لو صحت لكانت كافية للتفريق بين الاثنين في الدرس ، ومبررة لتمييز

كل نوع يباب ، ولكن شيئاً من التأمل في حكم الاسمين والمقارنة بينهما يبين أن حكم المطابقة واحد في البابين . وذلك أن المطابقة بين المسند إليه والمسند لا تجيء تبعاً لأن المسند فعل أو اسم ، ولا لأن المسند إليه مبتدأ أو فاعل ؛ بل تجيء تبعاً لتقديم المسند إليه أو تأخره كما ترى :

المسند إليه متأخر	المسند إليه متقدم	
فاز الشهداء يفوز الشهداء	الشهداء فازوا الشهداء يفوزون	المسند فعل
فأثر الشهداء ^(١)	الشهداء فأنزوا	المسند اسم

فالمسند إليه إذا تقدم وجب أن يكون في المسند إشارة إليه تطابقه في العدد ، وإذا تأخر كان المسند مفرداً في كل حال .

(١) هذا الأسلوب يجيء وقد صدرت الجملة باستفهام أو نفى غالباً ، والبصريون يشترطون هذا ، والكوفيون ومعهم الأخفش من الأئمة المتقدمين للبصريين لا يشترطونه ، وقد رووا له شواهد كثيرة حتى جنح إليه متأخرو البصريين كما صنع ابن مالك .

هذا هو الأسلوب العربي في وضوح وقرب فهم ،
ولكن النحاة خالفوه ، فجعلوا للفاعل حكماً ، وللمبتدأ آخر ؛
ثم جعلوا المبتدأ أيضاً قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل
أغنى عن الخبر ، وأعطوا القسم الأخير وحده حكم الفعل
مع فاعله ، وهو تكثير للأقسام ، يُعوّض الأمر ، ويبعد
عن فهم العربية ، ثم يكون سبباً لجدال بين النحاة لا ينتهى ،
وخلاف لا يحصر .

الحكم الرابع : المطابقة في النوع : أى التذكير والتأنيث ،
والمطابقة بين المسند والمسند إليه في النوع هى الأصل ، إلا
أن المسند إليه إذا تقدم كانت المطابقة أدق وألزم ، وإذا تأخر
كانت أقل التزاماً .

والنحاة يقولون : إن الفعل إذا أسند إلى مؤنث مجازى
التأنيث جاز تأنيثه وتركه ، تقول « أمطر السماء » و « أمطرت
السماء » ؛ فإذا قدمت المسند إليه لم تقل إلا « السماء أمطرت » ؛
ولما كان النحاة يوجبون للفاعل التأخير ، ويجعلون الأصل
في المبتدأ أن يكون مقدماً ، قرروا أن المطابقة في النوع بين

المبتدأ والخبر أزم وآكد من الفعل والفاعل ؛ والحكم إذا تأملت فيهما واحد .

وخلاصة ما نرى من المطابقة بين المسند والمسند إليه في العدد وفي النوع : أن العرب أشد رعاية للمطابقة في النوع ، وأن هذه المطابقة تكون آكد وأوجب إذا تقدم المسند إليه وتأخر المسند .

أما العدد فإن العرب يلتزمون المطابقة فيه إذا تقدم المسند إليه ، فإذا تأخر تركوا رعايتها وجعلوا المسند موحدًا ، هذا أسلوب العرب في كلامهم ، سواء فيه الفعل والاسم ، والمبتدأ والفاعل ، وهو كما ترى أقرب وأوضح ، وأكشف عن سر العربية وروحها .

واعلم أن من العرب من يجعل المطابقة في العدد مثل المطابقة في النوع ، يلتزمها - تقدم المسند إليه أو تأخر - وأولئك هم الطائيون وبلحارث بن كعب^(١) ؛ ويسمى النحاة لغة

(١) كلتاها من أشهر القبائل اليمنية وأعظمها شأنًا إبان ظهور الاسلام ، وبلحارث كانت تسكن نجران ، شهرت بالغنى والجمال والقوة وطى شهرتها لا تخفى . ومساكنها الجبلان في وسط نجد ومن أطيب بلاده وكان لبلادهم شأن في حكم التجارة في شمال بلاد العرب .

أكلوني البراغيث وابن مالك يسميها « لغة يتعاقبون فيكم ملائكة^(١) » .

وأنا أرجح أن تلك المطابقة العددية ، وشمولها كل مسند ، كانت الأصل في العربية ، ثم خصصت بالمسند إذا تأخر فإنه يحتاج إذاً أن تكون فيه إشارة إلى المسند إليه المتقدم ، وبقي من مطابقة المسند إذا تقدم أثر كبير في لغات اليمن ، وأثر نادر في لغات سائر العرب . ومنه أمثلة في القرآن الكريم وفي الحديث الشريف ، وفي شيء من أشعار المضرين .

هذه أبواب الرفع الثلاثة : المبتدأ ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، اضطرر فيها الأصل الذي قررنا ، وأغنانا عن تكثير الأقسام ، وتعدد الأبواب ، وعن فلسفة العامل ، وشغب الخلاف ، وجعل الحكم النحوي أقرب إلى الفهم ، وأدنى إلى روح العربية ، ولا يخرج عن هذا الأصل من المرفوعات إلا بآبان ، أحدهما المنادى في بعض حالاته ، مثل يا أحمد ، ويارجل ، والثاني منصوب إن وأخواتها .

(١) يشير إلى الحديث الشريف « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » .

المنادى :

فأما المنادى فليس بمسند إليه ولا بمضاف ، فحقه النصب على الأصل الذى قررناه ، وهو منصوب فى كل أحواله إلا حالة واحدة يُضَمّ فيها ، وهى أن يكون - كما يقول النحاة - « علماً مفرداً أو نكرة مقصودة » ؛ ولهم فى تعريف كلمة « مفرد » اصطلاح خاص بهذا الباب لا يخلو من الاضطراب^(١) .

فنتجاوز بك اصطلاحهم ، ونقول : إن المنادى إذا لم يكن مضافاً كان المنتظر أن يدخله التنوين ، إذ لا مانع منه ؛ ولكن التنوين يدل على التنكير ، وقد يراد أن ينادى معين يقصد إليه فيدعى باسمه أو بإحدى صفاته ، كيا محمد ويارجل ، فيحذف التنوين ، والعلة فى حذفه إرادة التعريف والقصد إلى معين :

(١) المفرد عند النحاة ما ليس بمثنى ولا مجموع ؛ أما فى باب النداء وباب « لا » وحدهما ، فالمفرد ما ليس بمضاف ولا شبيه به . ويختلفون فى تحديد الشبيه بالمضاف فيقول بعضهم : هو ما تعلق به شئ من تمام معناه ؛ ويقول آخرون : ما اتصل به ما يكمله مما يكون معمولاً له ، وتحت هذين الرأيين شعب من الخلاف واسعة .

ولا يقبل النحاة أن يكون التنوين في باب النداء للتكثير وحذفه للتعين ؛ ولكن لفظهم يشهد به فيقولون : تُنَوِّن النكرة غير المقصودة ، ولا تُنَوِّن النكرة المقصودة ، وهل معنى القصد في النداء إلا أن تكون مريداً إلى معين ؟ وكل ما عمله النحاة أنهم فروا من وصف النكرة بالتعين أو التعريف ، وقالوا نكرة مقصودة ؛ ولا نريد أن يخذعنا هذا الاصطلاح عن الحقيقة ، فالمنادى المعين أو المَعْرِفُ يُمنع التنوين لتعينه ، فإذا بقي للاسم بعد حذف التنوين حكمه وهو النصب ، اشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم ، لأنها تقلب في باب النداء ألفاً ؛ تقول : يا غُلامِي ، ويا غُلامًا ؛ وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها ، فيقال : يا غلامِ ويا غُلامَ وفي الخلاصة :

واجعل منادى صَحَّ إن يُضَفْ لِيَا

كعبدِ عبدِي عبدَ عبدًا عبدِيَا

فقرؤا في هذا الباب من النصب والجر إلى الضم ، حيث لا شبهة ياء المتكلم .

وقد نقل سيديويه أن العرب قد يستروحون إلى مدّ آخر الكلمة ومطل حركاتها ، فذلك أصل آخر للاشتباه .

ويمكن صوغ هذه القاعدة في وضع أصحّ وأوضح من كلام النحاة ، وأغنى عن تجديد اصطلاح خاص بهذا الباب . وهو : « متى أريد بالنادى المنون معين ، حُرْم التنوين الذي

هو علامة التكثير ؛ ومتى حُرْم التنوين ضم آخره فراراً من

شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم » ، وكانت قاعدة صحيحة

دالة على روح العربية ، ووجه إباتها عن المعاني ، واحتياطها لبعض اللبس .

وقد وُفق النحاة حين جعلوا هذه الحركة ضمة بناء لا حركة الإعراب .

ونرى من كلام العرب نظيراً لهذا في الاسم الذي لا ينصرف ، فإنهم حين حرموه التنوين لأسباب مبيّنة في مواضعها — وسيجيء لنا بحث في مناقشتها — خافوا أن ياتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم حين يُكسر غير منون ، فعدلوا عن الكسرة إلى الفتحة . فاتقاؤهم الشبهة بياء المتكلم في المنوع

من الصرف منهم الكسر وحده ، لأن ضمير المتكلم لا يكون هنا إلا ياء . واثقاؤهم الشبهة نفسها في المنادى ألزمتهم الضم ، لأن ضمير المتكلم فيه يكون ألفا كما يكون ياء .

فقد رأيت أن هذا الموضع الذي بدا في الأول مخالفاً لأصلنا ، ناقضاً له ، قد انتهى بنا درسه إلى أنه مؤيد لرأينا ، لا معارض له ، وكشف عن سر من أسرار العربية في وضع الحركات بحساب ، وبإيجاء إلى معنى يُراد .

اسم «إن» :

أما النوع الثاني وهو اسم إن فإنه متحدث عنه ، وحقه الرفع على أصلنا الذي قررناه ، ولكنه منصوب . ولا تخرج أن نقول : إن النحاة قد أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه ، ثم تجرأوا على تغليب العرب في بعض أحكامه كما ستري .

ورد اسم إن مرفوعاً في الشعر وفي القرآن الكريم ، وفي الحديث . ففي القرآن الكريم - : « قَالُوا إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا »

(طه ٦٣)^(١) ، فذهب النحاة يتأولون أعسف تأويل ليمضي حكمهم في أن اسم « إن » لا يكون إلا منصوباً .

وورد في الحديث : (إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون) فلو كانوا راويه . وعطف عليه بالرفع « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصري ، من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون » (المائدة ٦٩) . وفي بعض القراءات . « إن الله وملائكته

(١) وينبغي أن نبين ما في هذه الآية من القراءات ، ليعلم الذين لم يقرأوا إلا حفص أن جمهور القراء يقرأون بتشديد « أن » وألف « هذان » .

فراوية حفص « إن هذان » بتخفيف إن وألف هذان . وقراءة ابن كثير « ان هذان » ، مثل حفص إلا أنه يشدد نون هذان . وقراءة أبي عمرو « ان هذين » يشدد إن ويقرأ هذين ، فتكتب الياء في مصحفه بالحمزة على أصول الرسم .

وسائر القراء السبعة بل العشرة يقرأون « إن هذان » يشددون إن ويقرأون هذان بالألف . وهو الوجه الذي نحتاج به .

وانظر التيسير والشاطبية والفيث في السبعة ، وجامع البيان والنشر في العشرة .

يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ « (الأحزاب ٥٦) ^(١) برفع الملائكة . وفي

الشعر ماروي سيبويه لبشر بن أبي خازم :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بُغَاة ما بقينا في شقاق ^(٢)

ثم أكد أيضاً بالرفع فقليل : إنهم أجمعون بدل أجمعين .

قال سيبويه : وأعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون

إنهم أجمعون ذاهبون ، وإني وزيد ذاهبان (ص ٢٨٠ من الجزء الأول ونقله الأشموني في باب إن) .

ومع ما نعرفه لسيبويه رحمه الله من إجلال عملاً القلب ،

فإننا نراه هنا قد أخطأ وخطأ صواباً . قد يستطيع أن يرد

بعض ما سمع من العرب ، ويسهل عليه أن يُخَطِّئَ مُحَدِّثًا فيما

روى ، فماذا يصنع بالآية الكريمة ؟ لا سبيل إلى الرفض

ولا إلى التخطئة ؛ ولكنك تعلم أن البصريين قد مضوا في

التأويل إلى أبعد مدى . يقولون في آية : « إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا

وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّبِثُونَ » إن « الصائبون » مبتدأ قُدِّرَ له

(١) نسبها في البحر إلى ابن عباس ، وإلى عبد الوارث عن أبي عمرو .

(٢) ص ٢٩٠ ج ١ من سيبويه .

خبره ؛ وقد يُصحح هذا التأويلُ وجه الإعراب على رأى
البصريين ، ولكنه يُقَطَّع الجملة تقطيعاً غير مقبول^(١) .

على أن ما رفضه سيبويه قَبِلَهُ غيره من أئمة النحاة :
كالكسائي والفرّاء .

وإذا تركنا حكم النحاة لحظة ، ونظرنا أسلوب العرب
فيما بعد « إن » ، وجدنا أنهم لمحوا حقه في الرفع ؛ فورد عنهم
مرفوعاً ، وعطفوا عليه بالرفع ، وأكدوه بالرفع أيضاً . وذلك
شاهد لما رأينا من أن الموضع للرفع ، وأنه وجه الكلام في اسم
« إن » ؛ ولكننا لا ننكر أنه ورد منصوباً ، وكان النصب
هو الغالب عليه . فمن أين جاء النصب وغلب عليه ؟ سنحاول
بيان هذا ، ونسألك شيئاً من الأناة والروية لنستبين الحق معاً .

(١) قال الامام الرغشري في كشفه عند تفسير هذه الآية — :
الصابئون رفع على الابتداء ، وخبره محذوف والنية به التأخير عما في
في حين إن من اسمها وخبرها كأنه قيل : إن الذين آمنوا والذين هادوا
والنصارى حكمهم كذا ، والصابئون كذلك .

وأبو حيان في تفسيره يقص في إعراب كلمة « الصابئون » أربعة
أوجه . وأبو البقاء العكبري في إعراب القرآن يذكر لأعرابها ستة أوجه .

لقد راقبنا استعمال « إن » وخاصة في القرآن الكريم ،
 ووجدناها أكثر ما تستعمل متصلة بالضمير مثل : إنا ،
 إني ، إنك ، إنه . وهذا بيان بجملة إحصائها في القرآن
 الكريم :

جملة	مفتوحة الهمزة	مكسورة الهمزة	
٩٢٠	١٨٠	٧٤٠	متصلة بالضمير
٤٤٤	١٢١	٣٢٣	» بالظاهر
١١٦	١١	١٠٥	» بالموصول
٤٥	٢	٤٣	» بالإشارة
١٥٦	١٧	١٣٩	مكفوفة
١٦٨١	٣٣١	١٣٥٠	جملة

ونعلم من أسلوب العرب أن الأداة إذا دخلت على
 الضمير مال حسمم اللغوى إلى أن يصلوا بينهما ، فيستبدلون
 بضمير الرفع ضمير النصب ، لأن ضمير الرفع لا يوصل
 إلا بالفعل ، ولأن الضمير المتصل أكثر في لسانهم ، وهم

أحب استعمالاً له من المنفصل . قال ابن مالك :
 وفي اختيار لا يجر المنفصل إذا تأتى أن يجر المتصل
 ومن ذلك كلمة «لولا» لا يكون الاسم الظاهر
 بعدها إلا مرفوعاً ، فكان من حق الضمير إذا جاء بعدها
 أن يكون مرفوعاً أيضاً ؛ ولكن العرب يقولون : لولاه ،
 ولولا هو ؛ ولولاكم ، ولولا أنتم : يستعملون ضمير النصب
 وضمير الرفع . أما ضمير الرفع فوجه استعماله واضح والموضع
 موضعه ، وأما ضمير النصب فاستجابة لداعية الحس المغوى
 من وصل الأداة بالضمير إذا وليها .

وتجد لذلك نظيراً في عسى ، وهو فعل يتصل به ضمير
 الرفع ، فتقول : عسيتم . وفي القرآن الكريم « قال هل عسيتم
 ان كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا » (آية ٢٤٦ من البقرة) ،
 « فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الأرض وتقطعوا
 أرحامكم » (آية ٢٢ محمد) .

إلا أن هذا الفعل قد جمد فأشبهه الأداة ، وحرّم
 خصائص الفعل من التصرف والدلالة على الزمن ، فحوّل

الضمير بعده إلى ضمير نصب ، قيل : عساه وعساك ؛ فإذا
وليه الاسم الظاهر لم يكن إلّا مرفوعا ، تقول : « عَسَى
اللهُ أَنْ يَغْفِرَ لِي » .

فهذا المسلك من العربية يفسّر لنا ما نراه في استعمال
العرب اسم إن منصوبا ، وما نجده من أثر الرفع فيه ، إذ
يجيء أحيانا مرفوعا ثم يعطف عليه ويؤكد بالرفع أيضا .
وذلك أنهم لما أكثروا من إتباع إن بالضمير جعلوه ضمير
نصب ووصلوه بها ، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن
الموضع للنصب ، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضا .
وهذا موضع دقيق في العربية ولكنه صحيح مطّرد عند
الاختبار ، أثبتته النحاة وسموه الإعراب على التوهم ، وتوسع
في بحثه صاحب « الخصاص » . ومن أمثلته عندهم : ما زيد
قائما ولا قاعدا . يقول النحاة : إن « قاعد » معطوف على
« قائما » على توهم أنه جرّ بالباء لأن الموضع يغلب أن تجيء
فيه الباء .

وقال الفرّاء : لما كثر توقيت العرب باليلة قالوا :

صمت عشرًا من الشهر ، ولا يصومون إلا اليوم .
ومن الممكن أن يقال : قياس هذا الكلام أن يجوز
« لولا محمدًا » إتياعًا لِلْوَلَاءِ . وجوابه أن الضمير في « لولا »
لم يكثر كثرته بعد « إن » ، ولذلك كان ضمير رفع مرّة
ونصب أخرى . ولو أنّه كثر وغلبت كثرته كما في « إن »
لكان ضمير نصب لا غير ، ولكان من الممكن بعد ، أن
ينساق حكمه إلى الاسم الظاهر ، فيقال « لولا محمدًا » .

فقد رأيت أن اسم « إن » أصله الرفع ، وأن رفعه صحيح
جائز ، وأن التزام الأصل الذي يبنّاه — وهو أن المسند إليه
مرفوع — قد اطرّد في الكلام ، وكشف لنا في باب النداء ،
وفي باب « إن » ، عن سر خفيّ على النحاة ، وصحيح لنا من
كلام العرب ما خطأه النحويون .

فهذه أبواب الرفع قد اطرّد فيها هذا الحكم ، وهو : أن
كل مرفوع فهو مُسند إليه متحدّث عنه .

الكسرة علم الإضافة

والكسرة - كما قدمنا - علامة على أن الاسم أُضيف إليه غيره . سواء كانت هذه الإضافة بلا أداة ، كمطرُ السماء ، وخصب الأرض ؛ أو بأداة ، كمطر من السماء ، وخصب في الأرض .

ولا تجدد الكسرة في غير هذا الموضع إلا أن تكون في إتباع كالنعت ، أو في المجاورة ، وهي نوع من الإتباع ، وسيأتى بحثه .

وما نقرره الآن بشأن الجر لا نخالف النحاة في شيء منه - حتى العبارة - . فأننا حين ندل « بالمضاف إليه » على المجرور بالحرف ، وتتوسع في معنى الإضافة ، نأخذ ذلك من لسان النحاة المتقدمين ونجرب على اصطلاحهم ، قال سيبويه^(١) - :

(١) الجزء الأول من الكتاب ص ٢٠٩ .

« والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ، واعلم أن
 المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء : بشيء ليس باسم ولا ظرف
 [يعنى الحرف] وبشء يكون ظرفاً ، وباسم لا يكون
 ظرفاً » . اهـ . ثم أخذ بعد ذلك في ذكر الأمثلة .
 وأبو العباس المبرد يقول في كتابه « المقتضب »
 في النحو .

« هذا باب الإضافة ، وهى فى الكلام على ضربين : فمن
 المضاف إليه ما تضيف إليه بحرف جر ، ومنه ما تضيف
 إليه اسماً مثله ، فأما حروف الجر التى تضاف بها الأسماء
 والأفعال إلى ما بعدها فمن وإلى .. الخ^(١) » .

هذه عبارات المتقدمين من أئمة النحاة . ومن محققى
 المتأخرين من اتبعهم ، كالإمام ابن الحاجب ، ونص عبارته^(٢) : —
 « والمجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف إليه ، والمضاف

(١) الجزء الرابع ص ٤٥١ من مخطوط رقم ٢٣٤٨ بمكتبة
 الجامعة المصرية .

(٢) انظر الكافية وشرحها للرضى أول باب المجرورات .

إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً ،
أو تقديرأ مراداً . « أه . قال شارحه المحقق الرضى : « بنى الأمر
أولاً على أن المجرور بحرف جرٍّ ظاهرٍ مضافٍ إليه ، وقد
سماه سيبويه أيضاً مضافاً إليه ، ولكنه خلاف ما هو
المشهور الآن من اصطلاح القوم ، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف
إليه أريد به ما انجر بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من
الأول للإضافة ، وأما من حيث اللغة فلا شك أن زيدا
في صررت بزيد مضاف إليه ، إذا أضيف إليه المرور بواسطة
حرف الجر . « أه .

وقد أطلنا بما نقلنا من النصوص لنقرر بلسان المتقدمين
أن الكسرة علم الإضافة ، وأن موضعها هو المضاف إليه
مهما اختلفت وسيلة الإضافة .

ولعلك ترى في ثبوت هذا الأصل وتقرير الأئمة له
ما يعود بحظٍّ من التأييد على الأصل الذي قرّرناه في الفصل
السابق ، فإن الكسرة إذا كانت علماً على معنى في تأليف
الكلام وهو « الإضافة » كان من المسائر لهذا والمنسجم

معه أن تكون الضمة علماً أيضاً على معنى في الكلام كما
بيننا من قبل . فهو سبيل من التفكير يشد لاحقه سابقه ،
وينسجم أوله وآخره .

وبعد فاعلم أن باب الإضافة في العربية من أكثر الأبواب
شيوعاً في الكلام ، وأسيرها على الألسن ، حتى في عصرنا
هذا . وتستطيع أن تختبره فيما تقرأ وفيما تكتب ؛ ولقد
تحرّيت هذا في كثير من الصحف ، وأقلام الكتاب
المعاصرين ، فإذا الإضافة من أشيع أساليبهم في البيان ، ومن
أكثر الأصول النحوية جرياً على الأقلام .

والعرب يضيفون لبيان الفاعل « خَلَقُ الله » ولييان
المفعول « خَلَقُ السموات » والمكان « ظَبَاءٌ وجرة » ،
و « أسدٌ بيشة » وللزمان « برد الشتاء » و « مكر الليل »
ولييان الموصوف « حسن الوجه » و « طلق اللسان » .
ولييان الصفة « يمين صدق » و « كلمة الحق » ، وغير هذا
من الأساليب المتسعة الكثيرة . ويستعملونها في التفضيل
« أعلم القوم » و « أخصب الأرض » و « فتي الفتيان » .

ويضيفون لأدنى ملابس - كما يقول النحاة - « ثلاث ليال وأيامها » و « عاد وشمودها » .

وقد تكون الإضافة أسلوباً للبيان ، كبنات الشوق ، وبنات الدهر ، وأخو الصدق ، وأخو الأنصار ؛ أى أحدهم .
ويضيفون إلى الكلمتين : « غلام [عبد الله] » ، ويضيفون الكلمتين ، كعبد شمسكم ، ومن قول سيبويه : « ألا ترى أنك تقول هذا حب رمان ؛ فإذا كان لك قلت هذا حب رمانى ، فأضفت الرمان إليك وليس لك الرمان ؛ وإنما لك الحب^(١) » اهـ . ويضيفون إلى الجمل كثيراً .

ومن الأسماء ما لا يكون إلا مضافاً ، ومنها ما يحذف المضاف إليه بعده فيكون مقدراً مفهوماً كأنك قد ذكرته .
وحروف الجر أو « حروف الإضافة » ، كما ينبغي أن نسميها من بعد ، كثيرة في العربية متعددة واسعة التصرف ؛ توسّع العرب في استعمالها وإنابة بعضها عن بعض توسعاً أكسب اللغة مرونة وقدرة على التصوير . حتى كأن الفعل

(١) ص ٢١٧ من الجزء الأول من الكتاب طبع بولاق .

فعلان بأثر حرف الإضافة^(١) .

وليس يعيننا بيان هذه الأساليب وتحديد خصائصها الآن ، وإنما أردنا أن نشير لك إلى أن باب الإضافة على قصره في البحث ، وقلة ما فيه من الأحكام ، باب كثير الدوران في اللغة العربية ، وأسلوب واسع الاستعمال ؛ بل هي أداة عظيمة شائعة تستعمل في كثير من المواضع بياناً للمعاني المختلفة ، وأداة للأغراض المتنوعة .

وإن على النحاة أن يدرسوها درساً واسعاً مفصلاً ، دقيقاً عميقاً ، لا ليبيّنوا أثرها في اللفظ ، وحكمها في الإعراب ، بل ليعرفوا سبيلها في البيان ، وأثرها في تصوير المعاني ، ومدى تصرف العرب فيها وتوسع العربية بها .

(١) وانظر بحث التضمين في باب حروف الجر ، وقد خصه جماعة من النحاة بالتأليف ، ومن أمثلته عندهم « قتل الله زياداً عني » أي قتله ودفعه عني .

الفتحة ليست علامة إعراب

الأصل الثالث : أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة
والكسرة ، فليست بعلم إعراب ؛ وإنما هي الحركة الخفيفة
المستحبة عند العرب ، التي يحبون أن يشكل بها آخر كل
كلمة في الوصل ودرج الكلام . فهي في العربية نظير السكون
في لغتنا العامية .

وفي تقرير هذا الأصل نجري في مخالفة النحاة إلى مدى
أوسع . ولكننا لا نزال نجد دليلنا في كلامهم ، ونستمد الحجة
من أصولهم ، غير أننا ننشر مهجوراً أو نبسط مطوياً . ونرجو
أن نسوق من الأدلة ما يقنع النصف ، وتطمئن له نفس الباحث
المخلص للحق ، إن شاء الله .

أما أن الفتحة أخف الحركات ، فذلك أصل مقرر عند
النحاة ، يتردد في كلامهم ، ويجري كثيراً في جدلهم ، ويستمدون
منه السبب والعلّة لكثير من أحكام التصريف والإعراب .

ومراقبة العربية تشهد بكثرة دوران الفتحة وغلبتها على غيرها من الحركات . وتستطيع أن تختبر ذلك في أى جزء من الكلام . خذ مثلاً فاتحة الكتاب الكريم ، وأخص ما فيها من الحركات ، فسترى أن الفتحة وحدها أكثر من الضمة والكسرة معاً .

وإذا رجعت إلى علم « مخارج الحروف » واستشهدت طبيعة الفتحة في نطقها ، وقستها إلى غيرها من الحركات ، وجدت البرهان الجلى على خفة الفتحة ، والشهادة لذوق العرب في استحبابها . وذلك أن الفتحة القصيرة ، أو الفتحة الطويلة — وهى الألف — لا تكلف الناطق إلا إرسال النفس حرّاً ، وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلا عناء فى تكييفه .

أما الضمة وامتدادها وهو الواو ، فإن النطق بها يكلفك ضم الشفتين ومطّهما وتدويرهما حتى تحقق نطق الضمة أو الواو ، واختبر ذلك فى : قُلْ وَصُمْ ، وقولوا وصوموا مثلاً ، وراع هيئة الفم والشفتين حين النطق .

وكذلك الكسرة ، وامتدادها ؛ وهو الياء ، تكلفك
أن تكسر مجرى الهواء وتحنى طرف اللسان عند اللثة
ليمثل الصوت ما تريد من الكسرة أو الياء ، كما ترى في :
صيد وبيع ، وصذ وبع .

وقد جمعنا في هذا البيان بين كل حركة واللين الناشئ
منها ، لنجلى لك الحقيقة أتم تجلية ؛ فإن نطق الحركات ربما خفى
في درج القول وفي وسط الكلمات ، إذ اللسان لا يتلبث في
النطق ، ولا يستقر بعد الحرف ، بل يتهاى لتشكيل حرف
آخر ، فيمر نطق الحركة سريعاً غير واضح التمثيل ، فإن
شئت تمثله تأنيت في أعقاب الحروف فتصور الحركة وتشبعها ،
فإذا أشبعتها تمثلت واضحة وتمثل حرف اللين الناشئ منها .

والنحاة أنفسهم يقررون أن الألف فتحة مشبعة ،
والياء كسرة مشبعة ، والواو ضمة مشبعة (انظر سر صناعة
الإعراب لابن جنى في باب الحركة) .

وكانوا يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء
الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، وكان هذا من أصل عملهم

في الشكل الذي رسموا ليضبطوا به الحركات^(١) .

نخفة الفتحة في النطق ، وامتيازها في ذلك على أختيها :
الضمة والكسرة ، أمر جلي ، يؤيده البرهان من كل وجه .
والذي نحاول أن نقرره بعد ، هو أن الفتحة أخف من
السكون أيضاً وأيسر نطقاً ؛ خصوصاً إذا كان ذلك في
وسط اللفظ ودرج الكلام .

ولا أعلم للنحاة مثل هذا الرأي ، بل قد أجده في أقوالهم
ما يشير إلى أن السكون أخف من الحركات جميعاً ؛ فقد
يسمونه التخفيف ، ويقولون إن السكون عدم ، والحركة
وجود ، و « لا شيء » أضعف وأخف من « شيء » ،
مهما يكن يسيراً ضعيفاً . وذلك من سنتهم في الأخذ
بالفلسفة النظرية ، وغلوهم فيها بما قد يلفتهم عن الواقع ، كما
بيننا من قبل .

(١) الضمة في الشكل واو صغيرة (و) ، والكسرة في الأصل ياء
صغيرة راجعة (ـي) ، ثم اختصر في كتابتها على جزئها الراجع . والفتحة ألف
صغيرة هكذا (ا) ، ثم عدلت حتى قاربت الكسرة شكلاً وخالفها موضعاً .

وإذا نحن عدنا إلى طبيعة السكون ، وفحصناه حين
النطق بالسكّن ، رأينا أن السكون يستلزم أن تضغط
النفس عند مخرج الحرف معتمداً على الحرف ، محتفظاً به ،
وفي هذا العمل كلفة تراها إذا نطقت بمثل : أب ، أت ،
أث ، وقسته إلى نطق « بآ » « تآ » « ثآ » .

ثم من الحروف ما إذا أسكنته أرسلت النفس به آناً
ومطلت النطق ، متكلفاً الاحتفاظ بمخرج الحرف الساكن ،
كما ترى في : غواش ، وإشراك ، ونواص ، واضنع ،
وناس ، ومشتول ، ومتراخ ، وأخبار .

ومنها ما يكلفك أن تردد اللسان ، كأنك تكرر الحرف
كما ترى في راء إرعاد وقدر ، فإذا حركته حركة ما ، صررت
به الهويناء من غير ضغط ولا تردد .

ومنها ما يلزمك قطع النفس وبت النطق ، مع الضغط على
الحرف والتمسك بمخرجه مثل : أب ، وإبراهيم ، وطبق ،
وإقبال ، وقد ، وقدر ، ففيها كما ترى شدة في النطق ،
ونصيب من الكلفة ، لا تراها إذا أرسلت الحروف مفتوحة .

وانظر ما صارت إليه القلقة^(١) المعروفة عند القراء من التكلف والتمسك ، حتى كأن الحرف حرفان ؛ أحدهما ساكن والآخر محرك بالفتح . ولقد تشعرك قلقة هذه الحروف حين الإسكان - واختلاسنا لها ومرورنا بها هونا - أن الإسكان كان عند العرب أقوى وأملاً مما ننطق الآن . بل إن من العرب من كان أشد إظهاراً للقلقة وأجهر بها صوتاً ، قال سيبويه في القلقة بعد شرحها : « وبعض العرب أشد صوتاً » اهـ [ص ٢٨٤ من الجزء الثاني] .

وقد جرى المتقدمون على تسمية السكون وقفاً^(٢) . واتفق القراء والنحاة على أن مخرج الحرف إنما يتبين ويتمثل إذا كان ساكناً ، فكلفوا من يريد درس الحروف ووصفها ، وتحقيق مخارجها ، أن يسكن الحرف ، ويصله بمتحرك

(١) القلقة أن تسكن الحرف ثم تختمه بفتحة خفيفة ، ويخطئ بعض القارئ فيميل إلى الكسر ، وهذا ناشئ من عادتنا العامة في الميل إلى الكسر بأكثر مما نميل إلى الفتح كما نرى في : شرب وفهم وعرف الخ . وحروف القلقة مجموعة في (قطب جد) .

(٢) انظر النشر في القراءات العشر ص ٢٠٣ ج أول طبع دمشق .

قبله ، فيقول : أب ، وأت ، وأث ، ثم يرقب المنطق ، ويصف المخرج ، ويبين الصفات . وما رسموا ذلك إلا لما رأوا في الإسكان من التمهّل بالحرف ، والتمسك بمخرجه ، وتحقيق نطقه . فهذا من طبيعة السكون ونطق العرب به ، يبين لك أن الفتحة أخف منه ، وأيسر مؤونة في النطق . وليس ينكر ذلك إلا من غلط نفسه وأنكر حسه .

ومن العرب من يميلون إلى التخفيف ، فيسكنون عين الثلاثي إذا كانت مضمومة أو مكسورة . يقولون : في رُسُل ، وفي فَخِد فَخَد . فإذا كانت العين مفتوحة : مثل جَمَل ، وعمرَ وعَنَب ، استبقوا الفتحة ، وامتنعوا من تسكين العين ^(١) . ولو أن السكون كان أخف من الفتحة عندهم لمضوا في التخفيف ، فساووا مفتوح العين بالمضموم والمكسور . فهذا واضح لمن شاء أن يرى . وأوضح منه وأدل ، أن

(١) سيبويه في مواضع منها ص ٢٨١ من الجزء الثاني ، والصرفيون يذكرون القاعدة عند الكلام على أوزان الثلاثي ، ومن النحاة من يذكرها في باب نغم .

وانظر شرح السيرافي للكتاب في الكلام على ضرورات الشعر .

العرب قد فروا في بعض المواضع من الإسكان إلى الفتح . ومن ذلك صنيعهم في جمع المؤنث السالم لمثل : فترة ، وحسرة ، ودعد . فإن العين^(١) في المفرد سا كنة ، ومن حقها في جمع المؤنث السالم أن تبقى سا كنة أيضاً ، لأن الجمع السالم لا يبدل فيه بناء مفرده ، ولكن العرب أوجبت في مثل هذا فتح العين ، فيقولون : فترات ، وحسرات ، ودعدات . ولا يجوزون الإسكان إلا في ضرورة من الشعر .

فهذا حسب المنصف بياناً ودليلاً أن الفتحة أخف من السكون وأيسر نطقاً ؟ فإذا كان ذلك في وسط اللفظ ، ودرج الكلام كان أوضح وأبين ، لأن الإسكان أشبه بالوقف وأقرب إلى قطع اللفظ .

(١) القاعدة في هذا : أن الاسم إذا كان ثلاثياً صحيح العين ساكنها ، وجمع جمع مؤنث سالماً ، نظر إلى فائه — :

فإن كانت مكسورة : مثل حنطة وهند ، أو مضمومة مثل : خُطوة وُجمل جاز في عينه الاسكان ، والاتباع ، والفتح .

أما الاسكان فهو الأصل ، وأما الاتباع ففيه نوع من التخفيف والتسهيل يجيء من تماثل الحرفين في الحركة ، وأما الفتح فانه لمحض التخفيف . وإذا كانت الفاء مفتوحة لم يكن في العين إلا الفتح .

وبعد ، فهذه شواهد أخرى تؤنسك بهذا الرأي ، وإن لم تبلغ من الاستدلال ما تقدم من البيان ؛ فأنت تعلم أن العرب تأتي أن تبدأ بساكن ، وترفض أن يجتمع في نطقها ساكنان ، حتى تفر من أحدهما بكسر أو فتح .

وقد جعلوا الإسكان علامة التشديد ، والبت في الطلب ، كما ترى التزامه في الأمر ، وفي لَتَفْعَلْ وَلَا تَفْعَلْ . وأنت تعلم ما يستدعيه الأمر في أغلب حاله من البت ، والتشدد ، والجزم . وربما أتوا بالسكون في غير الأمر دلالة على التأكيد وتقوية الكلام ، كما ترى في قول امرئ القيس :

فاليومَ أَشْرَبَ غيرَ مستحَقِّبٍ إثمًا من الله ولا واغل
وقول جرير :

ما للفرزدق من عن يلوذ به

إلا بنو الم في أيديهم الخشب

سيروا بنو الم فالأهواز منزلكم

ونهر تيرى فما تعرفكم العرب^(١)

(١) الأبيات الثلاثة من شرح السيرافي على كتاب سيبويه =

بل إن أبا عمرو بن العلاء — من القراء السبعة ، ومن
 أئمة النحاة — قرأ : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً »
 بإسكان الراء تشديداً للأمر ، لما كان استنكار المأمورين له
 ظاهراً ، ونفورهم منه قريباً ؛ وبعده : « قَالُوا اتَّخَذْنَا هُزُؤًا
 قَالِ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ » [٦٧ من البقرة] .
 فهذه دقائق لمن أراد أن يستشف الحق من سر العربية .
 وقد اتهمنا من استخفاف الفتحة واستحباب العرب
 إياها ، وتفضيلها في اللفظ على أختها ، وعلى السكون أيضاً .
 واعتمدنا في ذلك على طبيعة النطق ، وعلى روح العربية
 في الاستعمال .

ومما يشهد بأن الفتحة ليست بعلم إعراب ، وأنها

= مع النص على تسكين اشرب في بيت امرئ القيس ، وتعرفكم في قول
 جرير ، وبنو العم بالواو . (انظر الضرورات في الجزء الأول)

ويستشهد بالموضعين في غير السيرافي من كتب النحو على جزم المضارع
 بلا جازم ، وفي ديوان امرئ القيس : فاليوم أسقى . وفي ديوان جرير : فلم
 تعرفكم ، والذي رواه النحاة أصح . ورواة الدواوين والذين يختارون من
 الشعر ، كثيراً ما يسوون القول على ما يروونه أوجه ، وأمثلة هذا الفساد
 كثيرة جداً في الدواوين .

تخالف في ذلك أختيها الضمة والكسرة ، ما قرره النحاة في أوجه الوقف على المتحرك الذي قبله سا كن ؛ قالوا : إذا وقفت على كلمة قبل آخرها سا كن مثل : عمرو ، وبدر ، جاز لك نقل حركة الإعراب إلى هذا السا كن ، إذا كانت ضمة أو كسرة ، أما إذا كانت فتحة فليس لك ذلك ؛ تقول هذا البذر والبدر ، ونور البذر والبدر ، فإذا قلت : انظر البدر . امتنع أن تنقل الفتحة إلى الدال . قال أبو القاسم الزمخشري في المفصل^(١) : « وبعض العرب يحول ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرتة على السا كن قبله دون الفتحة في غير الهمزة . تقول : هذا بكر ومررت بـبكر » اهـ .

فواضح أن العرب فرقت ما بين الفتحة وبين أختيها ، ثم احتالت لتحفظ بهاتين الحركتين على ما في النطق بهما من شدة ، ولم تر أن تحتفظ بالفتحة ، على سهولتها ، ويسر نطقها في مذهب الجميع . ولا يمكن أن أرى هذا التفريق عبثا ، ولكن كانت الضمة والكسرة علامة على معاني ، فاحتفظ

(١) انظر باب الوقف .

بهما ، ولم يكن في الفتحة ما يدعو إلى هذا الاحتفاظ .
 وحكم آخر من أحكام الوقف ، فيه تأييد لما ذهبنا إليه ،
 وهو الوقف بالروم ، وتفسيره على ما في كتب القراءات :
 أن تنطق الحركة بصوت خفي يسمعه القريب ، بينما يحسب
 من كان بعيداً منك أنك قد وقفت مسكناً . والوقف
 بالروم سائغ لجميع القراء في موضعه ، وليس خاصاً بإمام منهم
 دون إمام .

ولا يكون الروم عند الوقوف على ساكن ، ولا على
 متحرك بالفتح ، وإنما يكون في الضمة والكسرة^(١) .
 وترى هنا ما رأيت في المثل الأول من الاحتفاظ
 بالحركتين - الضمة والكسرة - والإشارة إليهما بوجه ما
 وإغفال الفتحة . وذلك عندنا لما في الحركتين من معنى يراد
 دون الفتحة .

(١) انظر الجزء الثاني من النشر للإمام الجزرى ص ١١٩ وما بعدها .
 وقد آثرنا الأخذ بأقوال القراء في الروم ، لأن النحاة يضطربون في
 تعريفه ويختلفون فيه ، ولأن القراء في هذا أدق ضبطاً .

ومن القراء من يؤثر الوقف بالروم ، ويستحبه للقارئ ،
 إذا كان الإسكان يمس وجه الإعراب بشيء من الشبهة ،
 كما في الآيتين الكريمتين :

« فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ »
 [٢٤ القصص] ، « نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ ، وَفَوْقَ كُلِّ ذِي
 عِلْمٍ عَلِيمٌ » [٧٦ يوسف] ، فليس يخلو هذا من الشهادة
 بصلة بين حركة الإعراب وبين الوقف بالروم .

وشاهد ثالث من علم القافية ؛ فقد تعلم أن حرف الروى
 يجب أن يكون واحداً في القصيدة كلها ، وأن حركة هذا
الحرف يجب أن تكون واحدة أيضاً . فإذا اختلفت الحركة
 عدوه عيباً في القافية ، ثم قسموه إلى قسمين :

الأول : الإقواء . وهو اختلاف المجرى بكسر وضم .

والثاني : الأصراف : وهو الاختلاف بفتح وغيره^(١) .

أما الأول ، فقد ورد في شعر كثير من فحول الشعراء
 المتقدمين ، حتى أباحه لهم العلماء ولم يعدوه في شعرهم عيباً ،

(١) انظر « الكافي في العروض والقوافي » وهذا تقسيمه وتعميره .

وكان الخليل يقول : « تجوز الضمة مع الكسرة ^(١) » .
 وأبو الحسن بن مسعدة ^(٢) يقول : « كثر هذا عن فصحاء
 العرب » . و يروى منه للناطقة :

زعم البوارح أن رحلتنا غداً
 وبذاك خبرنا الغراب الأسودُ
 لا مرجباً بفد ولا أهلاً به
 إن كان تقريق الأجنة في غدٍ

ولدريد بن الصمة :
 نظرتُ إليه والرماح تنوشه
 كوقع الصياصي في النسيج الممددِ
 فأرعبت عنه القوم حتى تبددوا
 وحتى علاني حالك اللون أسودُ
 وكقول حسان بن ثابت :

(١) الموشح للمرزباني ص ١٧ طبع المطبعة السلفية .
 (٢) أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة حافظ العروض عن الخليل
 ومبلغه ، كما كان سيويه حافظ النحوعنه ومدونه . والنقل من المرزباني أيضاً .

لا بأس بالقوم من طول ومن قصر
 جسم البغال وأحلام العصافير
 كأنهم قصب جوف أسافله
 مثقب تفخت فيه الأعاصير

أما الإصراف ، فقد أنكره قوم أن يكون جاء في شعر
 العرب ، وأثبتته آخرون ، على اعتقاد قلته ، والتصريح بندرتة ،
 قال أبو العلاء المعري : « وإنما أجازوا ذلك في المرفوع
 والمخفوض ، وكرهوا الفتحة أن تجيء مع الكسرة أو الضمة
 فأما الخليل وابن مسعدة فلم يذكره^(١) » اهـ .

والذين أثبتوه لم يذكروا من أمثله إلا ما كان النصب
 فيه سابقا ، وكان الصرف عنه إلى الرفع أو الخفض دون
 العكس ، مثل :

أريتك إن منعت كلام يحيى أتمننى على يحيى البكاء
 ففي طرفى على يحيى سهاد وفي قلبى على يحيى البكاء

(١) مقدمة اللزوميات ص ٢٥ طبعة المحروسة .

ومثل :

ألم ترني رددت على ابن ليلي منيحتَه فمجلت الأداء
وقلت لشاته لما أتتنا رماك الله من شاة بداء
هذه أمثلتهم هنا . فقد رأيت أن العرب تحرص على
الضمة والكسرة ؛ تلتزمهما ، وتهجر من أجلهما تماثل القافية ،
وما فيه من انسجام . وإذا بدأ الشاعر قصيدته بالفتحة
وبنى عليها قافيته ، ثم جاء داعي الضمة أو الكسرة استجاب
له ولم يبال القافية . والأعشى بنى على الفتح قصيدته التي
مطلعها :

رحلت سُمَيَّةُ غدوةً أجمالها غضي عليك فما تقول بدا لها^(١)
ثم قال :

هذا النهار بدا لها من همها ما بالها بالليل زال زوالها
أما أن تكون القافية رفعا أو جرا ، ثم يدعو إلى
النصب داع ، فإن الشاعر لا يستجيب له ، بل يعضى في
قافيته ، ملتزما ما ينبئ لها من تماثل وانسجام .

(١) ديوان الأعشى ص ٢٢ طبع جيار .

بنى الفرزدق على الضمة قصيدته التي أولها :
 عزفت بأعشاش وما كدت تعزف
 وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف
 ثم قال :

وعض زمانٌ يابنَ مروانَ لم يدع
 من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجْلَفُ
 فرفع « مجلف » ، واستبقى حركة القافية ، ولم ييال
 داعية النصب .

والنحاة يضطربون عند هذا البيت اضطراباً شديداً ،
 فذ قاله الفرزدق وهو مثار خلاف بين النحاة وبينه ، وبين
 النحاة بعضهم بعضاً^(١) .

فعبدالله بن أبي إسحق إمام النحاة المتوفى سنة ١١٧ ،
 عاب على الفرزدق وخطأه وسأله يوماً : علام رفعت « مجلف »
 في بيتك ؟ فقال : على ما يسوؤك وينوؤك ، علينا أن نقول
 وعليكم أن تتأولوا . ثم أخذ يهجوّه في شعره .

(١) انظر خزانة الأدب للبغدادى ص ٣٤٧ ج ٢ .

وأبو عمرو بن العلاء [س ١٥٤] ، ويونس بن حبيب [س ١٨٣] ، كانا لا يعرفان للرفع وجهًا ، ومحمد بن سلام [س ٢٣٢] سأل يونس بن حبيب : لعل الفرزدق قالها على النصب ولم يأتها بالقافية ؟ فقال : لا ، كان ينشدها على الرفع وأنشدها رؤبة على الرفع . — ومن النحاة مع هذا من ينشده بالنصب تخلصًا من الورطة في إعرابه ، وقال أبو القاسم الزمخشري [س ٥٣٨] : « هذا البيت لا تزال الركب تَصْطَلُكُ في إعرابه » .

وقال الإمام أبو عبد الله بن قتيبة [س ٢٧٦] في كتاب الشعراء : « رفع الفرزدق آخر البيت ضرورة ، وأتعب أهل الإعراب في طلب الحيلة ، فقالوا وأكثروا ، ولم يأتوا فيه بشيء يُرْتَضَى ، ومن ذا يَخْفَى عليه من أهل النظر ، أن كل ما أتوا به احتيالٌ وتمويهٌ ؟ » اهـ .

وذلك أنهم قدّروا النصب إعرابًا ورأوا الشاعر قد انصرف عنه إلى الرفع ، فرفضه من رفضه ، واحتال لتوجيه قوم ، وعدّه من الضرورة آخرون .

وأنت تعلم حرص العرب على الإعراب ، ودقة حسهم

به ، وتأديبهم عليه . وتعلم طبيعة الشعر العربي ، وما فيه من قافية ، وما للقافية من أحكام ، وأن التماثل والانسجام من أجل صفاته ، وأدق خصائصه . فلما تعارضت حركة الإعراب وحركة القافية ، استجاب العربي لما هو أولى أن يمثل معناه ، ويصور مراده ، ولما هو ألصق بطبعه وأدخل في عرييته ؛ وهو الأعراب .

كذلك فرّق العربي بين الضمة والكسرة ، وبين الفتحة . فليس لمنصف يعرف الحق أن يغفل هذه التفرقة من العربي ، وأن يهمل وجه دلالتها ، وما تشير إليه من معنى .

فهذه من الدلائل على ما رأينا من أن الضمة والكسرة هما علما الإعراب ، وأن الفتحة ليست من علاماته ، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن تنتهي بها الكلمات في درج القول ، ما لم يدعهم الإعراب إلى حركة يدلون بها على معنى ، أو يدعهم الوقف إلى اسكان يُبَيِّنُ عنده النطق ، ومن الله التوفيق والهداية إلى الصواب .

وقد نجد في كلام النحاة ما يؤيده أيضاً ؛ قالوا بالنصب

على نزع الخافض ، ومعناه كما تعلم أن يكون من حق الكلام ذكر الجار ، ثم يُحذف لسبب ما ، فتقلب الكلمة مفتوحة ؛ مثل : تمرّون الديار . — روى جرير :

تمرّون الديار ولا تموجوا كلامكم علىّ إذا حرام
وهم يعدون ذلك نادراً شاذّاً ، على أنه في كلام العرب
أوسع مما قرروا ؛ هم قد اقتصروا على حذف الحرف الجار
وروى عن العرب النصب في غيره ؛ قال الكسائي :
« والعرب إذا ألقت « بين » من كلام تصلح « إلى » في آخره
نصبوا الحرفين المخفوضين ، تقول : مطرنا مازبالّة فالثعلبية ،
وله عشرون ما ناقةً فجملًا ، وهي أحسن الناس ما قرنا فقدما .
قال وسمعت أعرابياً وقد رأى الهلال فقال : الحمد لله ما إهلالك
إلى أسرارك . والعرب تقول : « الشنق ما خمسا إلى خمس
وعشرين ^(١) » اه . فقد رأيت العرب تصبو إلى الفتح حين
يحذف داعي الجر حرفاً أو اسماً .

(١) الشنق ما لم تجب فيه الفريضة .

وهذا كله نقله عن الكسائي الفراء في تفسيره معاني القرآن عند
الآية الكريمة « إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما » .

وكذلك يصيرون إليه حين يتحول عن الكلمة داعي الرفع أيضا ؛ تقول خرج زيد وعمرو ، تريد أن تتحدث عن كل منهما فترفع . فإذا كان الحديث عن واحد ، وكان الثاني من تكملة الحديث ، تحوّل داعي الرفع عنه فنصب ؛ وقلت خرج زيد وعمرا .

وللنحاة في نصب هذا الاسم ونصبه خلاف عنيف ، أنصبه الواو ؟ أم الفعل قبله ؟ أم هما معا ؟ أم عامل معنوى سماه بعضهم الخلاف ؟

على أن المنهج العربي واضح ، في بُدِّ عن هذا الخلاف والشقاق ، فانه لم يكن من داعٍ إلى الرفع فدخلت الكلمة في الباب الأوسع الأشمل وهو النصب .

ومثل هذا كثير لا يخفيه عن الناظر إلا تلك الرسوم التي رسموا ، ثم تعبّد الناس بها حتى صرقهم عن المعنى وما تدل عليه الألفاظ .

وتستطيع أن ترى مثل ذلك في : « كَلَّمَتْهُ فَأُهِ إِلَى فِيَّ » و « بَعَثَهُ يَدَا يَدٍ » لما لم يكن من همك التحدث عن

القم واليد ، وإنما سقتهما بياناً وتتمة للحديث ، لم ترفع .
ولو قصدت إلى التحدث عنهما لرفعت ، ولقلت : يدٌ بيد ،
وفوه إلى في .

والنحاة ينصبون مثل هذا على الحال ، ثم يجدونه مخالفاً
للرسوم التي وضعوها للحال ، فيتأولون لذلك كمادتهم
في التأويل .

وكذلك يقولون : « مُطِرْنَا سَهْلُنَا وَجَبَلُنَا ، وَالسَّهْلُ
وَالْجَبَلُ . وجاء القوم أَوَّلَهُمْ وَآخِرُهُمْ ، وَالْأَوَّلُ وَالْآخِرُ »
يرفعون ذلك كله فيُعَرِّبُهُ النحاة بدلاً ، وَيُرَوِّى منصوباً
فتكون مُعضلة لدى النحاة يُستعان فيها بأنواع من التأويل .
وتعرف تعسفهم في إعراب « عَمَرَكَ اللَّهُ » و « نحن
العرب » و « إياك والأسد » ، و « إياك الأسد » . وكذلك تعرف
عنائهم في تلمس السبل لإعراب « عذيرك »^(١) في مثل قول
عمرو بن معديكرب :

(١) انظر هذه الأوجه في شرح السيرافي في باب ما ينصب على

إضمار الفعل .

أريد حباءه ويريد قتلى عَذِيرَكَ من خليلك من مُراد
وقول ذى الأصبع العدواني :

عَذِيرَ الحى من عُدُوا ن كانوا حية الوادى
وإعراب ذلك كله ، وسواه مما يحتد فيه الخلاف ،
ويكثر فيه التقدير والأضمار ، أمر قريب واضح ؛ فإنها
كلمات لا يتحدث عنها فترفع ، ولا هى مضاف إليها فتجر ،
فليس لها إلا أن تلزم الأصل وهو النصب .

«الأصل في المبنى أن يسكننا»

أصل أقره النحاة ، وجعلوه أساسا لكثير من بحثهم في باب البناء ، فإذا صح واستقام حكمه ، وكان أكثر الكلمات المبنية في العربية ساكنة ، كان ذلك شاهداً بميل العرب إلى التسكين ، وبمصيهم بالكلمات إليه ، إذا لم يكن لهم من التحريك غرض .

وإذا علمنا أن حروف المعاني هي أكثر الكلمات دورانا على اللسان ، وأولجها في تأليف الجمل ، وأنها كلها مبنية ، كان في تسكينها ما يشهد أن السكون أخف وأيسر ، بما أنه قد اختير لأشهر الألفاظ وأشيعها في الاستعمال . ولم يكن لنا أن نرد هذه الشهادة ، وبمثلة نتنور أصول العربية ، ونستشف أسرارها .

إشكاله آثاره أحد الطلبة ونحن ندرس هذا الموضوع جميعا ، وهو جدير أن تناقشه في بحثنا هذا :

قال ابن مالك في الخلاصة :

و « الأصل في المبنى أن يسكننا »

وقال أبو القاسم الزمخشري في المفصل : « البناء على السكون هو القياس » قال شارحه ابن يعيش : « القياس في كل مبنى أن يكون ساكنا ، وما حرك من ذلك فلعلة : فإذا وجدت مبنيًا ساكنا ، فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه ، لأن ذلك مقتضى القياس فيه ، فإن كان متحركًا فلك أن تسأل عن سبب الحركة وسبب اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها . »

فهذه أقوال النحاة — وقد يتبادر إلى فهم القارئ أن الكثير الغالب على المبنيات هو السكون ، وأن النحاة إنما أخذوا هذا الأصل الذي قرّروا من تتبع المبنيات في كلام العرب واستقراءها ، وليس هذا بصحيح ؛ فإنهم قد استمدوا هذا الأصل من فلسفتهم النظرية التي أشرنا إليها من قبل ، وفصلنا كثيراً من قواعدها .

قال ابن يعيش في التدليل على هذا القياس : « وإما

كان القياس في كل مبنى السكون لوجهين ، أحدهما : أن البناء ضد الإعراب . وأصل الإعراب أن يكون بالحركات المختلفة للدلالة على المعاني المختلفة ، فوجب أن يكون البناء الذي هو ضده بالسكون . والوجه الثاني : أن الحركة زيادة مستثقلة بالنسبة إلى السكون ، فلا يؤثر بها إلا لضرورة تدعو لذلك « اهـ .

فقد رأيت كيف استمدوا دليلهم من غير أن يرجعوا إلى الإحصاء والاستقراء ، بل لقد صرحوا « بأنه ليس أغلب المبنيات كلها ساكنا » . قال الأشموني في شرح الخلاصة عند قوله : « والأصل في المبنى أن يسكنا » : « الأصل أي الراجح والمصطحب لا الغالب ، إذ ليس أغلب المبنيات ساكنا » .

ولقد كان ذلك يكفينا في رفض أصلهم ، ودفع الاعتراض به ، ولكننا رأينا أن ننظر في استقصاء المبنيات وتقسيمها لتعلم نسبة الساكن منها إلى المتحرك ، وأى الحركات أغلب ؟ ولم ننس أنا ندرس حركات الأعراب ، لا حركات

البناء ، ولكننا تقدمنا إلى درس طبائع الحركات وموازينها في النطق ، فكان درس الحركة في المبنى مما عساه أن يكشف عن الحق أو يؤيده .

وقد وجدنا عدد حروف المعاني سبعين حرفاً ؛ الساكن منها اثنان وعشرون . والمتحرك ثمانية وأربعون . أما المتحرك : فالفتوح منه اثنان وأربعون ، والمكسور خمسة ، والمضموم واحد .

فالسّاكن في البناء أقل من المتحرك ، بل هو أقل من المتحرك بالفتح وحده^(١) .

(١) ترى في الحروف بحثاً واسعاً في الفصل ، والكافية . وأكبر الكتب عناية بجمع حروف المعاني - :

أ - كتاب المخصص في السفر الرابع عشر .

ب - كتاب السيرافي عند شرح « باب عدة ما يكون عليه الكلم » من الجزء الثاني من الكتاب .

ج - كتاب جواهر الأدب لعلاء الدين بن علي الاربلي ، مطبوع بمصر ، وقد خصص بدراسة الحروف .

ولكل طريقة خاصة في عد الحروف وترتيبها وتقسيمها . واتبعنا =

هذا في حروف المعاني .

أما الاسم المبني فليس قريباً إحصاؤه ، بل لسنا في

= في التقسيم أصلاً قررناه من قبل ، واطرد بحثنا عليه ، وهو أن حروف اللين امتداد لما قبلها من الحركات : فحرف « إلى » ثنائى مفتوح ، وحرف « في » أحادى مكسور . وهذه هي الحروف :

الأحادية : وعدتها ثمانية عشر حرفاً وهى : —

الهمزة « أ » ، والهمزة مكسورة ممدودة « إى » الباء — التاء — السين — الفاء — الفاء ممدودة مكسورة « فى » — الكاف — اللام مكسورة — اللام مفتوحة — اللام ممدودة مفتوحة « لا » — الميم ممدودة مفتوحة « ما » — النون — الهاء ممدودة مفتوحة « ها » — الواو — الواو مفتوحة ممدودة « وا » — الياء ممدودة مفتوحة « يا » .

وبيانها بحسب الحركات :

١٢ مفتوحة : أ ، ت ، س ، ف ، ك ، ل ، لا ، ما ، ها ، و ، وا ، يا .

٤ مكسورة : إى ، ب ، فى ، ل .

٢ ساكنة : ت للتأنيث ، ن للتوكيد .

١٨

الحروف الثنائية : ٢٦ .

١٠ متحركة بالفتح : إلى — على — خلا — عدا — ألا — أما —

أيا — هيا — بلى — ن : نون التوكيد الشددة .

حاجة إلى الإحصاء ؛ وجلي أنه قلَّ أن يبنى على السكون .
وقد يدل بالحركة في الاسم المبنى على معانٍ غير
الإعراب ، مثل : أنتَ ، وأنتِ ، وذا ، وذى . وقد نرى
الاسم يبنى على فتحتين مثل : خمسة عشر ، وبينَ بين ،
وصباح مساءً ، ولانراه يبنى على سكونين ، ولا على حركتين
غير الفتحة .

= ١٦ ساكنة : إن ، أن ، كن ، عن ، من ، أم ، لم ، بل ، كي ،
أو ، مذ ، قد ، أل ، هل ، لو ، أى .
ويلاحظ أن من الساكن ما هو مختوم بنون أو ميم ، وهما أشبه
الحروف نطقاً بحروف العلة ، ومنها ما يسكن لفرض مثل : قد للتحقيق ،
وبل للاضراب .

الحروف الثلاثية ٢٢ : ٣ ساكنة : نَمَمٌ ، أَجَلٌ ، إِذَنْ .
١ حرف متحرك بالكسر : جِيرٌ . ١ حرف متحرك بالضم : مَنْذُ
١٧ حرفاً متحركاً بالفتح : إِنْ ، أَنْ ، لَيْتَ ، سَوْفَ ، ثُمَّ ، حَاشَ ،
رَبِّ ، أَلَا ، هَلَا ، لَوْلَا ، لَوْما ، كَلَّا ، حَتَّى ، أَمَّا ، إِمَّا ، إِلَّا ، لَمَّا .
ويلاحظ أن الحروف الساكنة حروف جواب ، فهي أقرب للوقف .
الحروف الرباعية ٥ :

١ حرف ساكن : لَكِنْ . — ٢ حرفان متحركان : لَعَلْ ، كَأَنَّ .
الحروف الخماسية : ١ حرف واحد متحرك فقط : لَكِنَّ .

أما الفعل فالماضى بناؤه على الفتح ما أمكن الفتح ؛
 والمضارع أكثر بنائه على الفتح ، وذلك حين يؤكد بإحدى
 النونين . والأمر وحده يبنى على السكون ، وقد تقدم
 الإشارة إلى أن هذا لما في الأمر من معنى القوة والبت ،
 والتشدد في الطلب ، وذلك أليق بالسكون وما فيه من شدة
 في النطق .

فهذا الاستشكال على نظريتنا قد انتهى بحشه إلى تأييدها
 أيضاً ، وأكّد ما نقول من أن العرب تشير بالحركات إلى
 معاني في الكلام ، وأنها تستخف الفتحة عن غيرها من
 الحركات ؛ بل تستخفها عن السكون أيضاً ، وأنها تضع
 السكون حيث تريد أن تشير إلى شيء من التأكيد والبت
 ومما فيه من معنى القوة حظ .

العلامات الفرعية للإعراب

وقد أطال النحاة بذكر علامات أخرى للإعراب ،
سمّوها العلامات الفرعية ، وجعلوها نائبة عن العلامات
الأصلية ؛ وسترى فيما بعد ألاّ وجه لهذا التفصيل والإطالة
بتقسيم علامات الإعراب إلى علامات أصلية وأخرى فرعية .
وسندرس هذه العلامات الفرعية واحدة واحدة ، ونبين
وجه ما نقول في كل واحدة منها ونذكر دليله .

الباب الأول : باب الأسماء الخمسة

وهي : الأب ، والأخ ، والحم ، والفم ، وكلمة ذو .
وقد يزيدون عليها كلمة « هَنُ » بمعنى متاع ، ويسمونها
الأسماء الستة .

ويجعلون الحروف في الباب نائبة عن الحركات في الدلالة
على أوجه الإعراب ؛ فالرفع بالواو ، والنصب بالالف ،
والجر بالياء .

وتقول إنه لا حاجة إلى هذا التفصيل والتطويل ، وإنما هي كلمات معربة كغيرها من سائر الكلمات : الضمة للإسناد والكسرة للإضافة ، والفتحة في غير هذين ؛ وإنما مدت كل حركة فنشأ عنها لينها ؛ وسبب ذلك أن كلمتي « ذو » و « فا » وضعتا على حرف واحد ، وبقية كلمات الباب وضعت على حرفين ، الأول منهما حرف حلقى ، وتعلم أن حروف الحلق ضعيفة في النطق ، قليلة الحظ من الظهور ، فليس لعَضَل الحلق من المرونة والقدرة على النطق وتحديد المخارج ما للسان والشفَتين . ومن عادة العرب أن تستروح في نطق الكلمات ، وأن تجعلها على ثلاثة أحرف في أغلب الأمر ، فَمَدَّت في هذه الكلمات حركات الإعراب ومطلتها لتعطي الكلمة حظاً من البيان في النطق .

وليس في العربية اسم معرب بنى على حرف ، أو حرفين : أحدهما حلقى ، إلا وهذا حكمه . ويؤنسك بهذا أن ما ينون من هذه الكلمات ، أو يوصل بأل ، يعرب بالحركات من غير لين بعدها ، مثل : أبٌ ، وأخٌ ، والأب والأخ ، وذلك لأن

الكلمات قد طالت في النطق شيئاً بالتنوين وأل ، فأغنى ذلك عن مَدِّ الحركة الأخيرة وإحداث لينها بعدها ، وقد حذف التنوين من « أب وأخ » ولم يكونا مضافين ولا فيهما « ال » فعادت الألف وقالوا : « لا أبالك » و « لا أخالك » ورووا :

أَهْدَمُوا يَيْتَكَ لَا أَبَالَكَ وَزَعَمُوا أَنْكَ لَا أَخَالَكَ

فاضطرب النحاة ، لأنهم لا يرون إعراب الأسماء الخمسة بالحروف إلا حين تكون مضافة — قالوا : إن اللام زائدة ، والكلمة مضافة لما بعدها ، ولكن ذلك يستدعى أن تكون معرفة و « لا » لا تعمل إلا في نكرة ؛ فكانت معضلة نحوية طال فيها الجدل لتخريج المثليين أو عدما شاذين ، ولا شذوذ ولا إعضال ، وإنما هي قاعدة مطردة في هذه الكلمات : إذا أفردت غير منونة أطلقت الحركات في آخرها أطناباً فيها وتحقيقاً لنطقها ، كما بينا من قبل .

وما قررناه في إعراب هذه الأسماء إنما هو مذهب الإمام أبي عثمان المازني المتوفى سنة ٢٤٧ ، تراه وغيره من

مذاهب إعرابها في كتاب الانصاف لابن الأنباري ، وجمع الجوامع للسيوطي .

الباب الثاني : باب جمع المذكر السالم

وأمره أهون ، فإن الضمة فيه علم الرفع والواو إشباع ، والكسرة علم الجر والياء إشباع ؛ وأغفل الفتح لأنه ليس بإعراب فلم يقصد إلى أن يُجعل له علامة خاصة ، واكتفى بصورتين في هذا الجمع .

ومما يدل على أنهم عنوا بالدلالة على الجر ، وأغفلوا النصب ، أن نظيره وهو جمع المؤنث السالم رفع بالضمة ، وجر بالكسرة ، ثم أغفل الفتح فيه أيضاً ، كما أغفل في جمع المذكر السالم ، وكانت المائلة في الجمعية داعية إلى المشابهة في مسلك الإعراب . وقد كان مستطاعاً يسيراً أن يشكل جمع المؤنث بكل الحركات . ولكن المسaire ورعاية النظر في العربية أمر مقرر كثير الشواهد .

الباب الثالث : باب ما لا ينصرف

جعلوا فيه الفتحة نائبة عن الكسرة ، وقد أشرنا إلى سبب ذلك من قبل ، وبيننا أن الفتحة لم تنب عن الكسرة ، وإنما الذى كان ؛ أن هذا الاسم لما حرم التنوين ، أشبه — فى حال الكسر — المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياءه ، وحذفها كثير جدا فى لغة العرب^(١) ، فأغفلوا الإعراب بالكسرة ، والتجأوا إلى الفتح ما دامت هذه الشبهة ، حتى إذا أمنوها بأى وسيلة عادوا إلى إظهار الكسرة ، وذلك إذا بدئت الكلمة بأل ، أو أُتُبعت بالإضافة ، أو أعيد تنوينها لسبب ما ، فليس مع واحد من هذه الأشياء الثلاثة شبهة الإضافة إلى ياء المتكلم كما هو واضح .

وقد عد بعض النحاة الفتحة فيما لا ينصرف حركة بناء لا حركة إعراب ، وهو رأى وجيه نقول به ، ويؤيد ما ذهبنا إليه .

(١) بل إن حذف الياء من أواخر الكلمات مطلقاً كثير فى العربية حتى كتب فى القرآن الكريم كثير من هذا بلا ياء . ولهذه الياءات المحذوفة خطأ باب خاص فى كتب القراءات .

على أن لما لا ينصرف وللتنوين منه شأنًا ، سنفرد لبحثه
بابًا خاصًا ، نقرر فيه غير ما قرر النجاة ، ونجلى أمره إن شاء الله .
ولم يبق من العلامات الفرعية إلا باب المثني ، ونقرر أنه
قد شذ عن أصلنا ؛ ولكن باب التثنية في العربية غريب
كباب العدد ؛ إذ يُذكر فيه المؤنث ويؤنث المذكر ، ومن
توسع في درس المثني ورأى وضع العرب له مرة موضع
المفرد ، وأخرى موضع الجمع ، تجلّى له حقيقة ما نقول .
فليس يقدح شذوذ المثني في أمر تقرر في سائر العربية
واستقام في كل أبوابها .

التوابع

المماثلة بين الكلمات العربية ، ومشاكل الكلمة لسابقتها ،
أمر كثير شائع . وأنواع السجع في النثر ، والثقافة في الشعر ،
والفواصل في آي الكتاب الحكيم ؛ كلها شاهدة بأن
الانسجام ، والتماثل بين الكلمات ، من الموسيقى العربية
وجالها المرعى .

وفي البديع كثير من أنواع الجناس والموازنة ، كلها
مماثلة لفظية تعد من جمال القول وحسن تأليفه .

والذي يهمننا دراسته ، هو المماثلة في الإعراب ، وهو الذي
يسميه النحاة إتباعاً ، ويسمون اللفظ الثاني من التماثلين
تابعاً ، والأول متبوعاً . ويعدون التوابع خمسة : النعت ،
والتوكيد ، والبدل ، وعطف البيان ، وعطف النسق ؛
ويلحقون بها الإتباع للمجاورة ، وهو يختص عندهم بالجر ،
ويعدونه قليلاً أو شاذاً .

ونريد أن نعرف سبب هذا الإعراب في التوابع وما يدل عليه من معنى ، لنرى أيطرد في هذا الباب الأصل الذى قررناه من قبل فى معانى الإعراب .

العطف :

أما عطف النسق ، فإنك إذا قلت : جاء زيد وعمرو ، وجدت أن الاسمين متحدث عنهما ، ولو أنك أخرت الحديث أو المسند لقلت : زيد وعمرو جاءآ ، ومن هنا استحق كل من الاسمين الرفع ، على الأصل الذى قررنا . ولم يكن الأول أحق بهذا النوع من الإعراب ، ولا الثانى محمولا عليه ؛ كلا الاسمين متحدث عنه ، وكلاهما له إعراب المتحدث عنه وهو الرفع .

وكذلك فى الإضافة تقول : هذا أخو زيد وعمرو ، ومال زيد وعمرو ، فالإضافة إلى كل من الاسمين ، كأنك قلت : هذا أخو زيد وأخو عمرو ؛ وإنما أوجزوا إذ وجدوا الإيجاز دالا ، وأنت تعلم أن الاقتصاد من القوانين الطبيعية

في اللغات ، وأنه في العربية كثير شائع ، وظاهر واضح .
فليس الأمر في العطف إتباعاً ، وإنما هو كما قال
سيبويه : إشراك أو تشريك^(١) .

وما رأيتَ في الواو العاطفة تراه في سائر حروف
العطف ، فمثل : جاء زيد لا عمرو ، وما جاء زيد بل عمرو ،
المتحدث عنه اسمان أيضاً ، أثبتَّ لواحد ما نفيتَه عن الثاني ،
وكذلك هو مال زيد لا عمرو ، وما هو بمال زيد بل عمرو ،
لا يفهم الكلام إلا على الإضافة ، وإن تكن بسبيل الإثبات
في واحد والنفي مع الآخر .

وباب العطف إذاً ليس له إعراب خاص ، وليس جديراً
أن يُمدَّ من التوابع ، ولا أن يفرد بباب لدرسه . هذا
من ناحية الإعراب ؛ أما من جهة معاني الحروف العاطفة
أو المشتركة ومواضع استعمالها ، فهذا مكان الدرس ، ولم
نزل ندعو إلى دراسة الأدوات منفصلة عما أعدّه النحاة لها

(١) ومن تراجم سيبويه « هذا باب مجزئ النعت على المنعوت ،
والشريك على الشريك ، والبديل على المبدل منه ، وما أشبه ذلك »

من أثر في الإعراب ، وإلى توفير البحث عن معانيها وسبل استعمالها كما طلبنا من قبل في أدوات النفي ، وأدوات التوكيد ، ونعد هذا أحق الدراسات النحوية أن توفر عليها العناية ، ونتم فيها النظر ، لنكشف عن أسرار العربية في التعبير ، ومزايها في البيان وحسن التصوير .

والذي حمل النحاة على أن يجعلوا للعطف باباً خاصاً ، هو فلسفتهم في العامل ، وذلك أن مثل « قام زيد وعمرو » ، رفع فيه الفعل فاعله واستوفى عمله عند الاسم الأول ، ولا يعمل الفعل إلا رفعاً واحداً ، كما قدمنا في نقد نظرية العامل وتلخيص قواعدها ، فكان حتماً أن يجعلوا رفع الاسم الثاني من سبيل الإتيان للأول . وكذلك الإضافة في مثل غلام زيد وعمرو ، يختلف النحاة في العامل الجرّ ، أهو الاسم الأول ؟ أم الحرف المقدر ؟ أم معنى الإضافة ؟ ثم يتفقون على أن العامل في الإضافة ضعيف أيّاً كان نوعه . فأما الاسم فإنه ضعيف في باب العمل ؛ لا يعمل حتى يحمل على الفعل ويلحق به ، وحظه من شبه الفعل هنا ضعيف ، وحمله على الفعل في عمل الجر

أضعف ؛ إذ كان الفعل لا يعمل الجر ، ولا يدخله الجر .
 وأما الحرف ؛ فإن حرف الجر ضعيف أن يعمل محذوفاً ،
 وإذا حذف نصب المعمول بعده ، وإذا ضعف أن يعمل جرّاً
 واحداً ، فليس له أن يعمل جرّين إلا بسبيل الاتباع .
 هذا قولهم ، وقد بينا لك من قبل أننا نرجع إلى المعنى ،
 فما كان في المعنى مضافاً إليه فهو مجرور ، والجر علم الإضافة ،
 ولا شيء من الاتباع في باب العطف .

بقية التوابع :

أما سائر التوابع بعد العطف فهي قسمان : —
 الأول : تكون فيه الكلمة الثانية من الأول بمنزلة المكمل
 للمعنى ، المتم له ، حتى لا يفهم المعنى إلا بهما معاً ، وحتى
 يكونا في الدلالة على ما يراد بمثابة « عبد الله » في الدلالة على
 مسماه . تقول « استشر عاقلاً نصيحاً » ، ليس المستشار ، أو من
 رغبت في أن يستشار ، إلا ما أفهمت بالكلمتين : « عاقلاً
 نصيحاً » ؛ وكذلك الآية الكريمة : « وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً

خَطًّا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ » (٩٢ : ٤) .

وهذا التفسير في معنى هذا النوع من التوابع مأخوذ من قول سيبويه ؛ قال في مثل صررت برجل ظريف ما نصه : « فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد ، من قَبَلْ أنك لم تُرد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل منهم رجل ظريف ، فهو نكرة ؛ وإنما كان نكرة لأنه من أمة كلها له مثل اسمه ، وذلك أن الرجال كل واحد منهم رجل ، والرجال الظرفاء كل واحد منهم رجل ظريف ، واسمه يخلطه بأتمته حتى لا يعرف منها »^(١) .

وزاد شارحه السيرافي فقال : لو قلت رجل ظريف صيرفي صار من جملة الظرفاء الصيارفة ، وهم أقل من الرجال الظراف فقط ، ولم يطلب في غير الصيارفة . اهـ .

فهذا النوع الأول من التوابع ؛ وحكمه أن يكون للاسم الثاني ما الأول من إعراب وتعريف وتنكير وتأنيث

(١) ص ٢١٠ ج ١ .

من حيث اتصل فيهما المعنى ؛ بل من حيث امتزجا هذا
الامتزاج الذي تراه .

القسم الثاني من التوابع لا تكون الكلمة الثانية فيه من
الأولى بمنزلة المكمل — حتى لا يفهم المعنى المقصود إلا بهما
معا — بل يكون الأول دالا على معناه مستقلا بإفهامه ،
والثاني : دالا على معنى الأول مع حظ من البيان والإيضاح
يجيء من قرن الكلمتين إحداهما إلى الأخرى .

وأنت تستطيع أن تقف عند الكلمة الأولى وقد فهم
الكلام بتمامه فهما ما ، كما تستطيع أن تكتفى بالثاني والمعنى
قد فهم أيضا . فإذا ضمت الكلمتين ، أفدت التأكيد
أو زيادة البيان ، كما في : زارني محمد أبو عبد الله ، ولقيت القوم
أكثرهم أو كلهم .

تقول زارني محمد ، أو زارني أبو عبد الله ، والمعنى فيهما
واحد . وتضم الاسمين معا ، فتقول زارني محمد أبو عبد الله ،
فهو المعنى الأول زدته بيانا أو تأكيدا ، وذلك بعيد مما رأيت
من قبل في النعت .

هذا النوع الثانى من التوابع يشمل الأقسام التى سماها النحاة بدلا ، وتوكيدا ، وعطف بيان . وتتفق فيه الكلمتان فى الإعراب من حيث كان مدلول الأولى مدلول الثانية ، والحكم على إحداها بأنه متحدث عنه أو مضاف إليه ، حكم على الأخرى لما رأيت من اتفاق المدلول . ثم لا يلزم أن يتفق اللفظان فى التعريف والتشكيك ، فقد يغلب أن يكون الثانى أعرف من سابقه أو مثله فى التعريف ؛ وربما كان أقل منه تعريفاً إذا كان قرنه إليه وإتلاؤه له يزيد السابق بيانا .

هذه هى التوابع : نوعان يختلفان فى أداء المعنى وفى حكم اللفظ ؛ وهو تقسيم كما تراه يميز ما بينهما تمييزاً واضحاً ويجعل المعنى هو الحكم فى تمييز كل نوع ، وفى إعطائه ما ينبغى له من الحكم .

هذا التقسيم على وضوحه وقلة الأقسام فيه ، واعتماده على المعنى ، يفصل ما بين النحاة من خلاف فى تمييز الأقسام بعضها من بعض ، ويقينا الاضطراب الذى يضطر به النحاة

في كثير من المواضع ؛ أهى نعت ، أم بدل ، أم عطف بيان ؟
قال السيوطى فى جمع الجوامع فى باب النعت ^(١) : « وجوز
الكوفية التخالف فى المدح والذم ، ومثلوا بقوله تعالى :
« وَيَلْزَمُ كُلَّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٌ الَّذِي جَمَعَ مَالاً » فجعلوا « الذى »
صفة « لهزمة » . وجوز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا
خصصت قبل ذلك الوصف ، وجعل منه قوله تعالى : « فَأَخْرَجَ
يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيْنِ » قال
الأوليان صفة لآخران ، لأنه لما وصف تخصص . وجوز
قوم عكسه ، أى وصف المعرفة بالنكرة مطلقاً ، ومثل بقوله :
« وَلِلْمَعْنَى رَسُولِ الزَّوْرِ قَوَاد » قال قواد صفة المعنى . وجوز
أبو الحسن ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان
الوصف خاصاً بالموصوف لا يوصف به غيره : كقوله : (فى
أنياه السم نافع) قال نافع صفة للسم . وأجيب بالمنع فى
الجميع بإعرابها أبداً . اهـ .

فهذا يبين ما بين النعت والبدل عند من الاضطراب

(١) ص ١١٦ ج ٢ طبع مصر . مطبعة السعادة .

في تحديد المعنى اضطراباً يؤدي إلى الاختلاف في الأحكام .
وهذا مثل من أمثلة ، وتري له نظائر متعددة في كتب
الأعاريب أنى قرأت . ولو أنهم جعلوا الفاصل المعنى كما بينا
من قبل لما اضطربوا ذلك الاضطراب .

أمّا ما بين عطف البيان والبدل من الفوارق ، فإننا نعفيك
ونعفى أنفسنا أن نُفصّل بيانها ، ونَعْلَم أن أدنى ذكر لك بما
في هذا الباب ، يقنعك أن هذه الفروق جميعها ترجع إلى
أحكام لفظية ، وإلى علل من نظريات العامل لا أثر لها في
المعنى . وقد أغنانا الإمام الرضى بِمَحْثَ هذه الأبواب إذ قال
في شرح البدل ما نصه : « أقول وأنا إلى الآن لم يظهر لي
فرق جليّ ، بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان ،
بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه ،
فإنه لم يذكر عطف البيان ، بل قال : أما بدل المعرفة من
النكرة ، فنحو مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل بمن
مررت ، أو ظنّ أنه يقال له ذلك فأبدل مكانه مَنْ هو أعرف
منه ، ومثل قوله تعالى : « وإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ »

صِرَاطِ اللَّهِ « (١) اهـ .

وليس بوجيه أن يُفَرَّق بين التوكيد والبدل ، فإنه أسلوب واحد أن تقول : جاء القوم بعضهم ، أو جاء القوم كلهم ، والأول عندهم بدل والثاني توكيد . وكل ما يمكن أن يبرر به عدُّ التأكيد تابعا خاصا ، وأن يُفرد باب لدرسه ، هو أنه نوع من البدل جاء بكلمات خاصة ، لزم أن تُعدَّد وتُحدَّد ، فكان تفصيلا لأنواع البدل ، وتفسيرا لجزء منه ، لا تمييزا لتابع جديد له أحكام خاصة .

النعت السببي :

ويجب أن نعود إلى بحث نوع من النعت ، وهو الذي يسميه النحاة « النعت السببي » ، ومثله قوله تعالى : « رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا » (٧٥ : ٤) ، وقولك « رأيتُ فتى باكيةً عليه أمه » . وظاهر في هذا النوع أنه لا يرتبط بسابقه ارتباط النعت على ما يتنا من قبل ، وأسلوب

(١) ص ٣٣٧ ج ١ . شرح الرضى على الكافية : باب البدل .

الكلام أن تقول في المثل : رأيتُ فتىً باكيةً عليه أمه ، ترفع ،
والرفع هو وجه الكلام ، من حيث كان البكاء وصفًا للأم
وحديثًا عنها ، أما موافقة الكلمة لما قبلها في الإعراب ،
فذلك يجيء من باب آخر ؛ هو باب المجاورة . وكل ما عدَّ
عند النحاة نعتًا سببًا فحقه أن يفصل عما قبله ، وألا يجري
عليه في إعرابه ، ولكنه إذا وافقه في التعريف والتكثير
جرى عليه في الإعراب ، وكان ذلك من باب الإعراب
بالمجاورة . وهذا التفسير مأخوذ من قول ابن جنى في توجيه
ما رَوَوْا عن العرب من مثل : « هذا جحرٌ ضبٌّ خربٌ » .
قال النحاة هو جر على المجاورة ، وهو قليل شاذ ، وقال ابن
جنى : « ليس بقليل ولا شاذ ، بل منه في اللغة العربية كثير
جدا ، وأصله « هذا جحر ضب خرب ججره » ، فحذف كلمة
ججر لأنها واضحة في المعنى » اهـ . فالذي تقول به هنا هو أن
تخرج ابن جنى لهذا المثل حكم شائع في جميع النعت السببي ؛
وحقه كله الرفع على الاستثناف وابتداء الحديث ، وعلى أن
الجملة كلها هي التي تتصل بما قبلها ، ولكنه يفارق الرفع

وَيُعْطَى إِعْرَابَ مَا قَبْلَهُ ؛ إِتْبَاعَ الْمَجَاوِرَةِ لَا إِتْبَاعَ النِّعْتِ . فلو
أنَّهُ كَانَ صِفَةً لِمَا قَبْلَهُ لَكَانَ بَعِيداً أَنْ تَقُولَ : الْقَرْيَةُ الظَّالِمِ
وَفَتَى بَاكِئَةً ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ عُنَايَةَ الْعَرَبِ بِالنُّوعِ وَبَيَانَهُ ، وَحِرْصَهُمْ
عَلَى التَّفْرِيقِ مَا يَبِينُ الْمَذْكَرَ وَالْمَوْثُوثَ .

فَقَدْ انْتَهَيْنَا مِنْ أَقْسَامِ التَّوَابِعِ وَأَحْكَامِهَا كَمَا عَدَدَهَا النِّحَاةَ ،
وَأَسْقَطْنَا مِنْهَا نَوْعاً هُوَ الْعُطْفُ ، وَقَسَمْنَا بَاقِيَهَا قِسْمَيْنِ : النِّعْتِ
وَالْبَدَلِ ، وَبَيَّنَّا أَنَّهَا فِي أَحْكَامِهَا لَا تَخَالَفُ الْأَصْلَ الَّذِي قَرَّرْنَا
مِنْ قَبْلِ فِي مَعَانِي الْإِعْرَابِ . وَخَالَفْنَا النِّحَاةَ فِي النِّعْتِ السَّبَبِيِّ ،
وَجَعَلْنَاهُ إِتْبَاعاً لِلْمَجَاوِرَةِ .

الْخَبَرُ :

وَيَجِبُ أَنْ نَزِيدَ هُنَا تَابِعاً ، هُوَ أَهَمُّ مِنَ الْأَقْسَامِ السَّابِقَةِ
كُلِّهَا وَأَوَّلَاهَا أَنْ يَذْكَرَ فِي بَابِ التَّوَابِعِ ، وَهُوَ الْخَبَرُ ؛
وَذَلِكَ أَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَدُلُّوا عَلَى أَنَّ الْكَلِمَةَ هِيَ عَيْنُ
الْأَوَّلَى ، وَأَنَّهَا صِفَةٌ مُتَحَقِّقَةٌ لَهَا ، أَشَارُوا إِلَى ذَلِكَ بِالْمُوَافَقَةِ
فِي الْإِعْرَابِ وَفِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ .

ونعتمد في هذا على كلام المتقدمين من النحاة ، فقد قال
 سيبويه : « إن الخبر إنما رفع من حيث كان من المبتدأ
 هو هو » ، وقال نحاة الكوفة : إن الخبر إذا خالف المبتدأ
 ولم يكن وصفاً له ، وإنما كان بياناً لمكانه أو زمانه لم
 يرفع ونصب ، ويسمونه النصب على الخلاف ، تقول :
 « زيد أَمَامَكَ » . فإذا لم يكن بياناً للمكان ، بل كان
 وصفاً للأول فهو مرفوع كما قال المعري :

ورأى أَمَامَ ، والأَمَامُ وراء وكل حياة العالمين رياء
 والذي منع النحاة أن يقولوا بالإتياع في باب الخبر ، أنهم
 رأوا المبتدأ يكون مرفوعاً والخبر منصوباً في كان . وليس
 التفسير على ما تصوروا ، فإن المتحدث عنه هو الذي سموه
 اسم كان ، والمتحدث به أو الخبر ، هو « كان قائماً » ، فليس
 « قائماً » بخبر يلزم أن يتبع المبتدأ في إعرابه . وكذلك في
 باب « إن » ، رأوا المبتدأ منصوباً والخبر مرفوعاً ، فأنكروا
 الإتياع ، وقد علمت من قبل ، أن الاسم في باب « إن »
 مرفوع ، وأنه قد ورد إتياعه على الرفع ؛ جاء في القرآن

الكريم : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ »
وفي الشعر ما روى سيبويه :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

وقالت العرب : « إنهم أجمعون ذاهبون » ، نخطأهم
سيبويه ، وهو المخطئ ، كما بينا من قبل في بحث أبواب
الرفع ، فالخبر في هذا الباب تابع مرفوع كما رفع غيره
من التوابع ، ونظيره في الإتياع ما روى النحاة في مثل
« ليس زيد بقائم ولا قاعداً » ، و « ليس زيد قائماً ولا قاعداً »
على ما تعلمه في خبر ليس .

فهذا حكم الخبر والله أعلم .

تكملة البحث

في مواضع أجاز النحاة فيها وجهين من الإعراب

أراني قد انتهيت من تقرير ما أردت ، وبينت أن للإعراب في العربية علمين : « الضمة » و « الكسرة » ، وأن الضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة ، واستقرت أبواب الإعراب كما عدّها النحاة ، ورأيت استقامة هذا الأصل معها ، واطرادها فيها ؛ على أنه قد يسّر أحكام الإعراب ومكّن من الإحاطة بها على أقرب وجه وأدناه إلى توضيح سرّ العربية .

وقد كان في هذا بلاغ ما أردت . ولكن رأيت أن أكمل البحث بدرس أبواب ، أجاز النحاة فيها وجهين من الأعراب ، ساووا بينهما مرة ، وفضلوا وجهاً على الثاني في الأخرى . والأصل الذي تقرر لا يسائر هذا التخيير ، ولا يجيز أن يكون للكلام وجهان من الأعراب يلبس المتكلم أيهما شاء . فتمت ثبت أن للحركة أثراً في تصوير

المعنى تجتلب لتحقيقه ، لم يكن للمتكلم أن يعدل عن حركة إلى أخرى حتى يختلف المعنى الذى يقصد إلى تصويره ، فيختلف الأعراب تبعاً له . ومن ثمَّ كانت الأبواب ذات الحكمين أو الأعرابيين المختلفين ، موضعاً صالحاً لاختبار هذا الأصل ، دقيقاً فى تقدير مداه ؛ وكان من تكملة البحث أن ندرس هذه الأبواب ونقيس أحكامها بحكمه . وقد رأيتُ أنه كشف عن سر العريية فى هذه الأوجه وأبان عن سبب اختلافها ، وعن صلة ما بين هذا الاختلاف ودقائق ما يراد من المعنى . وأنه ربما صحح من أحكام النحاة ، أو فصل فى بعض ما بينهم من خلاف .

باب « لا »

وأول هذه المواضع ، باب « لا » . والنحاة يجعلون للاسم بعد « لا » أنواعاً من الإعراب مختلفة :

١ - يجعلونها عاملة عمل ليس ، فيُرفع بعدها الاسم ويُنصب الخبر ، ويروون لذلك قول الشاعر :

من صدّ عن نيرانها فأنّا ابن قيس لا براح

وقول الآخر :

تَعَزَّ فَلَاشَىءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا
 ٢ - ويجعلونها عاملة عمل « إِنَّ » ، فينصب الاسم بعدها
 غير منون ويرفع الخبر ، ولذلك أمثلة كثيرة ، مثل : « ذَلِكَ
 الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ » [٢: ٢] « لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ »
 [٩٢: ١٢] « لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ »
 [١١: ٤٣] .

٣ - ويجعلونها مهمله فيرفع بعدها المبتدأ والخبر مثل :
 « وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » [١٠: ٦٢] .
 ويجيزون في نحو « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » خمسة^(١)
 أوجه من الإعراب ؛ ويطلقون في توجيه كل إعراب منها .

الأوجه الخمسة هي :

(١ ، ٢ ، ٣) لا حول ولا قوة إلا بالله ، ولا قوة ولا قوة .
 تنصب الأول غير منون . وتنصب الثاني مُنَوَّنًا وغير منون
 وترفعه منونًا .

(٤ ، ٥) لا حول ولا قوة ، ولا قوة .
 ترفع الأول منونًا . وترفع الثاني مُنَوَّنًا مشله أو تنصبه غير منون .

وإذا أردنا أن نعرف الفرق بين ما تعمل عمل ليس ،
 فيُرفع الاسم بعدها ، وما تعمل عمل إنَّ فينصب بعدها ،
 لنميز مواضع الرفع من مواضع النصب ، وجدناهم يقولون :
 إن الأولى تنفي الواحد ، فنفيها محدود خاص ؛ تقول :
 « لا رجلٌ في الدار بل رجلان » . والثانية تنفي الجنس ؛
 تقول : « لا رجلَ في الدار » ، فلا يصح أن تعقب بعده بمثل
 بل رجلان ، فيتضارب أولُ الكلام وآخره .

وإذا ناقشت هذا الفرق الذي يَبْنُوا ، لم تجد له ثباتاً ،
 فالشاهدان اللذان روّوها لإعمالها إعمال ليس لا يفهم منهما
 إلا نفي الجنس ، وكيف يفهم على غيره قول الشاعر :
 « تعزّ فلا شيء على الأرض باقياً »

وقول الآخر : « فأنا ابن قيس لا براحُ »

وإذا ضاع معنى الشمول في النفي كان المعنى في البيتين لغواً .
 ومن العجيب أن النحاة لا شاهد لهم على إعمالها كذلك
 إلا هذان البيتان : قال أبو حيان : إنه لم يرد من إعمال
 « لا » عمل ليس صريحاً إلا بيت واحد ، هو :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا .

وقد أنكر الأخفش هذا العمل ، وأتبعه الإمام الرضى ، وجعله ابن الحاجب سماعًا ، ونص ابن هشام فى شرح القطر على أنه خاص بالشعر .

فلم نجد فى أقوال النحاة ما يصح به التمييز بين مواضع الرفع ومواضع النصب بعد « لا » . والذين أنكروا إعمالها عمل ليس لم ينكروا — ولا سبيل إلى أن ينكروا — أن الاسم بعدها يكون مرفوعًا ، ولكنهم يعدونها ملغاة ؛ ثم لا يعنون ببيان الفارق فى المعنى بين الإعمال والإلغاء ، ولا بدّ عندنا من فارق معنوى .

وقد أجهدنا بحثُ أقوال النحاة فى هذا الباب ، ومناقشة آرائهم ، وتتبع جدلهم ، لنظفر برأى مستقيم يصل بين حكم الإعراب ومعنى الكلام فلم نجد .

وتستطيع أن ترى . ونعدك من الآن أن ستجد هذا الباب مثلاً مثلاً تاماً للجهاد النحوى العنيف ، الذى يعتمد على الفلسفة النظرية ، وخاصة فلسفة العامل ؛ فتكثر فيه فروض

القول ، ويُستعمل من الفلسفة أحكامها ؛ على أنه ليس باليد من أقوال العرب إلا النزر اليسير . ومن أجل هذا يكثر الخلاف ، ويطول الجدل ، ولا فيصل ولا حَكَم .

وقد رأينا أن نرجع إلى « الكتاب الكريم » لنعلم استعمال هذا الحرف ومعانيه ، ونتبين حكم ما بعده ، فوجدنا استعماله على ما يأتي :

استعمال « لا » مع الفعل :

تستعمل لا مع الفعل أكثر مما تستعمل مع الاسم ، ففي سورة « البقرة » وحدها تجيء « لا » في (١٧٠) سبعين ومائة موضع ؛ وهي مع الاسم في (٥٤) أربعة وخمسين فقط ، ومع الفعل في (١١٦) ستة عشر ومائة .

وتكون مع الفعل ناهية ونافية .

فالناهية — تدخل على المضارع وحده ، ويكون بعدها مجزوما ؛ وتجعله في باب الأمر أكثر تصرفاً من فعل الأمر نفسه ، ألا تراك تقول « اقرأ » فإذا أردت النهي قلت :

« لا تقرأ » ، ولم يكن لك من سبيل إلى استعمال صيغة الأمر ، على أنك تقول في المضارع « لتقرأ » و « لا تقرأ » ؛ تأمر به وتنهى .

والنافية - تختص بالمضارع أيضاً ، ولا تدخل على الماضى إلا قليلا ، وبشرط أن تتكرر ، مثل : « فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى » [٣١ : ٧٥] .

والنافية للمضارع هي أكثر أنواع « لا » استعمالاً ؛ ونصف ما ورد في « الكتاب الكريم » من هذا النوع . ويلاحظ في نفي المضارع ، أنك تقول : « لم يتكلم » ، فالنفي للماضى ، و « ما يتكلم » فالنفي للحال ، و « لن يتكلم » فهو للمستقبل ، فإذا قلت : « لا يتكلم » كان النفي أوسع وأشمل . ففي نفي « لا » معنى الشمول والعموم .

وفي معنى الفعل المضارع شيء من الشمول والاتساع أيضاً ؛ فالنحاة يقولون إنه للحال والاستقبال ، وأقول : إنه قد يتناول الماضى أيضاً ، فمثل : « هو كريم يعطى السائل ويكرم الضيف » ، ومثل : « الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ وَيَمْنَعُونَ

الْمَاعُونُ» [١٠٧-٧، ٦] ليس الحال ولا الاستقبال أولى به من الماضي . وأنا أدعك لفهمك وأطمئن إلى حكمك . وفي القرآن الكريم : « وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَنَ » [١٠٢ : ٢] قدّر النحاة له « كانت تتلوا » ورووا قول الشاعر :

جارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالإيماض
فقدّروا له « كانت » أيضاً . ومهما قدروا فلن يدفعوا أن المضارع قد أفاد هذا المعنى وصوّره دون أن يذكر ما قدّروه . وقد يدل المضارع على ما صار بمنزلة الطبيعة أو العادة ، فيتسع ولا يتقيد بزمن ، وذلك في الكلام كثير . ومن شمول المضارع أيضاً أنه يدل على ما يتجدد ويتكرر كما قالوا في بيت الشاعر :

أو كلما وردت عكاظ قبيلةً بعثوا إلى عريفهم يتوسّم
لذلك ناسب المضارع النفي « بلا » فاختصت به ، وامتنع أن تنفي الماضي حتى يكون فيه معنى الاستقبال ، أو حتى تتكرر ليكون في التكرار معنى من الشمول .

استعمالها مع الاسم :

واستعمال « لا » مع الاسم أقل من استعمالها مع الفعل . كثيراً . وقد أشرنا إلى ذلك من قبل ، ونرى في سورة « كالأيسراء » مثلاً أن « لا » تُستعمل مع المضارع في ثلاثين موضعاً ولا نجد لها مع الاسم إلا في موضع واحد ، وهي فيه تأكيداً لفعل سابق : « قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا » [١٧ : ٥٦] .

ونجدها مع الاسم ، تشابه استعمالها مع الفعل وتساييره فتجىء مفردة ومكررة ، أما المفردة فلا تليها إلا نكرة . وأكثر ما تكون هذه النكرة مصدراً أو في معنى المصدر ، مثل :

- « ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ » [٢ : ٢] .
- « لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا » [٣٢ : ٢ ، ١٠٩ : ٥] .
- « فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ » [٢ : ١٩٣] .
- « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ، قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ، »

فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنِ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ
الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا » [٢ : ٢٥٦] .

« لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ » [١٠ : ٦٤] .

« لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمْ » [١٢ : ٩٢] .

« وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ » [١٣ : ١١] .

وقد يليها وصف مشتق مثل :

« إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ » [٣ : ١٦٠] .

« وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ » [٦ : ٣٤] .

« مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ » [٧ : ١٨٦] .

« وَإِنْ يَمَسَّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ،

وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ » [١٠ : ١٠٧] .

ويندر أن يجيء بعدها اسم جنس مثل : « لَا إِلَهَ إِلَّا

هُوَ » [٢ ، ٦ ، ١٨ ، ١٨ من آل عمران : ٣] ، ويتكرر هذا المثال

في القرآن الكريم ، ولكن يندر أن يجيء نظيره ؛ وأندر منه

أن يليها جمع مثل : « إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ » [٩ : ١٢] . ومن

السبعة من قرأه « لَا أَيْمَنَ لَهُمْ » بالكسر في همزة إيمان .

وتجد من المشابهة بين هذا الاستعمال وبين استعمالها
مع المضارع أوجها :

أولها : أن المصدر والمشتق يشبه الفعل مشابهة لا تخفى .
ولقد عدّ نحاة الكوفة المشتق — اسمي الفاعل والمفعول —
نوعاً من الفعل .

الثاني : التنكير ، وقد علمت مافي المضارع من معنى
العموم والشمول .

الثالث : أن الاسم بعد « لا » يغلب أن يتبعه ظرف
يتعلق به ، ولا يذكر بعده الخير . وقد لحظ النحاة هذا
فقالوا : إن لا النافية للجنس يكون خبرها محذوفاً أبداً عند
الطائيين . وغالباً عند الحجازيين .

وأما إذا كرّرت « لا » فإن الاسم بعدها يكون معرفة
ونكرة — أي نوع من المعارف ، وأي نوع من النكرات —
وقد يكون الاسمان نكرة ومعرفة ، أو يكون اسم يعادله
فعل . وتكرار « لا » ، لا يجيء قليلاً ولا عرضاً ، بل هو
أسلوب من أساليب استعمالها كما تستعمل « أما » .

ومن أمثلته : « وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ »
[١١٢ ، ٢٦٢ ، ٢٧٧ : ٢] .

« لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ » [٢ : ٢٥٤] .

والاسم بعدها حين التكرار منون .

وقد تبين لنا أن « لا » تنفي نفيًا عامًا مستغرقًا في الفعل وفي الاسم ، فإذا كانت في نفي الاسم مفردة فإنه يشار إلى الاستغراق بالتزام التنكير وعدم التنوين ، وإذا كانت مكررة كفي التكرار في الدلالة على ما يراد من الشمول والاستغراق . هذا معنى « لا » وطريق استعمالها . أما إعراب الاسم بعدها ، فإنه إذا كان مرفوعا بعد « لا » المكررة ، فوجهه واضح ، لأنه يتحدث عنه حقه الرفع ، وليس إعرابه بمحل خلاف وجدل عند النحاة ، ولا هو بموضع نظر عندنا ، ولا شيء من المعارضة بينه وبين الأصل الذي قررنا .

أما الاسم المنصوب فهو الذي يعنينا وجه إعرابه الآن ، ويبدو أول الأمر أنه يتحدث عنه ، وأنه صدر جملة إسمية تامة . والتأمل يرى غير هذا ، فإنه ليس بعده من خبر

ولا شيء يتحدث به ، تقول : لا ضير ، ولا فوت ، ولا بأس
 فيتم الكلام ، ويقدر النجاة الخبر محذوفاً : أى موجود
 أو حاصل ؛ وهو لغو ، لا يزيد تقديره فى المعنى شيئاً .
 وما يذكر بعد هذا الاسم من الظرف ليس خبراً له ، لأنه
 يحذف ويتم الكلام دونه ، تقول : « لا ريب » و « لا ريب
 فى هذا القول » و « لا ريب عندى فى شيء منه » ، وكل
 ما زدته فهو بيان وتكملة ، والجملة الأولى وهى : « لا ريب »
 تم بها المعنى .

والآية الكريمة : « ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى
 لِلْمُتَّقِينَ » [٢ : ٢] يقف بعض القارئىن عند « لا ريب » ،
 ويبدأ « فيه هدى » ، وبعضهم يقف عند « لا ريب فيه » ،
 والكلام فى كلا الأمرين تام . وليس كذلك الخبر .

وآية « لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ »
 [١١ : ٤٣] لا تجد فيها ما يصح أن يكون خبراً على طول
 الكلام ، وأصل الجملة « لا عاصم » وكل ما بعدها بيان يكمل به
 المعنى ، ولكنه لا يهدر بحذفه حتى يكون الكلام بلا فائدة .

ويتكلف النحاة جعل هذه الظروف أخباراً ، وليس بالوجه . وفي أعراب « لا إله إلا الله » يجعل بعض النحاة خبر « لا » هو ما بعد أداة الاستثناء ، ويجعلونه نظير « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » [١٤٤ : ٣] مثلاً ، وبين الجملتين فارق بعيد ، وذلك أنك تقف عند « لا إله » فتم الجملة ولو أن معناها الكفر ، ولو أنك وقفت على « وما محمد » لما أفدت شيئاً ما . وإذن فالاسم بعد « لا » في هذا الاستعمال ليس بمتحدث عنه ، وحقه من الحركات الفتحة ، ولا شيء فيه من الإشكال .

والذي عَوَّص الأمر على النحاة ما قرروه من أن كل جملة يجب أن تشمل مبتدأ وخبراً ، أو فعلاً وفاعلاً ؛ ولم يعرفوا الجملة الناقصة . ويرونها في النداء مثل : « يا محمد » و « يا علي » ، فيقدرون أدعو محمداً ، أو أدعوك محمداً ، ولا وجه لهذا التقدير ، ولا هو مع المعنى . وكذلك : تحية وسلاماً ، وصبراً وشكراً ، يقدرون الفعل لإعراب الاسم المذكور ولا وجه له ؛ وإنما هي جملة ناقصة ، والاسم يستعمل عن الفعل فصار منصوباً . ومنه عندنا ما نحن فيه من مثل : لا بأس ولا ضير .

فهذا توجيه الإعراب ؛ أما التنوين فإنه سيجي في
 بحثنا هذا باب خاص له ، ولكننا نعجل لك منه ما يختص
 بهذا الموضع :

التنوين هو علامة التنكير ، والعرب يقصدون في
 التنكير إلى الواحد من كثير ، والفرد الشائع في أفراد .
 فإذا قصد إلى الإحاطة وإلى جميع الأفراد ، فهو عندهم
 من مواضع التعريف ، وهذا معنى « أل » الجنسية ، فالاسم
 بعد « لا » إذا كانت للجنس بمنزلة المعرف تعريف الجنس
 فيحذف منه علم التنكير وهو التنوين .

ومن النحاة من يرى السبب في بناء هذا الاسم هو
 معنى الاستغراق ، ومنهم من يقول : إنه تضمن الاسم
 معنى « من » المحذوفة .

وهذا يرى أن النحاة لاحظوا ما بين معنى الاستغراق
 وحذف التنوين من صلة . وقد بينا لك صلة ما بين
 الاستغراق والتعريف عند العرب . والله أعلم

باب ظَنّ

ومن الأبواب ذات الوجهين باب « ظَنَّ »

فالنحاة يقرّرون أن أفعال القلوب من هذا الباب تنصب
مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وإنها قد يعثر بها « الإلغاء »
و « التعليق » .

والإلغاء أن يهمل الفعل فلا ينصب شيئاً من المفعولين ،
وذلك أنه قد يتأخر عن المفعولين ؛ فنقول : زيد ذاهب
ظننت ، ويجوز إذاً أن تنصب الاسمين والفعل عامل ،
أو ترفعهما والفعل ملغى . وإلغاء الفعل ورفع الاسمين
هنا أولى .

وقد يتوسط المفعولين ، فتقول : زيد ظننت ذاهب ،
ويجوز النحاة هنا الأعمال والإلغاء أيضاً ؛ ثم يختلفون في أى
الوجهين أولى ، فجمهورهم يرى أن الوجهين على السواء ، ومنهم
من يرجح الأعمال .

أما إذا قَدِّمَت الفعل على الاسمين وجريت على الأسلوب
الغالب فقلت : ظننتُ زيدا ذاهبًا ، فالإعمال ونصب الاسمين
واجب على مذهب البصريين . وأجاز الإلغاء ورفع الاسمين
في هذه الحالة أيضًا الكوفيون والأخفش من متقدمي
البصريين ، وابن الطراوة وأبو بكر الزبيدي من نحاة الأندلس
فهذا ما يخص قولهم في الإلغاء .

أما التعليق : فهو أن يتقدم الفعل ويتأخر الاسمان ،
ولكن يصحبهما أداة من أدوات الصدارة التي تحجب ما قبلها
أن يعمل فيما بعدها ، مثل لام الابتداء ، و « ما » و « إن »
النافيتين .

ويفرقون بين الإلغاء والتعليق بأن الإلغاء في كل
مواضعه جائز ، فحيث أُلغيتَ الفعل جاز لك إعماله . أما التعليق
فواجب متى تحقَّق سببه ، فليس لك أن تُعْمِلَ الفعل وقد
عَلَّقْتَهُ أداة نفى أو استفهام . ويفرقون بينهما بفرق آخر
واضح فيه التكلف ، فيقولون : إن الفعل الملقى لا يعمل في
اللفظ ولا في المحل ، أما المعلق فإنه يحجب عن العمل في

اللفظ ويبقى عاملاً في المحل ؛ وتفصيل ذلك وما فيه من خلاف وجدل ، قريب لمن شاء أن يرجع إليه في « باب ظن » من الكتب الموسعة .

وتفسير هذه الأوجه كلها على الأصل الذي ذهبنا إليه قريب إن شاء الله .

وذلك أنك تقول : ظننتُ زيداً ذاهباً ، فيتجه همك قصداً وابتداءً إلى الإخبار بأنك ظانٌ أمراً ، فأنت تتحدث عن نفسك في ذلك ، وما الاسمان بعد ظنٍّ إلا تكملة وبيان لما تعلق به الظن ؛ فحكم الاسمين إذا نصب ، وليس فيهما من متحدث عنه فيرفع .

ويشهد لما قررنا تصريح النحاة بأن الاسمين بعد هذه الأفعال قد صارا فضلة ، وأنه يجوز حذفهما اقتصاراً ، والاستغناء عنهما معاً ، ومن أمثله : « من يَسْمَعُ يَخْلُ » ، و « أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى » [٥٣ : ٣٥] « إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » [١٦ : ٧٤] « إِنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ » [٤٥ : ٣٢]

وقد يُكتفى عن الاسمين باسم واحد ، قال الإمام الرضى^(١) : « إنه يجوز في « رأى » من رأى أن تنصب مفعولين أو واحداً ، مثل رأى أبو حنيفة جل كذا أو رأى أبو حنيفة كذا حلالاً » اه . قال الصبان^(٢) : « وهذا صريح في جواز استعمال أفعال هذا الباب متعدية إلى واحد هو مصدر ثانى الجزئين مضافاً إلى أولهما من غير تقدير مفعول آخر ، لأن هذا المصدر هو المفعول به في الحقيقة » اه . وعبارة أبي العباس المبرد في هذا أدق وأبين ، قال^(٣) : « ألا ترى أنك إذا قلت : ظننتُ زيداً أخاك فإنما يقع الشك في الأخوة . فإن قلت : ظننتُ أخاك زيداً أوقعت الشك في التسمية ، وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحاً عن المعنى » اه .

فلا خلاف بين النحاة في أن الجملة بعد ظن قد فقدت

-
- (١) شرح الرضى على كافية ابن الحاجب (باب ظن) .
 (٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني (باب ظن) .
 (٣) المفتضب في النحو له ص ٧٩ ج ٣ من مخطوط مكتبة الجامعة .

ما فيها من الإسناد وصار جزءاها فضلا يتم بهما ما قبلهما
من الكلام .

وقد يكون من همّ القائل أن يقول : « زيد ذاهب »
يقصد أولاً إلى الإخبار بهذا والحديث عن زيد ، ثم يقول :
هذا ظني ، أو أظن ، أو ظننت . فهنا كلامان ؛ وحكم الاسمين
على أصلنا الرفع ، وأسلوب الكلام أن يتأخر الفعل ويتقدم
الاسمان ، فيجىء ترتيب اللفظ في النطق على ترتيب المعنى
في النفس ، وخطوره بالفكر ؛ على أنه يمكن أن يفهم هذا
مع المتوسط أيضاً ، إذ تقول : زيد أظن ذاهب .

وهذا هو تفسير سيبويه لمعنى الإلغاء في كتابه ، قال
في « باب الأفعال التي تستعمل وتلغى » : وكما أردت الإلغاء
فالتأخير أقوى . . . وإنما كان أقوى لأنه إنما يجيء بالشك
بعدما يمضي كلامه على اليقين ، أو بعدما يبتدىء وهو يريد
اليقين ثم يدركه الشك ، كما تقول : « عبد الله صاحب
ذاك ، بلغنى » وكما قال : « من يقول ذلك ؟ تدري ؟ »
فأخر ما لم يعمل في أول كلامه ، وإنما جعل ذلك فيما

بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين وفيما يدري ، فإذا ابتداء
كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدم أو آخر
كما قال : زيداً رأيت ، ورأيت زيداً ، وكلما طال الكلام
ضعف التأخير إذا أعملت . اهـ .

وقد يفهم هذا المعنى مع تقديم الفعل ، إذا بدا في الكلام
ما يدل على استقلال الثاني بالحديث والقصد إلى الإخبار ، كما
تقول : ظننتُ لزيدٍ ذاهب . ولولا أن استقلال الثاني من
غرض المتكلم لما كان وجيهاً أن يؤكد الكلام بعد فعل
يدل على معنى الشك أو الرجحان ؛ فقد سبق القول مساق
التأكيد والتحقيق ثم قيل إن هذا مبلغُ ظني ، وجهدُ رأيي .
وهذا التفسير قد تردّد في كلام سيبويه في مواضع من كتابه .
وما ورد من الرفع بعد ظنٍّ فهو على هذا ، والكلام
فيه كلامان ؛ وما الأدوات التي عدّها النحاة معلقةً للفعل عن
العمل إلا دلائل على أن الكلام الثاني مستقل يقصد إلى
الإخبار به ، فيذكر معه ما يشهد بابتداء الكلام واستئنافه ،
وأنه لم يجئ بمنزلة اللاحق وإن جاء في اللفظ متأخراً .

فهذا تفسير كلام النحاة وما قالوه في الإلغاء والتعليق ،
على وجه يغنى عن كثرة الاصطلاح وتعدد الأقسام ، ويرى
من كثير من الخلاف . ثم هو يرسل حكم الإعراب واحداً
مستقيماً ، غير مُردّد ولا مضطرب .

فليس لنا من موضع نبجز فيه الرفع والنصب ، أو تفضّل
أحد الوجهين على صاحبه ؛ وإنما هو المعنى الذى يراد بياته
يوجب سبيلاً واحداً مخصّصاً للأداء .

باب الاشتغال

الموضع الثالث من المواضع التي ردّد النحاة فيها الحكم بين النصب والرفع باب الاشتغال . وهو باب دقيق عويص ، وعَرَّ النحاة فيه البحثَ وأكثروا الخلاف .

وأصل هذا الباب أنك تقول : لقيت زيدا ، فزيد منصوب ، وهو مفعول « لقيت » كما يعرب النحاة ؛ ولك أن تقدم « زيدا » لسبب ما من أغراض التقديم ، فتقول : زيدا لقيت ، أو زيدا لقيته ، وهذا التركيب الأخير وحده هو موضع الاشتغال ولأجله خلق الباب ، وأطيلت أبحاثه .

والعقبة التي لوت طريق النحاة هي أن الفعل قد نصب الضمير واستوفى بذلك عمله ، فليس له أن ينصب الاسم المتقدم بعد ما شغل بضميره . واضطروا بحكم نظرية العامل وحكم فلسفتهم فيها ، أن يقدروا لنصب هذا الاسم عاملا محذوفاً واجب الحذف ، يفسره الفعل المذكور ، وتقدير

الكلام عندهم : « لقيت زيداً لقيته » .

والفعل المقدر يسمى : « المضمر على شريطة التفسير »

والفعل المذكور في الكلام يسمى : « المشغول أو المفسّر »

والضمير المتصل به يسمى : « الشاغل » .

والاسم المتقدم يسمى « المشغول عنه أو المحدود » ،

وبالباب كله « باب الاشتغال » .

والأصل عندهم في الاسم المحدود أنه يجوز فيه وجهان :

الرفع والنصب ؛ والرفع راجح لأنه لا يجوز إلى تقدير فعل

والنصب مرجوع لحاجته إلى فعل مقدّر . ثم قد يعرض

للكلام ما يجعل النصب مختاراً ، أو يوجب أحد الوجهين .

ويهمنا أن ندرس مواضع ترديد الحكم بين النصب

والرفع ؛ وقد علمت مواضع اختيارهم للرفع . وأما اختيارهم

لنصب ففي المسائل الآتية : —

١ — الأولى : أن يكون الفعل دالاً على الطلب بصيغته

كفعل الأمر ، أو بأداة يقترب بها كالمضارع بعد لام الأمر

ولا الناهية .

٢ - الثانية : أن يقع الاسم بعد أداة ، الغالب أن يليها فعل ، وذكرنا منها أدوات الاستفهام غير « هل » وأدوات النفي : « ما » و « لا » و « إن » . على خلاف في بعضها .

٣ - الثالثة : أن يقع الاسم جواباً لاستفهام منصوب مثل زيداً لقيته . في جواب : مَنْ لَقِيتَ ؟ أو يقع الاسم بعد عاطف على جملة فعلية سابقة ولم يفصل بين الجملتين بأمّا ، مثل : أدنيتُ زيداً وعمراً أقصيته ، فإذا جئتَ بأمّا كان الرفع المختار ، وقلت : أدنيتُ زيداً وأمّا عمرو فأقصيته . هذا مجمل ما فصلوا ، وأعفيناك من خلاف وجَدَل عَنيف .

أما تفسير هذه الأحكام كلها على ما ذهبنا إليه فقريب . وذلك أنك إذا أردتَ بالاسم المتقدم على الفعل في مثل : « زيدٌ رأيته » أن يكون متحدّاً عنه مسنداً إليه ، فليس إلا الرفع ، والاسم آت في موضعه من الكلام ؛ وإذا أردتَ أن هذا الاسم إنما سيقَ تنمة للحديث وبياناً له لا متحدّاً عنه ، فالحكم النصب ، تقول : « زيداً رأيته » . وقد تقدّم الاسم عن موضعه ، وخولف به ترتيبه لغرض

أو لمعنى قصد إليه المتكلم من معانى التقديم .
 ووجه الكلام فى الحالة الأولى أن تقول : « زيدٌ
 رأيتُه » تذكر الضمير ، وربما جاز « زيدٌ رأيتُ » بحذفه لأنه
 مفهوم ، ولأنه كما يقول النحاة فضلة .

ووجه الكلام فى الحالة الثانية أن تقول « زيداً رأيتُ »
 ولك أن تقول « زيداً رأيتُه » بذكر الضمير زيادة فى البيان .
 وقد قال سيبويه فى مثل زيدٌ رأيتُه : « النصب عربى كثير ،
 والرفع أرجح » . وما يتناه يوافق قوله ، ويشرح سببه ، ويفصل
 وجه الدلالة فى كل من الإعرابين .

أما المواضع التى يرجح النحاة فيها النصب ، فأولها أن
 يكون الفعل دالاً على الطلب ، وقد علمت أن الطلب لا يكون
 خبراً ، ووردت الجملة الطلبية قليلاً فى الخبر ، فتأول النحاة
 معناها إلى الخبر ؛ فالحكم هنا النصب ، لأن الاسم ليس
 بمحدث عنه ، وليس بعده من حديث .

وقد اضطرب النحاة أمام الآيات الكريمة : « وَالسَّارِقُ
 وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » [٣٨ — مائدة : ٥] « الزَّانِيَةُ

وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ» [٢ - النور: ٢٤]
 وذلك أن الفعل للطلب ، والمختار في الاسم قبله النصب على
 مذهب النحاة ، وقد ورد مرفوعاً في الآيتين . واتفق القراء
 السبعة على القراءة بالرفع ، فذهب النحاة يتأولون ويختلفون في
 التأويل والتوجيه من غير أن يبدلوا حكمهم ، ثم ذهب ابن
 السيد وابن بابشاذ إلى اختيار الرفع في مثل الآيتين ، وهو
 ما كان الطلب فيه عامّاً غير خاص . مع اختيار النصب في
 الخاص مثل « زيداً أضربه » . وهذا الرأي هو الحق عندنا ،
 وذلك أن فعل الأمر إذا أريد به معنى عام وقع في معنى
 التشريع ، وكان حكماً قياسه الخبر ، وكان الاسم المتقدم متحدثاً
 عنه حكمه الرفع كما بينا .

ففي آية « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » قانون
 عام هو والله أعلم : والسارق والسارقة جزاؤهما قطع أيديهما .
 وإنما صيغ الخبر بصيغة الأمر لنوع من التشديد والحث على
 التنفيذ ، وهو أسلوب عربي صحيح شائع سائع .
 وهذا التأويل واضح من كلام سيديويه في الآية ، إذ قال :

إن المعنى والسارق والسارقة من الفرائض يتلى عليكم حكمهما ،
وقد رضى النجاة تأويل سيبويه ، ثم رفضوا مذهب ابن
السيد ، والثانى من الأول .

الموضوع الثانى : أن يكون الاسم بعد أداة الغالب
فيها أن يليها فعل ، وذلك بعد همزة الاستفهام وما ولا النافيتين ؛
واختلفوا فى إن النافية ، فسيبويه يرى الرفع بعدها أولى
لكثرة دخولها على الجمل الاسمية ، والجمهور يُسوِّئونها بما ولا .
واختلفوا كذلك فى أخوات الهمزة من كلمات الاستفهام
غير هل .

والأدوات التى ذكروا يَغْلِبُ أن يقع معناها على الحدث
فيتبعها الفعل المتحدّث به لا الاسم المتحدّث عنه .

ونحن هنا لا نرى جواز النصب والرفع وترجيح النصب
بل نقول : إذا كان المعنى أن تخبر بالفعل وتتحدث به عن
فاعله فالحكم النصب ، وإذا كان التحدث عن الاسم فالحكم
الرفع . وبذلك قال ابن الطراوة من علماء الأندلس ، فعنده
أن الاستفهام بالهمزة إذا كان عن الاسم ، فالرفع واجب ،

مثل : أزيدْ ضربته أم عمرو ، وإذا كان عن الفعل فالنصب ،
 نحو : أزيداً أكرمته أم أهنته ، وسبيل الكلام في هذا
 الموضع : أأكرمت زيداً أم أهنته ، فقدّم « زيد » من تأخير .
 وأنت تعلم حُرِّيَّةَ الجملة العربية وتصرّف العرب في تأليفها لما
 يريدون من المعاني الدقيقة الخاصة .

فهذه الأدوات إنما ترشد إلى حكم الاسم بعدها بقدر
 ما تبين عنه ، من أن السياق لفعل يُتحدّثُ به أو اسم يتحدّث
 عنه ، وذلك هو مناط الحكم ؛ وإذا رجعت إليه وجدت
 الفصل في كثير من الخلاف والجدل العنيف .

والموضع الثالث : استمدّه النحاة من المماثلة اللفظية من
 الجمل وانسجام التأليف ، فإذا كان الاستفهام السابق
 أو الحديث المتقدم قد وقع بجملة فعلية ، فمن حق الانسجام
 أن يكون الجواب أو الجملة التالية فعلية ؛ وهذا الانسجام
 من نُظْمِ العربية التي لا يمارى فيها ، بل هو أوسع كثيراً
 مما لَمَحَ النحويّون . فإذا كان من غرض المتكلم أن يقطع
 كلامه ويأخذ في حديث جديد فصلّ الكلام « بأمّا » ، وكان
 الحكم بعدها الرفع .

فقد ترى كيف جُمعت الأحكام المتشعبة في هذا الباب إلى أصل واحد نَظَمَها جميعاً ، ووَحَّدَ الحُكْمَ ، وفَصَّلَ في أوجه الخلاف ، وميَّزَ بينها تمييزاً يعتمد على قرار مطمئن ثابت ، وذلك بأنه وَصَلَ بين حكم اللفظ وبين المعنى ، وأبان عن سر العربية في تأليف الكلم والتصرف فيها .

وربما عددت أنا أطلنا في بيان هذا الباب وتفصيل أحكامه . فأن يكن قد بدا ذلك لك ، فإننا نخشى أن تكون بعيد العهد بأبحاث الباب ، ونرجو أن نعود إليه لتذكر ما فيه من خلاف وجدل ، ومن أمثلة فرِضت على العربية ، وأحكام ضُربت عليها . وستعلم بعد مقدار ما أوجزنا ومبالغ ما يسرنا والله المستعان .

المفعول معه

ومن الأبواب التي رَدَّدَ النحاة فيها الحكم بين النصب وغيره « باب المفعول معه » ومن أمثلته المشهورة :
« سرت والنيل » و « جاء البرد والطياسة » و « استوى الماء والخشبة » .

ويردّد النحاة الاسم التالى لهذه الواو ، بين أن يُنصب
مفعولاً معه ، أو يعرب معطوفاً على ما قبله . ويقولون :
يترجح النصب إذا تقدم الاسم فعل أو شبهه ، وكان فى
العطف ضعف ، وذلك مثل قمت وزيداً ؛ فإن ضمير
الرفع المتصل لا يمطف عليه حتى يليه فاصل ، فتقول : قمت
أنا وزيدٌ .

ويترجح العطف إذا لم يسبق الاسم فعل ، مثل : كيف
أنت وزيد ، وما أنت وزيد ؛ وإذا لم يكن فى العطف
ضعف مثل : قمت أنا وزيد .

وهم يُطَبِّقُونَ فى مثل : « كيف أنت وزيد » على ترجيح
الرفع ، وضعف النصب ؛ لأن الاسم لم يتقدمه فعل مع أن
لكل من التركيبين معنى خاصاً ، وموضعاً لا يليق به صاحبه .
فإذا قلت : « كيف أنت وأخاك » بالنصب ، فإنك تسأل
عن صلة الاثنين ، وتضع هذا التركيب حين يكون بينهما
من الأمر ما هو جدير بالاستخبار ، وموضع للمسألة .
أما « كيف أنت وأخوك » فإنه استخبار عن الاثنين

يمكن أن تُطَنَّب فيه ، فتقول : كيف أنت وكيف أخوك .
وسمع النحاة من العرب « كيف أنت وقصعة من تريد »
بالنصب فضفّفوه وقالوا^(١) : « بل الأكثر الرفع ،
ومن نصب فإنما قدر الضمير فاعلا لمحذوف ، لا مبتدأ ؛
والأصل كيف تصنع ، فلما حذف الفعل وحده برز
الضمير وانفصل » .

وإنما أوجه هذا المأزق أصلهم في فلسفة العامل ،
وقولهم : إن المفعول معه إنما يُنْصَب « بما من الفعل
وشبهه سَبَقَ » ؛ فإذا لم يكن قبله فعل أو شبهه لم يُنْصَب ،
وكانت الواو عاطفة ، وإذا ورد عن العرب ما هو منصوب
مما لم يسبقه عامل ، فإنما ذلك لأن العرب قد نوت العامل
وطوته فوجب تقديره ؛ على أنهم في سبيل الوفاء بأصلهم
قد أغفلوا المعنى ، وأضاعوا فرق ما بين إعراب وإعراب ،
وَوَضَع ووضع .

(١) انظر التوضيح وشرحه ؛ وكل كتب النحو ترى هذا وتسير
عليه ، متبعة بما قدره سيبويه في هذا الموضع .

وكذلك الحال بعد الاستفهام « بما » يروون لأسماء
الهذلي :

فما أنا والسير في مُتَلَفٍ

بنصب السير ؛ فيجيزون الرفع ويختارونه ويضعفون
النصب ، ويقدرّون له : ما أكون والسير ؛ ومثله في هذا
قول مسكين الدارمي :

فمالك والتلدّد حول نجد وقد غصت تهامة بالجنود

وليس المعنى في البيتين إلا على النصب ، لأن الاستفهام وما
فيه من استنكار أو تعجب ، إنما هو لما بين الاثنين ، ولا يصوره
أن يحىء الاسم رفعاً ؛ لأنه إذا لا يؤدي معنى المصاحبة ، وإذا
بطلت بطل الاستفهام كله ، وضاع ما فيه من معنى .

ويروون بيت المخبل السعدي في الزبرقان :

يا زبرقان أخا بني خلف ما أنت - ويَبْ أخيك - والفخرُ
فيرتضون الرفع ويجيزون النصب أيضاً ؛ وليس فيه
إلا الرفع ليدل على معناه فإنه استفهامان ، كأنه قال :
ما أنت وما الفخر ، ولا يصور هذا إلا العطف ، كما ترى
في قول الآخر :

تكلّفنى سَوِيْقُ الكرمِ جَرْمٌ وما جرم؟ وما ذاك؟ السويق
فهذا فرق ما بين الإعرابين ، ولكلِّ موضعٍ . أجل إنه
فرق دقيق ، ولكنه حق يجب أن يُفطنَ له ، لِيُفْهَمَ الكلامُ
على وجهه وليُسَلَكَ به سبيله .

وفصل القضية في هذا الباب ، أنك إذا أردت معنى
المصاحبة ، وكانت الواو في معنى . « مع » وجب النصب ،
وكان ذلك سائراً مع أصلنا ، فإن الاسم بعد هذه الواو من
تمام الحديث ، ليس بمتحدث عنه ولا بمضاف إليه ، فحكمه
النصب . وإذا لم ترد معنى المصاحبة أو المعية — كما هو
الاصطلاح — فإنها واو العطف .

على أن هذا الرأي قد صرّح به بعض المحققين من
النحاة ، قال الرضى في شرح الكافية في مناقشة بعض
مواضع المفعول معه ما نصه : « الأولى أن يقال : إن قصد
النص على المصاحبة وجب النصب ، وإلا فلا » .

وقريب منه ما نُقِلَ عن الإمام بدر الدين الإسكندري
الداميني ، ونقله الصبان في حاشيته على الأشموني ، والخضري

في حاشيته على ابن عقيل ؛ ونصّه من الخضرى : « واعلم
 أن المعنى يختلف بالرفع والنصب ، لأن النصب نص في المعية ،
 والرفع لمطلق الجمع ، كما هو شأن الواو العاطفة ، فكيف
 يُرَجَّح العطف مع اختلاف المعنى ؟ فالوجه أن يقال : إن
 قُصِدَت المعية نصّاً فالنصب ، أو بقاء الاحتمال والإيهام بالرفع ،
 أو لم يُقْصَدْ شيءٌ جاز الأمران ، ولعل هذا الأخير مَحْمَل
 كلامهم اه . دمايني . »

وما قوله الأخير « أولم يقصد منه شيء » إلا تَمَحُّل
 ليجد لكلام القوم محملاً ، ألا تراه يحتم كلامه بقوله : « ولعل
 هذا الأخير محمل كلامهم » .

الصرف

التنوين الذى يلحق الاسم المعرب يسمى صرفاً ،
والاسمُ المنون مصروفًا أو منصرفًا ، وهذا التنوين يُعده
النحاة دليلاً على تمكن الاسم فى باب الاسمية تمام التمكن ؛
وذلك أنهم قسموا الاسم إلى ثلاثة أقسام :

أ - اسم غير متمكن ، وهو الذى أشبه الحرف فىبنى .

ب - ومتمكن غير أمكن ، وهو الذى أشبه الفعل

فُمنع من الصرف .

ج - ومتمكن أمكن ، وهو الذى خُص من شبه

الحرف ، وخلص من شبه الفعل ، واستوفى حقوق الاسم
فأعرب ونُوِّن .

فالأصل عند النحاة أن التنوين حقُّ كل اسم معرب ،

وأن معناه الدلالة على تمكن الاسم فى بابه كل التمكن ،

وأنه لا يُمنع منه ، حتى يتحقق فيه شبه الفعل بأوجه من

الشبه ؛ يتنوها وسمّوها « موانع الصرف » .
 ومن قبل أن نناقش رأى النحاة فى هذا ، نشير إلى
 الأصل الذى رأينا ، ليمثل لك الرأيان إجمالاً ، ثم نأخذ معاً
 فى درس المذهبين ومناقشتهم .

والقاعدة التى نضعها لهذا الباب مستمدة من الأصل
 الذى قرّرنا فى بحثنا هذا ، وهو أن العرب تدل بهذه الخواص
 على معانى يقصدون إليها فى الكلام ؛ فالتنوين معنى يجب
 أن نتبينه .

ومعنى التنوين غير خفى ، فهو علامة التنكير ، وقد
 وضعت العرب للتعريف أداة تدخل أول الاسم ، هى « ال » ،
 وجعلت للتنكير علامة تلحقه ، وهى التنوين ، وسترى
 أطراد هذا الحكم وتحققه فيما ينصرف من الأسماء وما
 لا ينصرف ، وسيكون أوسع شقة للخلاف بينها وبين
 النحاة — فى العلم — فهم يرون أن حقه التنوين وأنه لا يُحرّمه ؛
 حتى تتحقق فيه علتان من موانع الصرف ، ونرى أنه لا ينون
 كما لا ينون غيره من المعارف ، ولا يدخله علم التنكير حتى

يكون فيه نصيب من معنى التنكير ، كما سترى .
والآن حين نأخذ في تمحيص كل وجه ونسوق أدلته .
قالوا : إن الأصل في منع الاسم من الصرف شبهه
بالفعل ، وأن ذلك يتحقق بوجود علتين في الاسم : إحداها
ترجع إلى المعنى ، والثانية ترجع إلى اللفظ ، أو بوجود علة
واحدة تقوم مقام العلتين .

والعلة التي تجزئ عن العلتين نوعان : ألف التأنيث
ممدودة أو مقصورة ، وصيغة منتهى الجموع .
والعلة المعنوية هي العامية أو الوصفية .

والعلل اللفظية هي : العجمة ، والتركيب المزجي ،
والتأنيث ، والعدل ، وزيادة الألف والنون ، ووزن الفعل .
فالعامية تمنع من الصرف مع أي واحدة من هذه
العلل اللفظية . والوصفية تمنع مع العدل ، وزيادة الألف
والنون ، ووزن الفعل . هذا ملخص قولهم^(١) .

(١) لم نطل في بيان كل نوع ، ولا في ذكر أمثاله وشرطه ، لقرب
ذلك ووضوحه وإمكان الرجوع إليه في أقرب كتاب من كتب النحو .

أما تعليلهم منع الصرف بمشابهة الفعل ؛ فلو صح لكان أولى الأسماء بالنع من الصرف الأسماء المشتقة ، من اسم فاعل واسم مفعول ، فهما يسيران الفعل في هيئته وفي معناه ، حتى عدّهما جماعة من النحاة نوعاً من أنواع الفعل^(١) .

وإذا تتبعنا بالنقد العلل التي جعلوها سبباً في تحقق المشابهة بين الاسم والفعل ، وجدنا منها ما لا يكون في الفعل ، وما حقه أن يباعد بين الاسم والفعل ، لا أن يقرب بينهما . فالعلمية من أخص صفات الاسم وأبعدها عن الفعل . والعجمة والتركيب المزجي من حقهما أن يبعدا الكلمة عن شبه الفعل ؛ فإن الكلمة الغريبة قد تنقل إلى اللغة وتستعمل اسماً أو علماً ، ولكنها لا تسلك مسالك الفعل حتى تصاغ صوغ الأفعال فيها وتخضع لتصريفها ، وذلك ما لا يكون للكلمة حتى يكرّر استعمالها ، وتُشَى

(١) الكوفيون يسمون المشتق فعلاً ، وهو من الاصطلاحات الشائعة عندهم المترددة في كتبهم ، وانظر تفسير الفراء للقرآن الكريم تر تكرور هذا الاصطلاح .

عجمتها ، وتسلك مسلكاً يؤهلها في اللغة الجديدة . فأولى
بالعجبة أن تكون عنوان الاسمية لا الفعلية .

وقد لاحظ النحاة هذه المفارقة في علمهم ، وأن منها
ما يُبعد الاسم عن الفعل ، ولا يحقق شبهه به ، فقالوا إن
وجه مشابهة الاسم للفعل هنا مجرد الفرعية لأنوعها ، وذلك
أن الفعل فرع على الاسم من وجهين : الأول لفظي ، وهو
اشتقاق الفعل من الاسم . والثاني معنوي ، وهو حاجة الفعل
أبدأً إلى فاعل ، ولا يكون الفاعل إلا اسماً . فهذه العلل
التي عدّوها ، تُحقّق — كما زعموا — مجرد الفرعية ، لأن
العلمية فرع التنكير ، والتأنيث فرع التذكير ؛ إلى آخر
ما قالوا . على أنهم إذا كانوا قد قصدوا إلى مجرد الفرعية ،
فلمَ هذا التحديد ؟ وقد لاحظ بعضُ النحاة أن مثل دُرَيْهِم
فيه فرعية من ناحية اللفظ ، وهي صوغه على هذه الصيغة ،
لفظ دُرَيْهِم فرع للفظ درهم ؛ وفيه فرعية ترجع إلى المعنى
وهي التحقير ، فقد تحقق فيه فرعيتان : إحداها معنوية ،
والأخرى لفظية ، وأشبه بهما الفعل ، ولم يُمنع من الصرف .

هذا اضطرابهم في التعليل ، وضعف مسلكهم فيه ،
 فإذا تركناه وعدنا إلى القاعدة التي وضعوا ، وجدناها
 مضطربة أيضاً ، فقد ورد من الأسماء ما هو ممنوع من
 الصرف ، وليس به شيء من علمهم ، كلفظ « سَحَر » ،
 إذا أريد به سَحَر معين . و « أَمَس » ، هو لأقرب أَمَس
 غير مصروف ، ولأى أَمَس مصروف ، وذكرنا مثل هذا في
 « غدوة » و « بكرة » و « عشية » أيضاً . [س ج ٢ ص ٤٨ ، ٤٩]
 وجعل النحاة يفرضون لهذا المنع عللاً ، ثم يختلفون أنكر
 الاختلاف فيما يفرضون^(١) .

وَرَوَوْا كثيراً من الشعر فيه أعلام مُنعت من الصرف
 وليس فيها من علمهم غير العامة ، كقول الأخطل :

طلبَ الأزارق بالكتائب إذ هوت

بشيبَ غائلة الثغور غـدور

فنع شيباً وهو مصروف ، وكقول حسان :

(١) من مذاهبهم : — أ . أن المنع للعلمية والعدل ، ب — أو لشبه
 العلمية والعدل ، ح — أو التنوين حذف لنية الإضافة ، د — أو لنية
 « ال » ، ه — أو مبني لتضمن معنى « ال » .

نصروا نبيهم وشهدوا أزره
بمُحْنينَ يوم تواكل الأبطال
 وكقول دوسر :

وقائلة ما بال دوسر بمدنا
 صحا قلبه عن آل ليلي وعن هند
 وقال الشاعر :

ولسنا إذا عُد الحصا بأقلة
 وأن مَعَدَّ اليوم مُودٍ ذليلها
 وقال الراجز :

لتجدني بالأمير برًّا
 إذا غَطِيفُ السِّلَمَى فرًّا

في كثير من هذا ، عدَّ ابنُ الأنباري منه نحو عشرين
 شاهداً في كتابه « الانصاف ^(١) » ، وروى جملة منها ابن جنى
 في كتابه « سر صناعة الإعراب ^(٢) » ؛ حتى جعل الكوفيون

(١) انظر ص ٢٠٥ وما بعدها طبع ليدن .

(٢) انظر بحث التنوين وأنواعه بمد الكلام على حرف النون في
 مخطوط المكتبة الملكية .

العلمية وحدها علة تستقل بمنع الصرف .

فهذه مواضع تشهد بتصوير علمهم ، وعدم إحاطتها ،
وليست من الشذوذ والندرة بحيث يصح إغفالها ، والإغضاء
عنها لتطرد القاعدة . وقد أجاز قوم ، منهم أحمد بن يحيى
ثعلب ، منع صرف المصروف اختياراً ؛ ومعنى هذا تحطيم
القاعدة كما ترى .

وفي عكس ذلك ترى الاسم قد استوفى علة المنع على
ما شرطوا وهو مصروف .

١ - فُعمِرَ وأمثاله ، مما يمنع للعلمية والعدل ، ورد
كثيراً مصروفاً حتى رفض بعض النحاة منعه وقالوا بصرفه ،
وللمرحوم الشنقيطي في هذا رسالة سماها « عذب المعل في
صرف ثعل » .

ب - وإمام الكوفة الفراء ، روى عن العرب صرف
« ثلث ، ورباع » ، مما رأوا منعه للوصفية والعدل أيضاً .

ح - وأجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له اختياراً ،

ورجز به راجزهم^(١) ، قال :

والصرف في الجمع أتى كثيراً

حتى ادعى قوم به التخييراً

ء - ثم أجازوا في الشعر صرف كل ممنوع لإقامة الوزن ،
وقد ورد ممنوعهم منوناً في مواضع سواء فيها التنوين وتركه
بالقياس إلى الوزن . قال الشاعر .

إني مُقَسَّمٌ ما ملكتُ فجاعلٌ

جزءاً لآخرتي ، ودنياً تنفعُ

قالوا أنشده ابن الإعرابي بتنوين دنيماً . ولا تراه يمس
الوزن شيء أن تنوّن وألا تنوّن .

بل أجازوا ذلك في النثر ، وفي أعلى الكلام درجة لنوع
من المناسبة والمشاكلة ، كما قرأ نافع والكسائي :

« إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا » .

[٧٦ : ٤] .

(١) القاعدة في كل الكتب الموسعة والرجز من تفسير أبي حيان .

في سورة الانسان .

وقرءا : « وَأَكْنُوبَ كَانَتْ قَوَارِيرًا ، قَوَارِيرًا
مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا » . [١٥ ، ١٦ : ٧٦] .

وقرأ بعض القراء : « وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا » .
[٢٣ : ٧١] .

ثم رووا أن صرف ما لا ينصرف في الكلام لغير
حاجة لغة . قال أبو سعيد الأنخفش : « إن^(١) من العرب
من يصرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل من ، وكأنها
لغة الشعراء اضطروا إليها في الشعر ، فجري بها لسانهم
في الكلام » ، ومثل هذا روى عن الكسائي أيضاً .

وقد رأيت كيف يجاهد النحاة ، لتصح قاعدتهم في
الصرف ، وهي تهدم — ولقد عرفوا ضعف أحكامهم في
هذا الباب وتخلفها عن سائر أحكام الإعراب ؛ قال
الإمام الرضى :

(١) تجده في أكثر الموسوعات من كتب النحو ، وانظر الأشموني
والتسهيل في الباب ، وتفسير أبي حيان في سورتي : « نوح »
و « الانسان » .

« إن حكم الإعراب لا يتخلف عن علته ، ولا يوجد العامل ويبقى العمل إلا لسبب . أما حكم الصرف فإنه يتخلف عن العلة .. ثم قال : ومنع الصرف سببٌ ضعيف ، إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل »^(١) .

رأينا في الصرف

وقد وجب أن ننصرف عما قرّر النحاة في هذا الباب ؛ بعد ما تبين أنه لا يمثل العربية ولا يساير أحكامها ، وأن أن نرجع إلى أصلنا في الصرف ومنعه ، فنزيد بيانه ، ونذكر ما بدا لنا من دليله :

قلنا إن التنوين للتكثير ، وقد نص النحاة على هذا أيضاً ، فقالوا : إن التنوين يدل على التكثير في المبنيات وحدها دون المغربات ؛ يقولون : سيبويه منوناً لكل

(١) انظر شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ، وقد نقل هذا الصبان في حاشية الأشموني ويّس ، ولم ينسبها . والدمايني في شرح التمهيل مثل هذا الرأي .

من سُمِّيَ بهذا الاسم ، وسيبويه بغير تنوين لمخصوص معين ؛
وكذلك صِهٍ بالتنوين للكف عن كل حديث ، وصِهٍ بلا
تنوين للكف عن حديث خاص ، ونحن لا نقبل تخصيصهم
هذا ولا قصرهم تنوين التنكير على المبنيات ، بل نرى أنه في
المعرب أكثر دلالة على التنكير وأوسع استعمالاً ، وأن
حذفه آية ظاهرة على التعريف ؛ وإذا عَدَدْنَا المعارف لم نجد
التنوين يدخل واحداً منها إلا العلم .

فالضمير ، والإشارة ، والموصولات^(١) ، والمضاف ،
والمعرف بآل ، والمنادى المعين ، لا يدخل التنوين شيئاً منها .

والعلم وحده هو الذي يجب أن ننظر فيه لئلا ندخل
التنوين بعض الأعلام وهي معارف ؛ وسترى أن الجواب قريب ،
وسنقدمه من أقوال النحاة المتقدمين .

قرأت قريباً ما يقولون في سيبويه منوناً وغير منون ،

(١) شذ من الموصولات «أى» فإنها تنون — وهي كذلك تضاف
دون سائر الموصولات . فقد قابل التنوين فيها وهو علم التنكير الإضافة
وهي علم التعريف .

وأن التنوين فيه يدل على معنى التنكير — وهو عَلمٌ في كلا
الحالين — فدلُّونا على أن العَلمَ يدخله معنى التنكير والتعميم .
وقد وضَّح هذا المعنى الإمامُ أبو سعيد السيرافي في شرحه
لكتاب سيبويه ببيان واسع واضح ، قال : « اعلم أن المعرفة
تشارك النكرة في موضعين ، وإنما يكون التعريف والتنكير
فيهما على قصد المتكلم ، وذلك في الأسماء الأعلام ، وفي
الأسماء المضافة التي يمكن فيها التنوين ، وتجعل إضافتها لفظية .
تقول في الأعلام : جاء زيد وزيد آخر ، ومررت
بعثمان وعثمان آخر ، وما كل إبراهيم أبو إسحق .

وإنما صار الاسم العلم أصله التعريف ، لأنه الاسم الذي
يقصد به المسمَّى شخصاً لتلبيته بذلك الاسم من سائر
الشخص ، كرجل سَمَّى ابنه زيداً أو غيره ليُعرَفَ باسمه
من غيره ، وهذا أصله ، ثم سَمَّى غيره بمثل ما سَمَّى به ،
فرادف ذلك الاسمُ على شخص كثيرة ، وكل شخص
منها سَمَّى به لاختصاصه ، ثم صار بالمشاركة عامّاً ، فأشبهه
أسماء الأنواع ، كرجل وفرس ونحوه ، مما هو لجماعة ؛

كل واحد منهم له ذلك الاسم ، فإن أوردَه المتكلم قاصداً إلى واحد ، عنده أن المخاطب يعرفه فهو معرفة ، وإن أوردَه على أنه واحد من جماعة لا يعرفه المخاطب فهو نكرة .

فهذا غاية الجلاء في شرح ما يدخل العلم من معنى التكثير . ووجه آخر أكد عندنا منه ، وهو أن العلم كثيراً ما يُلمَح فيه معنى الوصف ، فإننا حين نقل الكلمة من وصف أو مصدر فنجعلها علماً على ذات لم نقصد إلى إهدار معنى الوصف وإضاعته بتاتا ، كالرشيد والمأمون والأمين ؛ واللقب نوع من العلم ، ولولا أن نقصد فيه إلى صفة تمدح أو تذم ما كان لقباً ، فإذا استعملت العلم ترمي إلى الدلالة على هذه الصفة فقد جنحت به إلى استعمال الصفات ، تُنكَّرُها مرّةً بالتثنية وتُعَرَّفُها أخرى بأل ، فتقول : فضل والفضل وزيد والزيد وقد دل لهذا الإمام الرضى بأدق تدليل قال : « والدليل على إمكان لمح الوصف في العلمية قولهم : إنما سُمِّيَتْ هَانِئاً لَهَا . وقول حسان في الرسول عليه الصلاة والسلام :

وشقَّ له من اسمه ليُجْله فذو العرش محمود وهذا محمد
 وأيضا تعلم أن اللقب كالمظفر وقفه ، من الأعلام . واللقب
 هو الذى يعتبر فيه المدح والذم ، فيمكن فيه معنى الوصف
 الأصلى . ويؤكد هذا قول النحاة : إنما تدخل اللام على الأعلام
 التى أصلها المصادر المختلفة » اه .

واستعمال العرب يشهد أنهم أحسوا فى العلم نوعا من
 التنكير فقد استعملوه مضافا^(١) ، وأدخلوا عليه أل ، ولم
 يصنعوا هذا الصنيع بشئ من المعارف سواه . فمِمَّا ورد
 مضافا قول الشاعر :

علا زيدا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض من ماء الحديد يمان
 فإن تقتلوا زيدا بزيدا فإنما أقادكم السلطان بعد زمان
 وقال :

لَشَتَّانَ ما بين اليزيدين فى الندى يزيد سائيم والأعمر ابن حاتم
 يزيد سليم سالم المال ، والفتى أخو الأزد للأموال غير مسلم
 قال ابن جنى : وهذا كثير عنهم .

(١) لم يُضَف من المعارف غير العلم وأى من الموصولات ، وتعلم مبلغ ما فيها
 من الإبهام ثم هى غريبة فى الموصولات لما تعلم من بنائها جميعاً وإعراب أى .

ومن استعماله بأل :

غلب المساميح الوليدُ سماحة وكفى قریش المعضلاتِ وسادها
وقول أبي النجم :

باعَدَ أمَّ العمر من أسيرها حراس أبواب على قصورها
وتمام هذه الأدلة أن العلم إذا عين تمام التعيين ، وامتنع
أن يكون فيه معنى العموم لم يجوز أن يدخله التنوين ، وذلك
حين يردف بكلمة « ابن » وينسب إلى أبيه مثل : علي بن
أبي طالب ، ولم يستطع النحاة أن يكشفوا عن سبب لتحريم
التنوين هنا ، وقال أكثرهم إنه حذف تخفيفاً ؛ والحق ما ترى
من أن تمام التعيين حرَّم أن تجيء علامة التنكير .

وقد آن أن تقرر القاعدة التي نراها في تنوين العلم ،
وأن نقررَها على غير ما وضع جمهور النحاة ، بل على عكس
ما وضعوا وهي :

الأصل في العلم ألا ينوّن ، ولك في كل علمٍ ألا تنوّنَه ،
وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير
وأردت الإشارة إليه .

ومثل الاستعمالين ظاهر في بيت المعرى :

جانز أن يكون آدمُ هذا قبله آدمٌ على إثر آدم
فنون « آدم » لمّا كان فيه شية من التنكير ، ظاهر
أنه أرادها وتعمد الإشارة إليها ليتم تصوير معناه — ولم
ينون لمّا أراد « آدم » الواحد المعهود .

وهذا الرأي كما ترى يخالف رأى الجمهور من النحاة
مخالفة واضحة ، ولكنه مع هذا معروف في كتب المتقدمين ،
منسوب إلى جماعة من الأئمة ؛ قال الرضى : « إن الكوفيين
يمنعون العلم من الصرف بالعامية وحدها ، لأن العامية
سبب قوى في باب منع الصرف » . وعزاه البغدادى
صاحب خزانة الأدب إلى الإمام عبد الرحمن السهيلي أيضاً ،
وهو من نحاة الأندلس وحقاقهم .

وقد قال النحاة إن « أل » تدخل على العلم للمح الأصل
وأنها لا تدخل إلا ما كان منقولاً عن وصف أو مصدر .
وكذلك أقول : إن التنوين يدخل العلم للمح الأصل .

ومن لَمَحَ هذا الأصل يأتيه معنى التنكير ، ويدخله التنوين .

وإذا امتحنا المواضع التي قَدَّرَ النحاة فيها منع الصرف وتحريم التنوين ، وجدناها تزيد هذا الأصل تأييداً .

فأول ذلك أنهم يمنعون الاسم للعامة والعجمة ، ويشترطون في الاسم الأعجمي ألا يكون قد استعمل نكرة في العربية قبل وضعه علماً ، أي أن يكون نقل من الأعجمية وجعل علماً . فإذا سَمَّيتَ بإبراهيم ، فإبراهيم ممنوع من الصرف ، إذ لا أصل له في التنوين يمكن أن يُلمَحَ ؛ أما إذا سَمَّيتَ بمثل « إستبرق » و « أستاذ » مما استعمل في العربية نكرة ونوّن لم يمنع عندهم من الصرف ، لأنه لم يستوف شرط العجمة . وذلك يشهد أن التنوين يدخل على العلم من ناحية أصله الذي نقل عنه أو كما يقولون (لَمَحَ الأصل) .

والثاني المركب المزجي ، وهو اسم نقل من لغة أخرى وبقيت له صورة تأليفه وتركيبه ، فليس له من أصل كان منونا قبل العامة فيمكن أن ينوّن بعده .

والثالث وزن الفعل — اختلف فيه النحاة اختلافا كثيرا ،
 وذلك أنهم وجدوا أعلاما توازن الفعل ولا تُمنع ، وأخرى
 توازنه فتمنع ، فاشتروطوا أن يكون الاسم على صيغة الفعل
 بها أولى . أو يكون قد بدى بزيادة هي أحقّ بالفعل ، على
 أن القاعدة لم تستقم لهم بعد ما اشتروطوا ، فقد راوا مثل
 « جلا » ممنوعا من الصرف وليس فيه شرطهم . ومذهب
 عبد الله بن أبي إسحق ، أوضح المذاهب وأصرحها في هذا
 يقول : « إنه يشترط أن يكون الاسم منقولا عن الفعل
 وظاهراً فيه هذا النقل » .

وتفسيره عندنا : أن العلم إذا كان قد نقل عن الفعل ،
 وكان ظاهراً فيه هذا النقل ، كان واضحاً أن أصله محروم من
 التنوين ، فلا أصل يُبَاح ويُسْتَأْنَس به حين تنوين العلم .

رابعاً العدل — مثل عُمر وزُفر ، اشترط النحاة لمنع
 مثل هذه الأسماء من الصرف ألا تكون قد استعملت
 نكرات قبل استعمالها . قالوا : إن زُفراً يُصْرَفُ لأنه قد استعمل
 مُنْكَرًا ومعرفاً قبل أن يكون علماً ، فقليل « السيد الزفر » ،

وهنا نجد سبب المنع من التنوين ظاهراً واضحاً ، وهو أن العلم لم يُستعمل منوناً قبل أن يكون علماً ، فحُرِمَ التنوين إذ كان علماً . وهذه الأسماء التي سَمَّوها معدولة إنما هي أسماء مرتجلة اشتقت أول ما اشتقت من أصولها لتكون أعلاماً ؛ فهذا معنى العدل الذي حارفيه النحاة المتأخرون ، حتى صرّحوا بأنها علة مفترضة لمنع الصرف وقالوا : إذا وُجد الاسم ممنوعاً من الصرف وليس فيه إلا علة واحدة فرض أن العدل هو العلة الثانية .

ثم التأنيث ، وقد أخطأ النحاة في عدّه من موانع الصرف وذلك لأن أكثر هذا الباب استعمالاً أسماء البلاد ، وأسماء القبائل ، وهي ترد منوّنة وغير منوّنة . قال النحاة : إنك إذا قصدت في اسم المكان إلى البقعة لم تصرف ، وإذا قصدت إلى المكان صرّفت ونوّنت ، وإن اسم القبائل إذا أردت منه القبيلة والجماعة منعت التنوين ، وإذا أردت إلى الجمع والقوم نوّنت ، وهذا تمخّل من النحاة يدل على أنهم رَوَوْا هذه الأسماء مصروفة وغير مصروفة ، فتكلفوا لها هذه العلة وهي التأنيث

والمروى لا يساعدهم ، يروون :

وهم قریشُ الأكرمون إذا انتموا

طابوا أضولا في العلا وفروعا

فلو أن منع الصرف كان بنية التأنيث في قریش ، وأنها القبيلة أو البطن لم يستقم مع هذا وصفها بجمع المذكر السالم . ونحن نرى أن مناط التنوين وعدمه ، القصْدُ إلى معيّن ، فقد يقول الشاعر : « قریش » وهو يعنى هذا الجمع المحدّد المشار إليه فلا ينوّن ، وقد يريد من قریش هذه الجماعات الكثيرة التي لا يرمى إلى تعيينها والإحاطة بأولها وآخرها فينوّن ، فلاك التنوين إرادة التعيين .

كذلك أسماء البلاد . وصريح في هذا ما روى أبو بكر الزيدى أن أبا عبد الله كاتب المهدي قال « قرى عربية » فنوّن فقال شبيب بن شبه : إنما هي « قرى عربية » غير منونة . فسألوا أبا قتيبة الجمعي الكوفي النحوي فقال : إن كنت أردت القرى التي بالحجاز يقال لها قرى عربية فهي لا تنصرف ، وإن كنت أردت قرى من السواد نوّنت ،

قال : إنما أردتُ التي بالحجاز . قال : هو كما قال شبيب اهـ^(١) .
 ففي هذا شهادة نحويّ وعربيّ أن التنوين هنا مناطه التعمين .
 وما عدا أسماء البلاد والقبائل من المؤنثات فهو قليل
 إذا قيس إلى سائرها . وقد رجعنا إلى القرآن الكريم فوجدنا
 أسماء الأعلام المذكّرة فيه كثيرة ، أما أعلام الإناث فقليلة ،
 وأغلبها لمكان « مكة ، ويثرب » ، ولقبيلة « كعاد وثمود » ،
 وليس فيه من عَلِمَ لأنثى حقيقة إلا « مريم » وهو أَسْمُ
 أعجمي . فإذا أردتَ غير القرآن حجة ، ورجعت إلى الشعر
 لم تجد فيه من دليل ، وهم يقولون :
 « ويصرف الشاعر ما لا ينصرف » .

انتهينا إذاً من العامية ، ومناقشة العلل التي يُمنع لها
 الاسم من الصرف مع العامية ، وأثبتنا ما قرّرناه من أن
 الأصل في كل علم ألا ينوّن ، وأنه إنما ينوّن إذا قصد إلى
 تنكيره ، وأنه يكون آنسَ بالتنوين إذا كان له فيه أصل .
 وتبين أن أصلنا هذا أوفق للعربية ، وأمضى في تفسير
 ما روى النحاة من كلام العرب .

(١) انظر ترجمة قتيبة النحوي في طبقات النحويين والمغويين للزبيدي .

الوصفية :

تُمنَعُ الصِّفَةُ من الصرف في مواضع ثلاثة ، عددها النحاة ، وهي العدل ، وزيادة الألف والنون ، ووزن الفعل .
أما العدل فإنه يكون في كلمات معدودة هي : آخر ، وجمع ، ومثنى ، وثلاث .

ويقولون إن آخر عدل به عن الآخر ، وذلك أن « أفعل » التفضيل إذا نكر لزم الأفراد والتذكير كما هو بين من أحكامه فلا يجمع إلا إذا كان مُعرِّفاً أو مضافاً لمعرِّف ، فجمع آخر على آخر دليل على أنه أريد بها إلى معرِّف ، ولو لم يذكر فيها « أل » ، فقد وجدت أن في آخر معنى من التعريف ومن أجله حرمت التنوين ، أو منعت من الصرف على اصطلاحهم .

أما جمع ؛ فالأمر فيها أوضح من « آخر » فإنه لا يؤكد بها إلا المعرفة ، فدلّ هذا على ما فيها من معنى التعريف ، وأن ذلك كان السبب في منعها من التنوين .
 ومثنى وثلاث : هذه كلمات قليلة لم يكن ينبغي أن

تُجْعَلُ بابا خاصا في منع الصرف ، وتُنْتَحَلُ لها هذه العلة :
وهي العدل ، وقد رُوي أن الفراء إمامَ نحويِّ الكوفة
حكى أن مثني وثلاث تستعمل منونة وغير منونة ، وقال :
أجيزُ صرفها إذا ذهبتَ بها مذهب الأسماء النكرات .

ننتهي وقد تبيننا جليا أن السبب في منع التنوين من آخر
وَجُمع ، إنما هي نية التعريف ، وأن استعمال مثني وثلاث
قليل ، وأنه يحذف منهما التنوين إذا قُصد بهما إلى شيء من
التعريف .

فلا حاجة إلى هذه العلة المفترضة التي سماها النحاة
« عَدْلًا » .

أما زيادة الألف والنون ، فقد اشترط في منعها من الصرف
شروط ، منها : أن تكون في زنة « فَعْلَان » مذكر « فعلى » ،
وَألا يكون مؤنثها على فعلانة ، وبعض العرب وهم بنو أسد^(١)

(١) وبنو أسد أخوة قريش وسكان نجد ، والمعروفون بالفصاحة
وقوة اللغة ، وكان الكسائي أمام نحاة الكوفة مولى لبني أسد ، فلما
خرج ليطلب اللغة قال له أعرابي تركت شيوخ بني أسد وفيها الفصاحة ،
وجئت تطلب اللغة [انظر ترجمة الكسائي في كتب طبقات النحاة]

يُحِيزُونَ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ فَعْلَانِ مَوْئِثٌ عَلَى فَعْلَانَةٍ ، فَهِيَ عَلَى هَذَا جَائِزَةُ التَّنْوِينِ أَبَدًا ، وَإِنَّمَا يَحْذَفُ تَنْوِينُهَا أَحْيَانًا وَعَلَى قَلَّةِ رِعَايَةِ لَزِيَاذَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ ، وَلِأَنَّ التَّنْوِينَ نُونٌ أُخْرَى .

وزن « أَفْعَلْ » — إِذَا رَجَعْنَا لِهَذَا الْوِزْنِ وَجَدْنَاهُ أَكْثَرَ مَا يَكُونُ فِي أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ يَسْتَعْمَلُ مَصْحُوبًا بِمِنْ أَوْ يَكُونُ مُعَرَّفًا ، وَاسْتِصْحَابُهُ بِمِنْ نَوْعٌ مِنَ التَّعْرِيفِ ، بَلْ إِنَّ الْكَلِمَةَ التَّالِيَةَ لِمِنْ هِيَ بِمَثَابَةِ التَّكْمَلَةِ لِمَعْنَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، فَوَاضِحٌ أَنَّ « أَفْعَلْ » يُحْرَمُ التَّنْوِينَ إِذَا صَحِبَ « مِنْ » ، لِأَنَّ فِيهِ حِظًّا مِنَ التَّعْرِيفِ ، وَلِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ شَدِيدَ الْإِتِّصَالِ بِمِنْ إِذْ كَانَتْ تَكْمَلَةٌ لَهُ ؛ وَالتَّنْوِينُ كَمَا يَدُلُّ عَلَى التَّنْكِيرِ يُشِيرُ إِلَى تَمَامِ الْكَلِمَةِ وَانْقِطَاعِهَا عَمَّا بَعْدَهَا ، وَلِذَلِكَ رَوَى الْكُوفِيُّونَ أَنَّ هَذَا الْبَابَ لَا يَصْرَفُ ، فِي ضَرُورَةٍ وَلَا فِي غَيْرِهَا . أَمَّا غَيْرُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مِمَّا جَاءَ وَزْنُهُ عَلَى أَفْعَلٍ فَإِنَّهُ حُمِلَ عَلَيْهِ ، وَرَبَّمَا كَانَ أَصْلُ كُلِّ « أَفْعَلْ » هُوَ التَّفْضِيلُ ، ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ مَعَ نَسْيَانِ التَّفْضِيلِ ، وَبَقَاءِ أَصْلِ الْوَصْفِ ؛ وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّكَ لَا تَجِدُ فَعْلًا يُشْتَقُّ مِنْهُ

أفعل وصفا ، ثم يشتق منه أفعل التفضيل .

وبذلك استقامت لنا القاعدة بشرطها :

الشرط الأول : أن الأصل في العلم ألا ينون إلا أن يدخله شيء من التنكير .

والشرط الثانى : أن الصفة تنوّن ، ولا تحرم من التنوين إلا إذا كان فيها نصيب من التعريف .

والصفة التى يُمنع صرفُها باطراد هى « أفعل من » ثم « أفعل » مطلقا .

ولم يبق من موانع الصرف إلا العلة التى تقوم مقام العلتين ، كما يقول النحاة ، وذلك فى موضعين :

الأول : ألف التأنيث مقصورة وممدودة ؛ والثانى : صيغة متتهى الجموع .

أما ألف التأنيث المقصورة ، فالتنوين يستدعى حذفها ، وقد أتت لغرض يهتم به العرب ويُعنون به فوق عنايتهم بالتعريف والتنكير ؛ وهو التأنيث . فإننا نعلم من مراقبة الكلام أن العريضة أميل إلى الاحتفاظ بإشارات التأنيث

والتذكير ، وأحرص على التمييز بين النوعين بأكثر مما تحرص على التعريف والتنكير ؛ فالتأنيث علامات متعددة : منها الكسرة في ذ ، و ت ، وأنت ؛ والياء أو الكسرة الممدودة في ا كتي وافهمي ، وتكتين وتفهمين ؛ والألف في ذكرى وبشرى ؛ والألف الممدودة في صحراء ويبدأ ؛ والتاء في فتاة . وجمع المذكر صيغة ، وجمع المؤنث صيغة أخرى ؛ والتزمت في الفعل إشارات التأنيث للفاعل . وقد ترى من عنايتهم بالتفريق بين المذكر والمؤنث غير ما ذكرنا من الأمثلة . فإذا جئت إلى التعريف والتنكير لم تجد الأمر من التفصيل وكثرة الأدوات ؛ والعناية بالفرقة بين المعرف والمنكر كما رأيت في التذكير والتأنيث .

فالمعارف كثيرة ، وليس لهم من أداة للتعريف غير «أل» ولا من علامة على التنكير إلا التنوين ، فإذا زدت الأمر بحثا وجدت أن هاتين علامتين لم يبلغ استعمالهما من الدقة ما بلغته التفرقة في النوع ؛ فعلم التنكير لم يفطن له النحاة إلا قليلا في المبنى كما علمت ، وحسبك هذا دليلا على خفاء استعماله ، وضعف العناية باستخدامه .

وعلاوة التعريف وهي (أل) قد تدخل على الكلمة وفيها
 معنى التنكير ؛ ولها حكم النكرة كما رَوَوْا في بيت السلولى :
 ولقد أمرَ على اللئيم يسبنى فمضيت ثمت قلت لا يعنينى
 غضبانَ ممتلئاً على إهابه إني وحقك سخطه يرضينى
 وقد تكون الكلمة خالية منها . وهي مشيرة إلى معرفة
 كقوله تعالى : « وَيَلْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالاً
 وَعَدَّدَهُ » [١ ، ٢ : ١٠٤] . قالوا : وُصِفَت النكرة وهي
 « هُمَزَةٌ » بالمعرفة ، وهي « الذى » لما كان « همزة » يشير
 إلى معهود يعرفه السامعون .

بعد ذلك نراه منسجماً مع طبيعة العربية أن يُضَحَّى
 بالتنوين حرصاً على علم التأنيث ، فتقول : دنيا ، وعليا ، وفضلى
 فهذا واضح فى الألف المقصورة ؛ والألف الممدودة هى من
 المقصورة فاستصحبت حُكمها .

الموضع الثانى : صيغة منتهى الجموع .

وإنما حذف التنوين منه عندنا لما فيه من معنى التعريف ،
 وقد بينا من قبل أن العرب تريد بالْمَنَكَّرِ الفردَ الشائع
 والواحدَ من المتعدد ، فإذا قصدت إلى الإحاطة والشمول

جعلته من مواضع التعريف . ورأينا ذلك في (أ ل) التي
يجعلونها للاستغراق والإحاطة ، ويجيء الاستثناء بعدها ، قال
الله تعالى : « وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا »
[١٠٢ : ٣ ، ٢ ، ١] ورأينا تعريف الاستغراق كذلك بعد
« لا النافية » . وهذا واضح في الجمع إذا أريد به الاستغراق
وشمول جميع الأفراد ؛ والنحاة يقولون إن هذه صيغة منتهى
الجموع ففيها معنى الاستغراق وتام الإحاطة .
والذي نرى هنا : أنه إذا قصد بالجمع الاستغراق والدلالة
على الإحاطة مُنع التنوين ، لما فيه من معنى التعريف على
طبيعة العربية ومجراها في التعريف والتذكير ؛ فإذا لم يُقصد
إلى الاستغراق والإحاطة فالاسم منون . وقد نقل الامام
الرضي « أن من العرب من ينون هذه الصيغة مختارا » وهذا
تصديق ما قلنا : من أن الأمر في التنوين وتركه منوط بإرادة
الشمول أو عدمه . فهذا حكم التنوين فيما لا ينصرف .
أما إعرابه بالفتحة نيابة عن الكسرة ، كما يقول
النحاة ، فقد أشرنا إليه من قبل عند الكلام في العلامات
الفرعية ، وتستطيع الرجوع إليه .

خاتمة

والحمد لله أى حمد ؛ فقد تم ما أردت بيانه ، واطمأنتت
أنى أقدم للقارىء فكرتى فى النحو ، وفى إعراب الاسم ،
مكتوبة مسوأة مامومة النواحي . وأمنت أن تعصف عاصفة ،
فتذرهما مذكرة فى جذاذ ، أو طرفا من فكرة فى نفس
مستمع .

لقد حرصت على الإيجاز ، وطرحت من تفصيل المسائل
ما خشيت أن يغطى على الفكرة ، أو يباعد بين أطرافها ،
وآثرت أن أرسل هذا البحث خاصا بإعراب الاسم ، لأن
ذلك أدنى إلى بيانه ، وأبعث على درسه ؛ ولأن إعراب الاسم
يقوم منفردا مستقلا فى بحثه وبيانه عن إعراب الفعل ،
ولأنى أرجو أن أجد من نقد الناقدين ، وبحث الباحثين ،
ما عسى أن أنتفع به فى درس الفعل ، أو عرضه من بعد .

لذلك كله رأيت أن أستأخر بإعراب الفعل زمنا ، وأتقدم
إلى الناس فى هذا البحث بإعراب الاسم وحده ، وأنا أرجو

أن يكون وضوح الفكرة وقربها وسيلة إلى تقديرها ونقدها ؛
فإن لم تجد من الناقدين تأييداً أو تقويماً ، فإنني لأكره أن
تمضى سهلاً في غير نقض ولا تهديم .

ومهما يكن استقبال الناس إياها ، ومهما يتجهموا لها
أو يبشروا بها ، فلن يستطيع النحاة من بعد ، أن يركنوا
إلى نظريتهم العتيدة السابقة ، « نظرية العامل » ، وقد بنيت
عليها من قبل أصول النحو ، واستقرت قواعده ، وشغلت
النحاة ألف عام أو يزيد ، وملأت مئات من الكتب النحوية
خلافاً وفلسفة وجدلاً . بل تمثلت لها فلسفة خاصة ، أفردت
بالتأليف ، وتستطيع أن تقرأها في كتابي « أصول النحو »
و « جدل الإعراب » للإمام أبي بكر بن الأنباري^(١) .

لن تجد هذه النظرية من بعد ، سلطانها القديم في
النحو ، ولا سحرها لعقول النحاة ؛ ومن استمسك بها
فسوف يُحس ما فيها من تهافت وهلهلة ، وستخذله نفسه

(١) من مخطوطات المكتبة الملكية ، ومكتبة تيمور باشا رحمه الله

حين يبحث عن العامل في مثل التحذير والإغراء ،
أو الاختصاص ، أو النداء ؛ ثم يرى أنه يبحث عن غير شيء .
تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها ، هو عندي
خير كثير ، وغاية تقصد ، ومطلب يسمى إليه ، ورشاد
يسير بالنحو في طريقه الصحيحة ، بعد ما انحرف عنها آماداً ،
وكاد يصد الناس عن معرفة العربية ، وذوق ما فيها من قوة
على الأداء ، ووضعية في التصوير .

لم أزل أضمر لنظرية العامل بقية من البحث ، تجمع
أطرافها ، وتنظم أجزائها ، وتحيط بنواحيها ؛ ولكنه كما
تجمع آثار العاهل الظالم ، لتعد في زاويتها من متحف تاريخي .
والفكرة التي شرحناها تيسر النحو وتقربه إلى الطالب ،
وتقتصد عدداً من أبوابه ، وتستغنى عن كثير من مباحثه ،
ثم تضع القواعد على أساس مستقر من الصلة بين الأعراب
والمعنى ؛ فإذا أخذ الطالب بمراقبة تلك الصلة ونبه إليها ،
كان قريباً أن تكون منه بمنزلة السليقة . وقد بينت من
قبل أن المتكلم لا يكاد يخطئ في النوع والعدد ، ولا في

رعاية أحكامها ، وأن ذلك لحسه بما في إشارات النوع والعدد من معنى ؛ فإذا كان كذلك الأعراب ، أمن الزلل فيه أو قل ولم يكن من سبيل إلى هذا الخلاف الكثير ، والجدل الطائر الشرر بين النحاة . فإن الحكم المعنى لا نظريات من الفلسفة تدعى ، وإذا كان النحو من تلك الجهة ، قد تيسر على الدارس ، وقلت مباحثه ؛ فإنه من جهة أخرى أصبح يستدعى من النحاة جدًّا ودأبًا ، ويوجب عليهم أن يعودوا إلى اللغة ، ويطيلوا فحصها ، وينعموا في مراقبة أساليبها ، ليجمعوا خصائصها في التصوير والتعبير ، ويبينوا أساليبها من النفي والإثبات والتأكيد والتوقيت وغيرها من أغراض اللغة ، ولن ينال من ذلك شيئًا إلا من وهب ذوقًا في اللغة وحسًا بأساليبها ، وأنواع الدلالات المختلفة فيها . ولا ينبغي أن أن يعمل في النحو إلا أديب مرهف الحس ، صحيح الذوق ، حتى تدون القواعد الجديدة ؛ وسيجد هؤلاء النحاة المدد الوافر ، والنص الكافي في القرآن الكريم ، سيكون لهم البادية والحاضرة السليمة النقية . يتبعون فيه أحكام العبارة

وأساليب الأداء ، وينتفعون بقراءاته ورواياته ، ما سمي منها متواتراً ، وما سمي شاذاً . ولقد يكون الشاذ أسلم من أوثق ما رووه في الأدب ونصوصه ، والشعر وقصائده . ومثل الكتاب في المقدار كاف أن يكون الأصل لتدوين القواعد وتحريرها .

ستكون بيئة جديدة ، على أن الكتاب الحكيم لا يبلى جديده ، ولا يحد مدى برسته لهذه الأمة ، وللأمم جميعاً .

تم تحرير الكتاب بأرمان الجيزة مع تمام سنة ١٩٣٦ ، وتم طبعه بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة في يناير سنة ١٩٣٧ ، وقام بتصحيح طبعه ، وترتيب وضعه ، حضرة محمد أفندى مصطفى الفقيه

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
ج-ع	تقديم الكتاب .
ا-ح	المقدمة .
١	حد النحو كما رسمه النحاة :
	غاية النحو الأعراب - ٢ - النحو قانون نظم الكلام -
	٣ - إهمال النحاة طرق الاثبات والنفي والتأكيد والتوقيت
	والتقديم والتأخير وغيرها من صور الكلام .
٩	وجهات البحث النحوى :
	عناية العرب بالأعراب - ١٠ - كشف علل الأعراب أو علل
	النحو - ١١ - مجاز أبي عبيدة - ١٦ - نظم عبد القاهر
	المرجاني .
٢٢	أصل الأعراب :
	أصل الأعراب عند النحاة العامل - ٢٣ - فلسفة العامل -
	٣١ - منشأ هذه الفلسفة - ٣٤ - نقد مذهب النحاة في
	العامل - ٤٣ - رأى المستشرقين في أصل الأعراب -
	٤٥ - نقد مذهبهم .

الصفحة	الموضوع
٢٨	معاني الإعراب
٥٣	الضمة علم الإسناد :
	المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل — ٦١ — النادى — ٦٤ —
	اسم إن .
٧٢	الكسرة علم الإضافة :
	٧٥ — معاني الاضافة .
٧٩	الفتحة ليست علامة إعراب :
	الفتحة أخف الحركات — ٨١ — الفتحة أخف من السكون
	٨٧ — الوقف بالنقل يشهد بأن الفتحة ليست علم إعراب —
	٨٩ — الروم أيضاً — الأقواء والاصراف وشهادتهما بأن الفتحة
	ليست علم إعراب — ٩٦ — من كلام النحاة ما يدل على أن الفتحة
	ليست بعلم إعراب .
١٠١	« الأصل فى المبنى أن يسكننا » :
	١٠٤ — إحصاء حروف المعاني .
١٠٨	العلامات الفرعية للإعراب :
	الأسماء الخمسة — ١١١ — جمع المذكر السالم — ١١٢ — ما لا ينصرف .

١١٤ التوابع :

١١٥ - العطف - ١١٨ - بقية التوابع - ١٢٤ - النعت

السببي - ١٢٦ - الخبر .

١٢٩ تكملة البحث في مواضع أجاز النحاة فيها وجهين

من الاعراب :

١٣٠ - باب « لا » - ١٣٤ - استعمال « لا » في الكتاب

الكريم - استعمالها مع الفعل - ١٣٧ - استعمالها مع الاسم -

١٤٠ - خلاصة القول في « لا » وإعراب اسمها - ١٤٤ - باب

« ظن » - ١٥١ - باب الاشتغال - ١٥٨ - المفعول معه .

١٦٤ الصرف :

١٦٥ - معنى تنوين التنكير - ١٦٦ - مناقشة تعليل النحاة في

منع الصرف - ١٦٩ - مناقشة الأسباب التي وضعوها لمنع

الصرف - ١٧٤ - رأينا في الصرف - ١٨١ - عود إلى

مناقشة علل النحاة في منع العلم من الصرف - ١٨٦ - مناقشة

النحاة في منع الصفة من الصرف - ١٨٩ - مناقشة العلة التي

تقوم مقام العلتين عند النحاة - ألف التأنيث - ١٩١ - صيغة

منتهى الجموع .

١٩٣ خاتمة